



دور هيكل الملكية كمتغير معدل في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية
والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المدرجة في
بورصة عمان

أعدت من قبل

روند غالب صالح عارف

أشرف عليها

الدكتور محمد حسن مخلوف

قُدمت هذه الرسالة

إلى كلية الأعمال كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة

كانون الثاني ٢٠٢١

آيات من الذكر الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

(سورة يونس: الآية ٥٩)

نموذج التفويض

أنا روند غالب العاني أفوض جامعة الأسراء بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .



التوقيع:

التاريخ: ١٠ / ١ / ٢٠١٤

I, Rawnad AL-ani , Authorize Isra university to supply copies of
my thesis/Dissertation to libraries or establishments or
individuals on request.

Signature:

Date:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والتي تحمل عنوان :-

(دور هيكل الملكية كمتغير معدل في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان)

وقد أجزت بتاريخ: 24/1/2021

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور محمد حسن مخلوف

استاذ المحاسبة المساعد/ رئيساً ومشرفاً

الدكتور محمد زكريا سودة

استاذ المحاسبة المشارك/ عضواً

الدكتور محمد ابراهيم ادريس

استاذ المحاسبة المشارك/ عضواً خارجياً (جامعة العلوم التطبيقية الخاصة)

التوقيع







نموذج إقرار السلامة اللغوية

لقد قمت بمراجعة رسالة الطالبة روند غالب صالح عارف بعنوان " دور هيكل الملكية كمتغير معدل في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان " وأصبحت سليمة من الناحية اللغوية.

الاسم : الأستاذة ضمياء طه محمد رشيد

التاريخ : ١٠ / ١ / ٢٠٢١

التوقيع: 

الأهداء

إلى القصة التي صاغت حروفها واقعات الزمان

إلى الدفاء حيثُ صقيعُ الغربية

إلى النور الهادي في وحشة الأيام

إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها

إلى ذخري وسندي في الحياة .. أخي الغالي عمر و زوجته نادية

إلى الذين ظفرت بهم كالنور في حياتي خالي العزيز واثق وعائلته الكريمة، وخالتي
رغد وعائلتها الكريمة .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولئن شكرتم لأزيدنكم)

صدق الله العظيم

بدءاً أحمد الله وأشكره على ما وفقني إليه وأعانني لأتمام رسالتي

تعجز عبارات الشكر والتقدير عن وصف شكري وأمتناني إلى مثلي الأعلى وقدوتي الذي كان لي الشرف أني تتلمذت على يديه و بذل قصارى جهده لمساعدتي وتوجيهي لأنجاز رسالتي أستاذي ومشرفي **الدكتور محمد حسن مخلوف** ، الذي له الفضل عليّ- بعد الله تعالى - منذ أن كانت رسالتي مجرد فكرة إلى ان اصبحت رسالة.

وكما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **جامعة الأسراء** التي يسرت لنا مسيرة إكمال دراستنا رغم الصعاب كما وأشكر كافة أساتذتي الأفاضل في قسم المحاسبة لما قدموه لي من معلومات ونصائح أفادت مسيرتي الدراسية ، فكل الشكر والتقدير لكم.

وكما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى الاساتذة الأفاضل الذين قاموا بتحكيم الرسالة وتقديم يد العون دون تأخير أو تردد.

فهرس المحتويات :

ب.....	آيات من الذكر الحكيم.....
Error! Bookmark not defined.....	نموذج التفويض.....
ت.....	قرار لجنة المناقشة.....
Error! Bookmark not defined.....	نموذج إقرار السلامة اللغوية.....
ج.....	الأهداء.....
خ.....	الشكر والتقدير.....
خ.....	فهرس المحتويات.....
ر.....	قائمة الجداول.....
س.....	قائمة الاشكال.....
ش.....	قائمة الملاحق.....
ص.....	الملخص.....
١.....	الفصل الاول: الأطار العام للدراسة.....
٢.....	١-١ : المقدمة.....
٣.....	٢-١ مشكلة الدراسة.....
٤.....	٣-١ : أهداف الدراسة.....
٥.....	٤-١ : أهمية الدراسة.....
٦.....	٥-١ : أنموذج الدراسة.....
٦.....	٦-١ : فرضيات الدراسة.....
٨.....	٧-١ : التعاريف الاجرائية.....
١٠.....	الفصل الثاني: الأطار النظري للدراسة.....
١١.....	١-٢ : تمهيد.....
١١.....	٢-١-١ : مفهوم الحاكمية المؤسسية.....
١٢.....	٢-١-٢ : مبادئ الحاكمية المؤسسية.....
١٣.....	٣-١-٢ : التطور التاريخي للحاكمية المؤسسية.....
١٤.....	٤-١-٢ : الحاكمية المؤسسية في الاردن.....
١٦.....	١-٤-١-٢ : مجلس إدارة الشركات المساهمة.....
١٦.....	٢-٤-١-٢ : إجتماعات الجمعية العمومية.....
١٦.....	٣-٤-١-٢ : حماية حقوق المساهمين:.....
١٧.....	٤-٤-١-٢ : الإفصاح والشفافية.....
١٧.....	١-٢-٢ : مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....
١٨.....	٢-٢-٢ : نشأة المسؤولية الاجتماعية.....
٢٠.....	٣-٢-٢ : الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....

٢٢	٤-٢-٢ : أبعاد المسؤولية الاجتماعية
٢٣	٥-٢-٢ : مجالات المسؤولية الاجتماعية
٢٣	١-٥-٢-٢ : المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع
٢٣	٢-٥-٢-٢ : المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين
٢٤	٣-٥-٢-٢ : المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن
٢٤	٤-٥-٢-٢ : المسؤولية الاجتماعية تجاه البنية
٢٤	٦-٢-٢ : المسؤولية الاجتماعية في الأردن
٢٧	١-١-٣ : مقدمة
٢٧	٢-١-٣ : نظرية الوكالة
٢٩	٣-١-٣ : نظرية الإعتماد على الموارد
٣١	٥-١-٣ : الحاكمية المؤسسية و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات
٣٢	٦-١-٣ : فعالية مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية
٣٣	٧-١-٣ : إستقلالية مجلس الإدارة
٣٤	٨-١-٣ : الخصائص الديموغرافية لمجلس الإدارة والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
٣٦	١-٨-١-٣ : التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة
٣٧	٢-٨-١-٣ : التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة
٣٨	٩-١-٣ : إستقلالية لجنة التدقيق
٣٩	١٠-١-٣ : ازدواجية الأدوار
٤٠	١١-١-٣ : المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة
٤١	١٢-١-٣ : حجم مجلس الإدارة
٤٢	١٣-١-٣ : هيكل الملكية كمتغير معدل
٤٣	١٤-١-٣ : أثر هيكل الملكية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات
٤٤	١٥-١-٣ : تركيز الملكية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
٤٥	١٦-١-٣ : أثر الملكية العائلية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
٤٥	١-٢-٣ : الدراسات العربية
٤٨	٢-٢-٣ : الدراسات الاجنبية
٥٣	٣-٢-٣ : ما يميز هذه الدراسة عن غيرها
٦٠	الفصل الرابع: منهجية الدراسة
٦١	١-٤ : المقدمة
٦١	٢-٤ : أساليب جمع البيانات
٦١	٣-٤ : مجتمع وعينة الدراسة
٦٢	٤-٤ : منهجية الدراسة
٦٤	٥-٤ : قياس المتغيرات

٦٤	٦-٤: قياس المتغيرات
٧٠	الفصل الخامس: التحليل الأحصائي وأختبار الفرضيات
٧١	١-٥: المقدمة
٧١	٢-٥: الأحصاء الوصفي
٧٥	٣-٥: الارتباط المتعدد
٧٦	٤-٥: أختبار الارتباط الخطي المتعدد (VIF)
٧٧	٥-٥: الاختبارات التشخيصية
٧٧	١-٥-٥: أختبارات عدم التجانس
٧٨	٦-٥: أختبار نموذج الدراسة
٧٨	١-٦-٥: أختبار Hausman لتحديد النموذج الانسب (ثابت - عشوائي)
٧٩	٢-٦-٥: تحليل الانحدار الخطي المتعدد وإختبار الفرضيات :
٩٦	٩-٥: ملخص أختبار الفرضيات
٩٨	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
٩٩	١-٦: المقدمة
٩٩	٢-٦: النتائج
١٠١	٣-٦: التوصيات
١٠٢	٤-٦: الدراسات المستقبلية
١٠٣	المراجع
١٠٣	المراجع العربية
١٠٥	المراجع الانكليزية
١١٥	الملاحق
١١٥	(١) أسماء الشركات الصناعية
١١٧	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
٢٠	توضيح الجانب الاقتصادي والإجتماعي للشركات	١

٥٥	جدول مقارنة الدراسات السابقة	٢
٦٦	بنود قياس الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	٣
٧٠	قياس المتغيرات	٤
٧٤	الإحصاء الوصفي	٥
٧٨	مصفوفة إرتباط بيرسون	٦
٧٩	نموذج الانحدار (VIF)	٧
٨٠	أختبار عدم التجانس	٨
٨١	أختبار Hausman	٩
٨٢	تحليل الانحدار الخطي المتعدد وإختبار الفرضيات	١٠
٩١	ملخص أختبار الفرضيات	١١
٩٣	دور هيكل الملكية في العلاقة بين الحاكمة المؤسسية و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	١٢
١٠٠	أختبار الفرضيات	١٣

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
٦	أنموذج الدراسة	١
٢٣	أبعاد المسؤولية الإجتماعية	٢

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
١١٨	اسماء الشركات الصناعية	١

دور هيكل الملكية كمتغير معدل في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

أعدت من قبل الباحثة

روند غالب العاني

أشرفَ عليها

الدكتور محمد حسن مخلوف

المخلص

في السنوات الأخيرة تزايد الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لما لها من أهمية في خلق مؤشرات إيجابية للشركة . تهدف هذه الدراسة الى بيان دور هيكل الملكية كمتغير معدل على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. حيث تناولت هذه الدراسة دراسة عدة متغيرات للحاكمية المؤسسية وأثرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كالمؤهلات العلمية التي تم الإعتماد في قياسها على شهادات الأعضاء المرتبطة بمجال عمل الشركة، الخصائص الديموغرافية الأخرى كالجنس والجنسية لمجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الادارة، إستقلالية لجنة التدقيق، حجم مجلس الإدارة. وقد أستخدمت الدراسة تحليل المحتوى لبنود المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على (٣٨) بنداً فرعياً، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية المتقاطعة (Panel Data) على عينة مكونة من (٤٤) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال خمس سنوات تمتد من (٢٠١٥) إلى (٢٠١٩). وأشارت نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة إيجابية بين التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ووجود علاقة سلبية بين (إستقلالية مجلس الادارة، إستقلالية لجنة التدقيق، حجم مجلس الادارة) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك عدم وجود علاقة بين (التنوع بجنسية الأعضاء، المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة، إزوداجية الأدوار) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. أما فيما يتعلق بدراسة العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) والمتغيرات المستقلة للحاكمية المؤسسية، فقد أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على

العلاقة بين (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، تنوع جنسية أعضاء مجلس الإدارة) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ووجود أثر سلبي للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين (إستقلالية لجنة التدقيق ، حجم مجلس الإدارة) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وعدم وجود أثر للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين (تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، وإزدواجية الأدوار، المؤهلات العلمية) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية . لذا يجب على الشركات الالتزام بدليل حوكمة الشركات لاجل تعزيز عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الاول
الأطار العام للدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

١-١: المقدمة

خلال العقدین الاخيرین تزايد الاهتمام من قبل إتحاد المحاسبين الدوليين بفرع جديد للمحاسبة عُرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والسبب وراء ذلك يرجع الى ضغوط البلدان المتقدمة على الشركات للمحافظة على البيئة من التلوث الذي تخلفه تلك الشركات وعدم قدرة الحكومة على تحمل التكاليف الكبيرة لإزالة هذه المخلفات. فتم إلزام الشركات بضرورة المحافظة على البيئة والقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع التي تستغل موارده (مطروالسويطي، ٢٠١٢). ومن هنا تولدت الحاجة الى تطبيق الحاكمية المؤسسية التي تفرض أطر قانونية تعمل على مراقبة وإلزام إدارات الشركات بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية لشركاتهم والقيام بمشروعات خدمية متمثلة بالتدريب والتطوير وإنشاء مرافق صحية وطبية و الكثير من المشاريع الخدمية الاخرى (Atan, ٢٠١٣). فأعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واحد من اهم الافصاحات التي يجب ان تلتزم بها ادارات الشركات وذلك لمساهمته بإضفاء مؤشر إيجابي للشركة، ولما يلعبه كأداة لجذب المستثمرين وإسترداد ثقتهم وبشكل خاص ممن لديهم إهتمامات كبيرة بالمشروعات الخدمية.

يلعب هيكل الملكية دوراً اساسياً في مراقبة أعمال المدراء التنفيذيين والحد من السلوك الإنتهازي لهم ومساهمته في تخفيض كلفة الوكالة وهذا ما تشير اليه نظرية الوكالة (Javeed & Lefen, ٢٠١٩). وكذلك فإن له تأثير على مستوى تقديم الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية وذلك بسبب التكاليف المتوقعة.

ونتيجة لإختلاف نتائج الدراسات حول تأثير الحاكمية بمتغيراتها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أدى ذلك الى خلق مجال يسمح بأجراء المزيد من الدراسات للتأكد من مدى تأثير الحاكمية المؤسسية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبحث عن عوامل أخرى من الممكن أن تؤثر على العلاقة بين تطبيق الحاكمية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مثل هيكل الملكية.

ولان الشركات في الاردن تتميز بانها ذات ملكية مركزة أي أن أسهم الشركات مركزة بيد جهات معينة كأن تكون ملكية عائلية أو ملكية لكبار المساهمين أو ملكية حكومية، لذا فإن هذه الدراسة ستكون حول بيان ماهو الأثر الذي يلعبه هيكل الملكية على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٢-١ مشكلة الدراسة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها من المواضيع المهمة والتي لها أثر كبير على الشركات. فقد أشارت الدراسات السابقة الى إن هناك تأثير للحاكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وإن هذه الدراسات لم تأخذ في عين الإعتبار بعض اليات الحوكمة المرتبطة بأعضاء مجلس الادارة أنفسهم. ولذلك سنتناول هذه دراسة تأثير الحاكمية المؤسسية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وسيتم أخذ متغيرات جديدة وهي المؤهلات العلمية والتنوع في أعضاء مجلس الادارة من ناحية (الجنس،الجنسية) ،ودراسة أثرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

بالرغم من إن الدراسات السابقة تناولت تأثير الحاكمية المؤسسية على الافصاح عن المسؤولية إلا إن نتائجها لم تكن حاسمة، حيث إن بعض هذه الدراسات أشارت الى أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من الممكن أن تتأثر بعوامل ومتغيرات أخرى مثل هيكل الملكية ولأن الاردن تتميز بتركيز ملكية عالي سواء كان تركيز عائلي او حكومية او لكبار المساهمين هذا من جهة ومن جهة أخرى ف لعدم وجود دراسات تناولت جميع متغيرات الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان أثر هيكل الملكية على العلاقة ما بين الحاكمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ويمكن للباحثة وضع جملة من الاسئلة لتحقيق الاهداف ومنها مايلي :

١- هل يوجد علاقة الحاكمية المؤسسية بمتغيراتها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية ؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات اخرى :

أ. هل يوجد علاقة لإستقلالية أعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية ؟

ب. هل يوجد علاقة لتنوع بالجنس اعضاء مجلس الادارة ضمن أعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

ج. هل يوجد علاقة لتنوع جنسية أعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

د. هل يوجد علاقة لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

هـ. هل يوجد علاقة لازدواجية الادوار على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

و. هل يوجد علاقة للمؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

ز. هل يوجد علاقة حجم مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

٢- هل يؤثر هيكل الملكية على العلاقة بين الحاكمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية؟

٣-١ : أهداف الدراسة

مما لا شك فيه إن التزام الشركات بالقيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع له أثراً إيجابياً يعود بفائدة كبيرة لكل من المجتمع والشركة . ففائدة الشركة تتحقق بدرجة التوسع الجيد والغير المبالغ فيه عند الافصاح عن أعمالها تجاه المجتمع، حيث يهتم أصحاب المصالح كثيراً بإفصاحات الشركات التي تكون ذات قيمة كبيرة، ليس فقط من ناحية جذب إهتمامهم ورغبتهم في الاستثمار بالشركات التي تؤدي واجباتها الكاملة تجاه المجتمع بل ايضاً الى ترسيخ أسس الثقة في التعامل مع جميع أصحاب المصالح .

ويمكن تلخيص أهداف الدراسة بمايلي :

١- دراسة التأثير الايجابي لإستقلالية أعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية.

- ٢- دراسة تأثير التنوع بالجنس اعضاء مجلس الادارة ضمن أعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية .
- ٣- دراسة تأثير تنوع جنسية أعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية .
- ٤- دراسة تأثير استقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية.
- ٥- دراسة تأثير ازدواجية الادوار للمدراء التنفيذيين على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية.
- ٦- دراسة تأثير المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية.
- ٧- دراسة تأثير حجم مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية .
- ٨- دراسة تأثير هيكل الملكية على العلاقة ما بين الحاكمة المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية .

٤-١: أهمية الدراسة

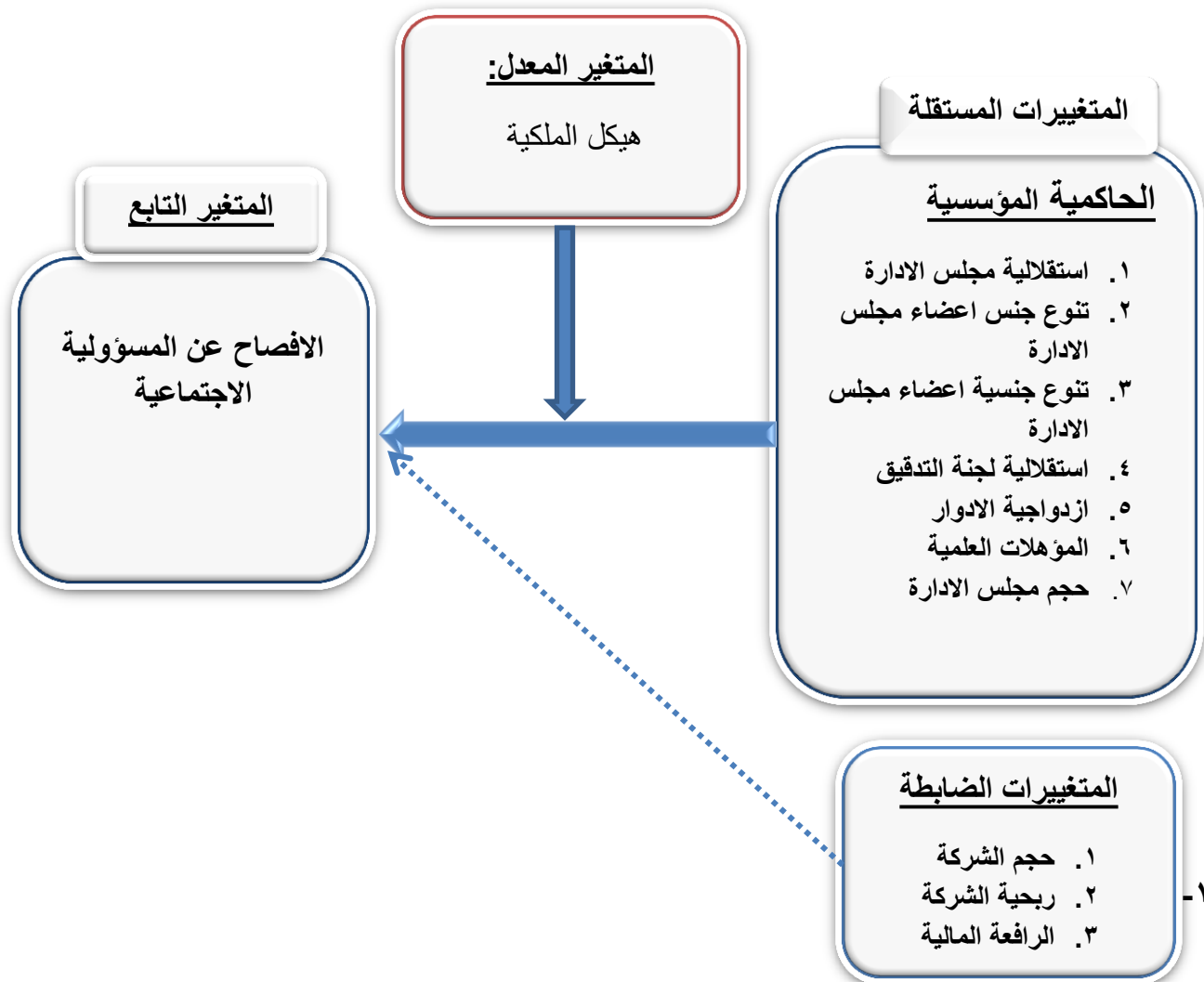
تعتبر هذه الدراسة إستكمالاً للدراسات السابقة التي بحثت في أثر الحاكمة المؤسسية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث إن أهمية هذا الأثر بالنسبة للشركات يكمن في خلق فرص كبيرة للاستثمار ويكون مؤشراً إيجابياً لها وكذلك وإنها تضيف مؤشراً إيجابياً يدل على إهتمام الادارة بالموظفين وتقدير جهودهم المبذولة مما يدل على إتباع قيم اخلاقية جيدة. فكلما كانت الافصاحات جيدة كان لها اثراً إيجابياً على سمعة الشركة. فالكشف عن مزيد من المعلومات من قبل ادارة الشركة يخفض كلفة الوكالة والتي تنعكس بالتالي على زيادة قيمة الشركة في أسواق راس المال وتكون دليلاً على كفاءة وقوة إدارات الشركات.

فالشركات التي لديها مساهمات كبيرة في خدمة المجتمع لديها فرص أكبر للاستثمار فيها مقارنة بغيرها من الشركات. مما زاد الاهتمام بالجانب الاجتماعي وزاد طلب اصحاب المصالح بالافصاح عن المعلومات بشكل أكبر لضمان الحصول عليها بشفاافية وثقة أكبر تخدم أصحاب المصالح .

فمن هنا تكمن أهمية الحاكمية المؤسسية في توفير المزيد من الآليات والإجراءات التي تضمن ذلك، لذا فعلى إدارات الشركات أن تلتزم بالتطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية لأنها تعتبر أحد المقومات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية (Mousa et al., ٢٠١٨).

٥-١ : أنموذج الدراسة

لبناء أنموذج الدراسة وتطوير فرضياته تم الإعتماد على نظريات (الوكالة - اصحاب المصالح) وذلك لبحث العلاقة ما بين هيكل الملكية وأثرها بالحاكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.



لبناء إنموذج الدراسة وتطوير فرضياته تم الإعتماد على نظريات(الوكالة - أصحاب المصالح) وذلك لبحث العلاقة مابين هيكل الملكية وأثرها بالحاكمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وستكون الفرضيات على مجموعتين، كل مجموعة تحتوي على سبع فرضيات، المجموعة الاولى حول تأثير المتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) على المتغير التابع (الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية)، أما المجموعة الثانية فتستكون حول ماهو اثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة مابين المتغير المستقل و المتغير التابع .

المجموعة الاولى:

الفرضية الاولى : هنالك علاقة بين إستقلالية أعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة بين تنوع جنس اعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة بين التنوع في جنسية أعضاء مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرابعة : هنالك علاقة بين إستقلالية لجان التدقيق و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الخامسة : هنالك علاقة بين ازدواجية الادوار و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية السادسة : هنالك علاقة بين المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية السابعة : هنالك علاقة بين حجم مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المجموعة الثانية :

الفرضية الاولى : إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين إستقلالية أعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثانية : إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين التنوع في جنس أعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

الفرضية الثالثة : إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين تنوع الجنسية لأعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

الفرضية الرابعة: إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين إستقلالية لجان التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الخامسة : إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين إزدواجية الأدوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

الفرضية السادسة : إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

الفرضة السابعة : إن هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين حجم مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

٧-١: التعاريف الاجرائية

الحاكمية المؤسسية :

قد وردت عدة تعاريف للحاكمية ومنها تعريف منظمة التعاون الاقتصادية OECD فقد عرفتها بأنها: عبارة عن علاقات تعاقدية تربط ما بين إدارة الشركات وما بين المساهمين وأصحاب المصالح عن طريق لوائح وقوانين لضمان أن يكون الافصاح أكثر شفافية وحماية حقوق جميع الأطراف (OECD, ٢٠٠٤).

المسؤولية الاجتماعية للشركات :

أحد فروع المحاسبة والذي يهدف الى تحديد المركز المالي للشركة من المدخل الاجتماعي بإعتبارها عضواً مساهماً بالمجتمع تربطها مع أصحاب المصالح علاقة تعاقدية أساسها قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بينهما (مطر، السويطي ٢٠١٢).

هيكل الملكية :

وتعني أن الملكية والسيطرة تكون في يد عائلة أو أسرة معينة، تكتسب الشركة شهرتها من شهرة تلك العائلة والعكس صحيح (موسى، ٢٠١٩).

نظرية الوكالة :

هي عقد يقوم بموجبه فرد أو مجموعة من الافراد بتوكيل او تكليف أشخاص آخرين من أجل النيابة عنهم في تنفيذ عمل ما (الشرقي، ٢٠١٥).

اصحاب المصالح :

هم الاطراف الذين لهم علاقة في المشروع، و الذين من المحتمل أن تتأثر مصالحهم بسبب تنفيذ او إستكمال المشروع وبأمكانهم التأثير على أهداف المشروع ومخرجاته ويجب على الادارة الوقوف على متطلبات وتوقعات أصحاب المصالح بقدر الإمكان (دموم، ٢٠١٨).

إستقلالية أعضاء مجلس الادارة :

تعني عدم إرتباط العضو بعلاقة مع ادارة الشركة تؤثر وبشكل سلبي على إدائه لعمله بالشكل المطلوب، ف الاستقلالية تعزز قدرة أعضاء مجلس على مراقبة أعمال الادارة وضمان مصالح المستثمرين وتعزيز الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Khan et al., ٢٠١٢).

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

الاطار النظري

١-٢ : تمهيد

تزايد الاهتمام بالحاكمة المؤسسية بعد حدوث سلسلة من الإنهيارات للعديد من الشركات مثل ورد كوم و أنرون للطاقة والتي أدت معظمها الى إنهيارات في إقتصاد تلك البلدان مما أدى الى حدوث أزمات ثقة لدى المستثمرين ولعبت اهمية المسؤولية الإجتماعية والافصاح عنها دوراً كبيراً في استرداد ثقة المستثمرين (Atan, ٢٠١٣). خلال هذا الفصل سيتم عرض مفاهيم الحاكمة المؤسسية ونشأتها وتطورها وأهم الامور المتعلقة بها وكذلك مفهوم المسؤولية الإجتماعية وأهم الأمور المتعلقة بها.

١-١ - ٢ : مفهوم الحاكمة المؤسسية

تعددت تعاريف الحاكمة المؤسسية فقد ورد تعريف يتناول المنظور الواسع للحاكمة المؤسسية والذي يعود الى منظمة التعاون الاقتصادية (OECD) فعرفت على إنها "عبارة عن علاقات تعاقدية تربط مابين إدارة الشركات و المساهمين وأصحاب المصالح عن طريق لوائح وقوانين لضمان أن يكون الافصاح أكثر شفافية وحماية لحقوق جميع الاطراف"، فركزت بعض التعاريف على مصالح المساهمين بشكل خاص والبعض الآخر ركزت على إستهداف جميع الفئات لأصحاب المصالح (الحكومة، العملاء، الموردین، الموظفين) (Makhlouf, ٢٠١٧).

فعرّفها ابو النصر (٢٠١٥) على إنها الادارة الرشيدة المبنية على أساس النزاهة والشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد والعمل على تحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع وتوفير نظام رقابي قوي داخلي وخارجي. وعرفت لها لجنة كادبوري التي نشأت في المملكة المتحدة عام ١٩٩١ على إنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها، فالحاكمة المؤسسية تعبر عن العلاقات والهيكل فهي من جهة تهتم بالعلاقات بين إدارة الشركات ومجالس إدارتها و بين أعضاء مجالس الادارة ومدققي الحسابات ومساهميها ودائنيها وغيرهم من أصحاب المصالح ومن جهة أخرى تهتم بهيكل الشركات التي تظهر الاهداف المراد تحقيقها وماهي الوسائل والاجراءات

التي سوف يتم إتباعها لغرض تحقيقها والطرق المتبعة للرقابة على إداء الشركة (Keynes & Hall. ٢٠١٩).

أما بالنسبة للاتحاد الدولي للمحاسبين فقد اعتمد ان الحاكمية المؤسسية الجيدة وحدها لا تكفي لجعل الشركة ناجحة بل يجب أن يتوفر توافق بين (القوانين المطبقة، الهيكل، الادوار) وإداء الشركة لضمان نجاح الشركة على المدى الطويل (Hall & Keynes، ٢٠١٩).

إن المحور الأساسي الذي نشأت لأجله الحاكمية المؤسسية هو العلاقة ما بين الموكل والوكيل أي بين (الادارة والمساهمين) حيث ان المساهمين يسعون لمعرفة إن إدارة الشركة تعمل لأجل تعظيم منافعهم وليس لأجل المكافئات ولضمان ذلك يعمل المساهمون على تعيين لجنة تدقيق يشترط أن تكون غير خاضعة لسلطة ادارة الشركة وإنما تكون على إتصال مباشر مع الملاك.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن الحاكمية عبارة عن قوانين متوافقة تسعى الى تنظيم العلاقات بين الموكل والوكيل لضمان تحقيق أهداف ورفع مستوى اداء الشركة .

٢-١-٢ : مبادئ الحاكمية المؤسسية

بالنظر الى تزايد أهمية الحاكمية المؤسسية فقد عملت مجموعة من الهيئات والمنظمات على وضع جملة من المبادئ لمساعدة صانعي السياسات في تقييم وتحسين الأطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لحاكمية الشركات (العبيدي، وآخرون ٢٠١٧) ، ومن أبرز هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، صندوق النقد الدولي ، بنك التسويات المالية، حيث وضعت هذه المبادئ لغرض توفير دعم للكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام وتحقيق الأستقرار المالي (إلياس ، ٢٠١٨).

في عام ١٩٩٩ عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على نشر مبادئ الحاكمية لأول مرة فأصبحت هذه المعايير مقبولة بصورة كبيرة وأصبحت معايير دولية لصانعي السياسات والمستثمرين والشركات .

وفي عام ٢٠٠٤ أجرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعديل على المبادئ الحاكمية المؤسسية والذي أعتبر اخر تعديل عليها .

وقد تضمنت هذه المبادئ مايلي :

- ١- ضمان وجود إطار عام وفاعل لحاكمية الشركات .
- ٢- الحقوق والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية .
- ٣- المعاملة المتساوية للمساهمين .
- ٤- دور أصحاب المصالح في الحاكمية .
- ٥- الأفصاح والشفافية .
- ٦- مسؤوليات مجلس الإدارة .

٣-١-٢ : التطور التاريخي للحاكمية المؤسسية

أصبح مفهوم الحاكمية المؤسسية واسع الانتشار ونقطة لإهتمام العديد من الباحثين خلال العقود القليلة الماضية، فمثلا عند حصر الادبيات عبر شبكات الانترنت والمجلات العلمية المحكمة نلاحظ العديد من الابحاث والمقالات المتجددة حول هذا الموضوع .

وبعد ظهور الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية التي كانت إحدى النتائج التي خلفتها الثورة الصناعية، والذي أدى الى نشوء تضارب مصالح بين الملاك والادارة (الموكل والوكيل) وبالتالي الى توجه إهتمام العديد من الاقتصاديين ومنهم (Berle & Means) في عام ١٩٣٠ الى مبدأ فصل الملكية عن الادارة . وبذلك أصبحت الشركات تُدار من قبل مدراء مهنيين بعد أن كانت تُدار من قبل المساهمين (عيسى ، ٢٠١٩). وتزايد الاهتمام بضرورة تطوير ممارسات الحاكمية المؤسسية فأصبحت محط إهتمام لعدد كبير من الاكاديميين (عوده، ٢٠١٧).

وفي عام ١٩٦٠ شهدت البورصات نمو مُتسارع في البلدان المتقدمة وظهور الشركات الكبرى، مما أدى لحدوث تغيرات في الهياكل التنظيمية للعديد من الشركات (Berle, ١٩٦٥)، فأصبحت ملكية الشركات الكبيره مُنتشرة بشكل واسع، كما وأصبحت رغبات صانعي القرار إمتلاك نسبة صغيرة من الشركات التي يُديرونها. نتج عنه نشوء إختلاف كبير بين مصالح المدراء ومصالح المساهمين، حيث أن المدراء أصبحوا يميلون الى إتخاذ قرارات تصب لمصالحهم الشخصية عوضاً عن إتخاذ قرارات تصب في صالح المساهمين، مما أدى الى حدوث إنهيارات لعدة شركات كبرى (Makhlouf, ٢٠١٧).

في عام ١٩٧٠ تم إقتراح نظرية الوكالة كوسيلة لحل النزاع القائم بين المدراء والملاك ونظراً للأثار الايجابية التي خلفتها نظرية الوكالة، عمل المنظمين الامريكين و حكومات العديد من الدول الى تبني هذه النظرية والعمل على تطبيق اللوائح لجعل الشركات تؤسس لجان مراجعة وتعيين المدراء المستقلين لغرض تجنب فشل وأنهيار الشركات .

وفي نهاية عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ برزت هنالك أحداث أدت الى تركيز الاهتمام بالحاكمية المؤسسية . وفي عام ١٩٩٧ حدثت الازمة المالية الاسيوية التي أحدثت تخلصات كبيرة في الاسوق الاسيوية، فتزايد الاهتمام بالحاكمية المؤسسية من قبل العديد من المؤسسات الحكومية، حيث أهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام (١٩٩٩) بالتركيز على المبادئ الاساسية للحاكمية المؤسسية وحماية حقوق حملة الاسهم وكذلك الافصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الادارة. وكما اصدرت (NASD&NYSE) تقريراً تناولت فيه أهمية الالتزام بالحاكمية المؤسسية وضرورة الاهتمام بدور لجان المراجعة. وبحلول عام ٢٠٠٢ حدثت سلسلة من الانهيارات و الفشل المالي والفضائح لكبرى الشركات وكانت معظم هذه الشركات في الولايات المتحدة الامريكية. والتي ظهرت بعد فقاعة التكنولوجيا والتي أدت الى خلق جو من الشك وأنعدام الثقة بين الجمهور المستثمر الذي أفقدته القدرة على إتخاذ القرارات المستنيرة للإستثمار بالشركات العامة الطارحة لأسهمها للتداول ، والانخفاض بالقيم السوقية الحاد. وفي ظل التوتر من احتمالية فشل الاعمال وفقدان الوظائف والإنخفاض بالمدخرات التي تم إستثمارها بأسهم الشركات (JOHN L. COLLEY, et al, ٢٠٠٤) (٢٠١٩)، (Hall, Keynes).

وفي أعقاب تلك الانهيارات التي حدثت تم إصدار قانون Sarbanes oxley act في عام ٢٠٠٢ الذي جاء ليؤكد ضرورة الالتزام بتطبيق الحاكمية المؤسسية لما لها من دور في القضاء على الفساد المالي والاداري.

وبحلول عام ٢٠٠٤ عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على إصدار العديد من المعايير الجديدة للحاكمية المؤسسية والتي أضافت مؤشرات جديدة تساعد على تأمين اطار حاكمية اكثر فعالية (العثماني، ٢٠١٢).

٢-١-٤ : الحاكمية المؤسسية في الاردن

تعد الاردن من الدول النامية الصغيرة ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، وهي تقع في قلب الشرق الاوسط وتتميز عن البلدان الاخرى من الناحيتين الاقتصادية والقانونية وكذلك التركيز العالي بهيكل الملكية (Warrad et al., ٢٠١٣; Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦).

إن الظروف السلبية وغير المستقرة للدول المجاورة للاردن بسبب ما تعانيه من الحروب كان لها أثراً كبيراً على إقتصاد المملكة، حيث عانت الاردن سابقا من العديد من الاخفاقات وعجز في الميزانية فكان من الضروري العمل للنهوض بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الاجنبية للمملكة (Maklouf, ٢٠١٧).

برز الاهتمام بالحاكمة المؤسسية منذ مطلع التسعينات لغرض تحقيق نمو اقتصادي داخل المملكة، وفي عام ١٩٩٧ صدر أول قانون للشركات الاردنية والذي أعتبر مرجعاً مهم للحاكمة المؤسسية (Jaafar et al., ٢٠٠٩)، وقدم بعض مبادئ الحاكمة المؤسسية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة، وعدالة معاملة المساهمين وتوضيح دورهم في الحاكمة المؤسسية وحماية حقوقهم (AL-Haziemeh, ٢٠١٤) وتم التعديل على قانون ١٩٩٧ في سنة ٢٠٠٢.

في عام ٢٠٠٣ تم إنشاء دائرة مراقبة الشركات في المملكة والتي تعمل على توفير خدمات تسجيل الشركات و تطبيق الوسائل الرقابية لضمان تفعيل مبادئ الحاكمة المؤسسية وتأمين بيئة الإستثمار الاردني وتطويرها فكان لها الفضل الكبير في نجاح وإستدامة الاعمال في الاردن. حيث عملت على إنشاء دليل يساعد الشركات على تطبيق الحاكمة المؤسسية. و تم إعداد هذا الدليل من قبل مجموعة أعضاء من كلا القطاعين العام والخاص لصياغة قواعد هذا الدليل معتمدين بذلك على دليل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD (دليل قواعد حوكمة الشركات الاردنية، ٢٠١٧)

وقد شهد الإقتصاد الاردني نهوضاً ملحوظاً فأزداد عدد الشركات الاردنية المسجلة في بورصة عمان، وهذا دليل على الجهود المبذولة من قبل المنظمات الاردنية لجذب المستثمرين الأجانب و النهوض بالاقتصاد للإندماج مع الإقتصاد العالمي.

ولعل الانهيارات التي حدثت على المستوى المحلي والعالمي مثل أزمة عام ٢٠٠٢ الشميلية و الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ كانت حافزاً للمنظمات الاردنية على تنفيذ سلسلة من التغييرات لتعزيز الشفافية والمساءلة، فتم إصدار قانون جديد من قوانين حوكمة الشركات الاردنية في سنة ٢٠٠٨ و

دخل حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٩، هدف هذا القانون الى إنشاء إطار لتنظيم العلاقات بين الإدارة والمساهمين، فتم إصداره إعتماً على العديد من المبادئ لهيئة الاوراق المالية الاردنية و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث ركزت هذه المبادئ الجديدة على مجلس الادارة، إجتماعات الجمعية العمومية، حماية حقوق المساهمين، والافصاح والشفافية (Shanikat & (Abbad, ٢٠١١).

٢-٤-١-٢ : مجلس إدارة الشركات المساهمة

إن كفاءة وفعالية أعضاء مجلس الإدارة يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تضمن نجاح الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها و نموها والاستدامة في أعمالها، فالتنوع بالخبرات العلمية للاعضاء وخصوصاً المتصلة في مجال عمل الشركة يساعد إدارة الشركة على تحقيق أهدافها بشكل أسرع (دليل قواعد حوكمة الشركات الاردنية ، ٢٠١٧).

و يتم إختيار الاعضاء بناءً على إقتراح سري يقام من قبل الجمعية العامة للشركة على أن "لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً". وينص دليل حوكمة الشركات الأردني على ضرورة أن يكون ثلث أعضاء مجلس الادارة مستقلين، وعرف دليل حوكمة الشركات الأردني الأعضاء المستقلين بأنهم الأعضاء الذين لا تربطهم أي صلة بالشركة ولا بالإدارة التنفيذية ولا بالشركات التابعة ولا بمدققي الحسابات الخارجيين للشركة، أي لا تربطهم أي مصالح مادية أو شخصية مع الشركة لكي لا تؤثر على قراراتهم وأن يستغلون منصبهم لصالح جهة ما. ويجب على مجلس الادارة أن يعقد إجتماعات دورية على الأقل ست مرات سنوياً يناقشون فيها اداء الشركة واداء إدارة الشركة على سبيل المثال لا الحصر.

٢-٤-١-٢ : إجتماعات الجمعية العمومية

تتألف الجمعية العمومية من المساهمين ويجب أن تجتمع الجمعية مرة واحدة على الاقل في الاشهر الاربعة الاخيرة من السنة المالية ويتم مناقشة الوضع المالي للشركة والقضايا المهمة المتعلقة بالشركة وكذلك إنتخاب مجلس ادارة جديد.

٢-٤-١-٣ : حماية حقوق المساهمين:

أن إطار الحاكمية المؤسسية الجيد يعمل على ضمان تمتع المساهمين بكافة حقوقهم والتي تشمل حق الوصول الى المعلومات والوثائق الرسمية للشركة في الوقت المناسب و كذلك حق إختيار المدققين الخارجيين و حق التصويت إنتخاب أعضاء مجلس الادارة وكافة المسائل الاخرى المتعلقة بدمج الشركة بالاضافة الى إصدار أسهم إضافية و تصفية الشركة وعلى الادارة أن تعمل جاهدة للحفاظ على حقوق المساهمين وحمايتهم.

٢-١-٤-٤ : الافصاح والشفافية

وفقاً لقانون حوكمة الشركات الاردني يجب أن يتم تزويد المساهمين و المستثمرين بمعلومات إفصاح دقيقة وذات شفافية عالية وبالتوقيت المناسب لأجل إتخاذ قرارات جيد. وتتضمن المعلومات المالية و المعلومات الجوهرية والمعلومات الاستراتيجية كالأهداف والخطط والمخاطر ومعاملات الأوراق المالية الصادرة من الشركة وكذلك مكافأة أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية.

٢-٢-١ : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تعددت التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في الأدبيات السابقة . فأختلف الباحثون في تحديد مفهوم لها (Xu, Liu & Huang, ٢٠١٥) حيث تم عرضها بأساليب مختلفة (السموني ،٢٠١٩) .

فعرها البنك الدولي على إنها إلتزام الشركة بالمساهمة في القيمة الإقتصادية وبشرط الحفاظ على البيئة والعمل على تشجيع العمال وعائلاتهم للحفاظ على البيئة لغرض تحسين معايير الجودة في الحياة لجميع الأطراف (السموني ،٢٠١٩ & عيسى ،٢٠١٩).

وأشارت البكري (٢٠١٨) أن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن عقد بين طرفين هما الشركة والمجتمع حيث على الشركة أن تلتزم بالقيام بالعديد من الانشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر والقضاء على التلوث والعمل على حل الكثير من المشاكل كالصحة والاسكان والمواصلات والتي بدورها تخلق فرص عمل وتوفر العديد من الخدمات التي تخدم المجتمع.

وأوضح النابلسي وآخرون (٢٠١٨) إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هي المسؤولية الشاملة موجهة الى الإدارة العليا لتلبية متطلبات أصحاب المصالح داخل المؤسسة وخارجها . فالمسؤولية

الإجتماعية لاتعني مراعاة الشركة للجانب المالي ونمو الشركة فحسب بل تعمل على مراعاة مصالح المجتمع والبيئة أيضاً .

وترى الباحثة إن المسؤولية الاجتماعية تعني قيام الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع والعمل على توفير خدمات للصالح العام ترفع من مستوى معيشتهم وتوفير بيئة خالية من التلوث .

فالمسؤولية الاجتماعية لا تكن مقيدة بالاعمال الخيرية اوالتطوعية فحسب ولا تكن منفعتها لجهة واحدة. ففوق المسؤولية الأجتماعية تكون الشركة والمجتمع كلاهما طرف مستفيد من الانشطة الاجتماعية (البكري، ٢٠١٨) .

٢-٢-٢: نشأة المسؤولية الأجتماعية

إزداد الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية وتطويرها منذ مطلع القرن العشرين، حيث أدى التطور الأقتصادي وسلسلة الانهيارات والفضائح التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى كنرون و ورد كوم إلى إعادة الإهتمام بالحكامية المؤسسية وممارستها وبالتالي تسليط الضوء على ممارسة المسؤولية الإجتماعية للشركات وضرورة الإفصاح عنها نظراً لإهتمام أصحاب المصالح بجانب المسؤولية الإجتماعية، وكذلك لتحقيق مبدأ التكافل الإجتماعي فقد لاقت المسؤولية الإجتماعية إهتماماً

كبيراً من قبل الجهات المختلفة كمنظمات الأعمال والجهات المهنية والأكاديمية (عيسى، ٢٠١٩) & (Soliman, et. al., ٢٠١٢) & (Abu Sufian., ٢٠١٣) & (زلوم وآخرون، ٢٠١٤) .

قامت شركة (KPMG، ٢٠١١) بإجراء دراسات حول مستوى إفصاح الشركات الكبرى عن المسؤولية الإجتماعية، وتوصلت هذه الدراسات الى إن ٩٥% من الشركات العالمية الكبرى البالغ عددها ٢٥٠ شركة تعمل على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية، وبينت نتائج الدراسات المسحية ان بريطانيا قد إحتلت المركز الاول بدرجة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية بنسبة ١٠٠% ، والمركز الثاني لليابان حيث بلغت نسبة الإفصاح ٩٩% ، والمركز الثالث كان من نصيب الشركات في جنوب افريقيا وفرنسا بنسبة ٩٤%، وآخر مرتبة كانت من نصيب الهند بدرجة افصاح ٢٠% (حميدة، ٢٠١٢) & (مليجي، ٢٠١٤) .

حيثُ أصبح تقييم الشركات لايعتمد فقط على الربح المحقق، وسمعتها لاتعتمد على المركز المالي الذي تحتلُهُ بالاسواق فحسب . فقد ظهرت العديد من الأنشطة التي ساعدت الشركات على تعزيز سمعتها وجذب الإستثمارات الأجنبية لها وكسب ثقة أصحاب المصالح بعد فقدانها. ومن أبرز تلك الأنشطة هي أنشطة المسؤولية الاجتماعية فتوسعت تلك الأنشطة لتصل الى حماية البيئة وإنشاء مرافق خدمية وغيرها الكثير من الأنشطة التي تساهم في التقدم الاجتماعي (زلوم، واخرون .٢٠١٤) & الجمال و ميتاني .٢٠١٦). فالشركات اليوم أصبحت أكثر حساسية تجاه تحسين صورتها العامة وكذلك تعرضها للضغط الكبير من قبل أصحاب المصالح للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، لما لها من دلالة على روح المواطنة الجيدة لدى الشركات وكذلك جذب أنظار أصحاب رؤوس الاموال الضخمة للاستثمار في الشركة (ابوسمرة .٢٠٠٩).

فقد أوضح تقرير (AICPA., ١٩٣٧) إن أعداد التقارير عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة هي من ضمن أهداف إعداد القوائم المالية . وأقرت جمعية المحاسبين الامريكيين (AAA) بضرورة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية. وبينت لجنة الاوراق المالية (SEC) بضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات لحماية البيئة من التلوث والحد منه. وبصورة عامة فإن ميل الشركات لممارسة المسؤولية الاجتماعية يعتمد على الجانب الذي تركز عليه بصورة أكبر في عملها فيما إذا كان جانب إقتصادي ام إجتماعي(ياسين .٢٠٠٨) يوضح الجدول رقم (١) مالمقصود بالجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي .

الجدول (١) توضيح الجانب الاقتصادي والاجتماعي للشركات

التركيز على الجانب الاجتماعي		التركيز على الجانب الاقتصادي
<p>نوعية الحياة . المحافظة على الموارد الطبيعية . قرارات قائمة على أساس وضع السوق مع رقابة المجتمع . الموازنة بين العائدين الاقتصادي والاجتماعي.</p>	<p>منطقة الوسط بين النموذجين</p>	<p>الانتاج . استغلال الموارد الطبيعية . قرارات داخلية حسب وضع السوق العائد الاقتصادي (الربح) . مصلحة المنظمة او المدير او المالكين .</p>

مصدر الجدول(Pride, ٢٠٠٠:P٤٩)

٢-٣: الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

يعتبر الإفصاح بشكل عام أداة إتصال أساسية بين الشركة وأصحاب المصالح، وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS" يجب أن تحتوي التقارير السنوية للشركة على البيانات المالية والتحليل الإدارية والمعلومات الأخرى التي تساعد في إتخاذ قرارات جيدة من قبل أصحاب المصالح (Makhlouf et al., ٢٠٢٠). وعَرَفَ (عبد العزيز ،٢٠١٦) الإفصاح على إنه الكشف عن جميع المعلومات والحقائق المالية في التقارير السنوية للشركة بإتباع سياسية الوضوح والشفافية لغرض إتخاذ قرارات جيدة من قبل متخذي القرارات وأصحاب المصلحة. وفي الفترة الأخيرة ونتيجة لإنهيار العديد في الشركات الكبرى كأثرون و ورد كوم ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ ، أدى ذلك الى فقدان ثقة المستثمرين و أصحاب المصالح بإدارات الشركات . فأشار كل من (Acharya and Richardson ,٢٠٠٩) & (السموني ،٢٠١٩) إلى إن سبب الانهيارات يرجع الى الإنخفاض في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير السنوية لتلك الشركات. ونتيجة لذلك فقد حظيت المسؤولية الإجتماعية والافصاح عنها بدوراً كبيراً لاسترداد ثقة المستثمرين واصحاب المصالح الآخرين بإدارات الشركات (Makhlouf et al ., ٢٠٢٠) & (Atan, ٢٠١٣).

أشارت البكري (٢٠١٨) الى إن الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية هي من ضمن أهداف القوائم المالية فهي تعمل على بيان دور الشركة تجاه المجتمع . فعملت الشركات على التوسع بالافصاح المحاسبي وخصوصاً الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية التي تسهم في رفع جودة التقارير المالية وتوفير أكبر كم من المعلومات المفيدة عن الشركة لتمكن مستخدمي التقارير المالية من معرفة أوضاع الشركة لغرض إتخاذ القرارات الجيدة لكافة النواحي الإقتصادية، الإستثمارية ، الإئتمانية (Hassan et al ., ٢٠١٦) & (البكري ،٢٠١٨).

ونظراً لأهمية الافصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية فقد عملت الشركات على الافصاح عنها بإستخدام احد الاسلوبين :

الاسلوب الاول : إسلوب الفصل او الإستقلالية :بموجب هذا الاسلوب يتم الكشف عن معلومات المسؤولية الإجتماعية بتقرير منفصل عن التقارير المالية للشركة .

الاسلوب الثاني: اسلوب الدمج : ويتم في هذا الاسلوب الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بتضمينها على انها بعداً جديداً للتقارير المالية متمثلة بالإداء الاجتماعي جنباً الى جنب مع الاداء الاقتصادي للشركة (البكري، ٢٠١٨).

ويتضح لنا إن الشركات الصناعية الاردنية تتبع اغلبها اسلوب الدمج للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وأقر الجمال (٢٠١٦) بمدى أهمية إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية والإعتراف بها وبالقيمة التي ستضيفها للشركة ووضح أهمية الإفصاح عنها كالآتي :

- ١- تقوية العلاقة بين الشركة واصحاب المصلحة والعمل على جذب إهتمام المستثمرين مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات وزيادة الارباح لدى الشركة .
- ٢- يعكس الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية التزام الشركة تجاه المجتمع، وهذا يلعب دوراً لجذب الكفاءات والخبرات العلمية والمهنية لغرض العمل في الشركة .
- ٣- رفع نسب نجاح المؤسسة وزيادة الأرباح نظراً لمراعاتها لمتطلبات الاجتماعية والانسانية للمجتمع.
- ٤- كسب ثقة الأطراف المتعاملة مع الشركة وتحسين سمعتها بعد إفصاحها عن الانشطة التي تقدمها للمجتمع .

وبالرغم من الزيادة في نسب الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات إلا ان هناك عوامل تؤثر على مستوى الافصاح ، فقد أشارت (البكري، ٢٠١٨) الى وجود عدة عوامل تؤثر على الافصاح، أهمها :

اولاً: عوامل متعلقة بالشركة : ان التوسع بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تحمل الشركة تكاليف اضافية وان مستوى الافصاح يتأثر بحجم الشركة ،طبيعة الصناعة، ارباح الشركة ، عمر الشركة ، ملكية الشركة ،شركات متعددة الجنسيات .

ثانياً: عوامل متعلقة بالمدقق الخارجي : فقد يظهر المدقق الخارجي معارضة للتوسع بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنها تلقي على عاتقه المزيد من المسؤوليات .

ثالثاً : عوامل متعلقة ب الضغط الاعلامي : من خلال قيام الاعلام بتسليط الضوء على مخالفات الشركات التي تنتج عنها أثار سلبية تضر بالمجتمع .فيحفزون المجتمع على مطالبة الشركات بالتخفيف من الاثار السلبية الضارة.

رابعاً: عوامل اخرى : تتمثل بالضغط من قبل الاجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية ومدى امتلاكها لكوادر جيدة تؤهلها لتبني المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها .

٢-٢-٤ : أبعاد المسؤولية الاجتماعية

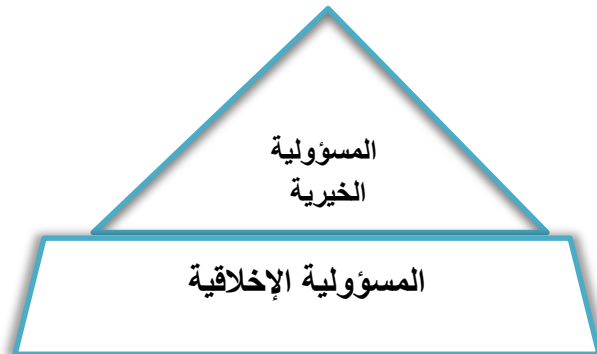
تم تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية إستناداً الى العديد من وجهات النظر المختلفة للباحثين والكتاب. وسنتناول رأي (Carroll) الذي قسّم أبعاد المسؤولية الاجتماعية الى اربعة أبعاد (التيمي ٢٠١٦).

البعد الاول - المسؤولية الخيرية : هي عبارة عن مجموعة من المنافع والمزايا التي تقدمها الشركة ويرغب المجتمع بالحصول عليها .

البعد الثاني - المسؤولية الأخلاقية : أن تعمل الشركة على تقديم الأنشطة التي تخدم المجتمع دون ان تكون هذه الانشطة مفروضة عليها بنص قانوني.

البعد الثالث - المسؤولية القانونية : تتمثل بجميع الانشطة المفروضة على الشركة بموجب نص قانوني صريح والتي تهدف الى ضمان حماية وسلامة المجتمع .

البعد الرابع - المسؤولية الاقتصادية : أن تعمل الشركة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المجتمع .





الشكل (٢) ابعاد المسؤولية الإجتماعية

المصدر (Carroll, ٢٠٠٢, p٤٠)

٥-٢-٢: مجالات المسؤولية الاجتماعية

اختلفت مجالات المسؤولية الاجتماعية من شركة الى اخرى حسب نشاطها الاساسي (عيسى، ٢٠١٩). فيمكن تصنيفها الى مسؤولية تجاه (المجتمع، الموظفين، الزبائن، البيئة) (البكري، ٢٠١٨).

١-٥-٢-٢: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

يُشكل المجتمع نقطة مهمة بالنسبة لشركات الأعمال. حيث يبرز من خلاله قوة العلاقة ودرجة تعزيزها بينه وبين الشركة، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة الأنشطة التي تقدمها للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية المجتمع والمستوى المعاشي وذلك من خلال عدة جوانب كالمشاريع ذات الطابع التنموي، التعليم والتدريب، بناء مرافق خدمية وصحية (البكري، ٢٠١٨).

٢-٥-٢-٢: المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين

ان الشركات الهادفة للحفاظ على الموظفين ذوي الخبرات والكفاءات الجيدة يجب عليها أن تهتم بصورة جيدة لرأس المال البشري، فالعاملين المهرة على المستوى المحلي والعالمي يهتمون بدرجة كبيرة بالنشاط الاجتماعي للشركة. إذ ان الكثير من العاملين والمستثمرين ينجذبون للعمل مع الشركات اعتماداً على مدى مشاركتها بالانشطة التي تخدم المجتمع (Al kababji., ٢٠١٤).

٢-٥-٣: المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن

تُعتبر الزبائن أحد أهم الشرائح بالنسبة لجميع الشركات . ف الزبائن يتمثلون بالشريحة المستهدفة لجميع الشركات، لذلك تعمل الشركات على تقديم المنتجات والخدمات بأسعار مناسبة وذات نوعيات جيدة .حيثُ يجب على الشركة ان تعلن عن هذه المنتجات بكل أمانة وصدق وضمن انها ستكون آمنة بالنسبة للمستهلك والعمل على وضع إرشادات لاستخدامها، وبالأضافة الى تجنب إحتكار المنتجات لانها تخل بالقواعد الاخلاقية (البكري ،٢٠١٨).

٢-٥-٤ : المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

المقصود بها المجتمع المحيط بالشركة المتمثل بالبيئة الطبيعية ،الماء، الهواء، التربة ومدى تأثيرها عليه .فتزايد الآثار السلبية التي تخلفها الشركات جعلت من المجتمع معني وبشكل كبير بمطالبة الشركات بالتخلص من تلك الآثار السلبية وذلك لضررها على الانسان أولاً والحيوانات والنباتات والماء والتربة ثانياً. نتيجة لهذه الآثار السلبية شاع مصطلح تخضير الأعمال والمقصود به بشكل عام الاهتمام بالبيئة والعمل على تقليل الآثار السلبية ، فالشركات تتفاوت طبيعتها من صديقة للبيئة أو غير صديقة للبيئة . فشركات الصناعات النفطية والطاقة والكيميائية تعتبر من الشركات الغير صديقة للبيئة نتيجة لحجم الضرر الذي تخلفه من أعمالها ، وهناك شركات يكون حجم الضرر الذي تخلفه في أعمالها قليل كالجامعات وشركات الصرافة ، فلانستطيع القول انها صديقة للبيئة بشكل تام فعند اجراء فحص دقيق لعملياتها يتضح لنا انها تؤثر على المجتمع بنسب اقل (عيسى،٢٠١٩) .

٢-٥-٦: المسؤولية الاجتماعية في الأردن

توضح المسؤولية الاجتماعية للشركات كافة الأعمال التي تقوم بها الشركة لتحقيق المنفعة للمجتمع، بالإضافة الى ذلك تبين مدى الإنتماء الوطني للشركة. إن الوظائف المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية يمكن من خلالها مراقبة أعمال الشركة ومدى التزامها بالقوانين والمعايير الأخلاقية والأعراف الدولية . يتبلور الهدف الأساسي للمسؤولية الاجتماعية للشركة بمدى الالتزام بتقديم الدعم لكافة الأنشطة المختلفة كالرياضية والانشطة الثقافية ومجالات أخرى، وكذلك درجة إهتمام الشركة بتوفير

بيئة خالية من التلوث والسعي الى توفير خدمات لرفع مستوى رفاهية المجتمع مع مراعاة مصلحة الملاك (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦، عيسى، ٢٠١٩).

حظيت المسؤولية الاجتماعية بإهتمام كبير في المملكة وذلك نتيجة للتطور الاقتصادي والإجتماعي والسياسي، أدى ذلك الى خلق وعي لدى العديد من الشركات و رفع المستوى الفكري لها فأصبحت الشركات لا تركز إهتمامها على جانب واحد وهو تحقيق الارباح والنمو بل ركزت على تعزيز مكانتها الإقتصادية من خلال خلق إرتباط وثيق مع المواطن والسعي لرفع رفاهية المجتمع (عيسى، ٢٠١٩).

وفي عام ٢٠٠٧ تم عقد ملتقى المسؤولية الإقتصادية في المملكة، تبلور هدفه في العمل على زيادة الوعي لدى القطاعين العام والخاص بأهمية تبنى المسؤولية الأقتصادية. ونتج عن هذا المنتدى إطلاق "مشروع المنتدى الأردني للمسؤولية الإقتصادية للشركات وتم بدء العمل به في سنة ٢٠١١، وعملت على إصدار تقرير "المسؤولية الإقتصادية للشركات والمؤسسات المدنية في الأردن" لغرض التنسيق بين حاجات المجتمع مع الجهات الحكومية والمبادرات الإقتصادية التي تنفذها الشركات .

أشارت دراسة (جمعية مستثمري شرق عمان للصناعة سنة ٢٠١٤) الى ان إجمالي الإنفاق للشركات الاردنية على المسؤولية الإقتصادية بلغ ٦٠ الى ٩٠ مليون دينار سنوياً . وأظهرت دراسة شركات التقنية والمعلومات والاتصالات (إنتاج) ان إجمالي إنفاق الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣ بلغ ٢٧.٣ مليون مقارنة بمبلغ الإنفاق لسنة ٢٠١٢ الذي بلغ ٢٧ مليون. اي ان الشركات وفقاً للدراسة تنفق معدل ٢.٩% من صافي أرباحها .

الفصل الثالث

مراجعة الأدبيات

الفصل الثالث

مراجعة الادبيات

١-٣-١ : مقدمة

سنتناول في هذا الفصل الأدبيات المتعلقة بالحاكمة المؤسسية وتأثيرها على المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم سوف يتم مناقشة النظريات المتعلقة بمجلس الادارة وهي نظرية الوكالة ، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الموارد.وأخيراً سنناقش تركيز الملكية والذي أستخدم في هذه الدراسة كمتغير معدل للعلاقة بين الحاكمة والمسؤولية الاجتماعية .

٢-١-٣ : نظرية الوكالة

سُلطَ الضوء على مشكلة الوكالة لأول مرة من قبل آدم سميث في القرن الثامن عشر، في عام ١٩٣٢ عمل كل من Berla & Means على شرح وجهة نظر سميث، في عام ١٩٧٠ تم تطوير نظرية الوكالة كإستجابة للمشاكل التي تواجهها الحاكمة في الشركات العامة وقدم Jensen and Meckling في عام ١٩٧٦ شرحاً مفصلاً للنظرية (Makhlouf, ٢٠١٧) .

إن نظرية الوكالة القائمة على أساس بيان العلاقة ما بين الوكيل (الادارة) والموكل (المالك) وتتحدد هذه العلاقة عادة بموجب عقد صريح بين الطرفين (سويطي ،مطر، ٢٠١٢) .

تُركّز نظرية الوكالة على مشكلتين رئيسيتين المشكلة الاولى هي تعارض المصالح والأهداف بين المساهمين والمدراء. وإن السبب في ذلك يرجع لعدم التوافق بين مصالح كل من الادارة والمساهمين، فالمساهمين هدفهم الاساسي زيادة ثرواتهم الى أقصى حد ويجب على الإدارة أن تسعى لتحقيق رغبات

المالكين، لكن المشكلة الأساسية للوكالة تكمن عندما تعمل الإدارة على تفضيل مصلحتها الشخصية وعدم تحقيق رغبات الملاك. وأما المشكلة الثانية فتكون بين المساهمين أنفسهم أي بين اصحاب الاسهم العالية والاسهم القليلة كأن تكون حول توزيع الارباح أو اتخاذ القرارات أو محاولة ذوي الاسهم العالية شراء حصص ذوي الاسهم القليلة (Makhlouf, ٢٠١٧).

أوضح الحبش (٢٠١٠) إن نظرية الوكالة تساعد الحاكمة المؤسسية على حل مشاكل الوكالة من خلال مراقبة سلوكيات الذات للمدراء والذي يؤدي الى تحسين اداء الشركة. كما أوضح Lei (٢٠٠٦) أن نظرية الوكالة تساهم في تخفيف حد الصراعات الناشئة بين المدراء والمالكين من خلال موائمة القرارات بينهم، كذلك تركز على تكوين مجلس الإدارة من ناحية (الاستقلال، الحجم، الاجتماعات، هيكل القيادة، ملكية المدراء) وتؤكد على أهمية وجود مدراء مستقلين وقد وضح (Hadi, ٢٠١٦) استناد الى نظرية الوكالة إن تنوع مجلس الإدارة يزيد من إستقلالية المجلس ومن درجة الإفصاح عن المعلومات كافة وخصوصاً المعلومات المجتمعية، فالمدراء يعملون جاهدين الى تجنب مشكلة عدم تماثل المعلومات ويسعون للحفاظ على سمعتهم وعدم إخفاء أو تظليل المعلومات وخاصةً فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية التي تسهم في تخفيف كلفة الوكالة، فكلما كان المجلس متنوعاً من ناحية الاعمار والاجناس والجنسيات كلما زاد من كفاءة المجلس ويحفز ويزيد الإفشاء عن الأنشطة الاجتماعية إضافة لكون التنوع يضيف مؤشراً ايجابياً للشركة على كافة الأنشطة الأخرى.

كما أوضحت Mousa وآخرون (٢٠١٨) ان حجم مجلس الإدارة كلما كان أكبر فانه يكون أكثر فاعلية وكفاءة، وأن الفصل ما بين الادوار يعمل على تحسين عملية الرقابة على أنشطة الشركة كافة ومن ضمنها الأنشطة الاجتماعية. وأضافت (Atan, ٢٠١٣) ان بعض الشركات التي لم تطبق ازدواجية الادوار لأجنت الى إعطاء منصب رئيس مجلس الإدارة الى المساهم الذي يمتلك أكبر حصة من الأسهم والذي من المتوقع أن يعمل على إتخاذ قرارات أكثر عقلانية لا تؤثر على مصالح المساهمين الآخرين.

و أضافت Atan (٢٠١٣) ان تركيز الملكية بيد عدد من المساهمين يؤدي الى نشوء مشكلة الوكالة من النوع الثاني، وكذلك تؤثر على درجة الإفصاح الطوعي عن معلومات لإنشطة الشركة.

وبأختصار يمكن القول بأن تنسيق نظرية الوكالة يتم من خلال فهم العلاقة بين المساهمين والمدراء، وأن الفرق بين اهداف الملاك والمدراء يؤدي الى مشاكل الوكالة، ولهذا تحاول الحاكمة المؤسسية حل هذه المشكلة من خلال تطبيق بعض الاليات التي تساعد على ذلك .

٣-١-٣ : نظرية الإعتداع على الموارد

نشأت هذه النظرية في نهاية السبعينات من قبل كل من (Pfeffer&Salancik) وذلك بعد إصدار كتابهما في عام ١٩٧٨ بعنوان "التحكم الخارجي للمنظمات " الذي ناقشا فيه كيف يمكن للشركات استخدام السلطة لإدارة الشركات التابعه لها، وإن المدراء والقادة دائما يبحثون عن مزايا تقوي علاقاتهم مع الشركات الخارجية وتحسن من قوة ومكانة شركاتهم (Ben Janse , ٢٠٢٠).

توضح هذه النظرية إن على الشركات أن تعمل على تحقيق الاستفاعة القصوى من الموارد الخارجية المتاحة لها. وأن مجلس الإدارة يقع على عاتقه توفير موارد للشركة بشكل أسرع من منافسيه واستغلالها لصالح شركته، حيث يُنظر الى مجلس الإدارة بأنه مورد هام للشركة وأنه يعمل على تزويد إدارة الشركة بالموارد الخارجية وبعبارة أخرى فإن هذه النظرية تدرس العلاقة بين الشركات والمنتجات التي تحتاجها للعمل، وقد تكون هذه الموارد متعلقة بتوظيف أصحاب الخبرات والمهارات أو بتوفير معلومات وخبرات تجارية أو توفير الموردين أو المستثمرين أو صانعي السياسات الذين يُعتبرون أحد أهم جوانب الإدارة الاستراتيجية في أي عمل وأحد أهم المكونات الرئيسة للشركة لمساعدة إدارة الشركة على تحقيق الأهداف (Ben Janse , ٢٠٢٠) & (Makloulf, ٢٠١٧) .

ناقش Fered (٢٠١٣) فيما إذا كان مجلس الادارة يتصف كمورد هام بالنسبة للشركة فعندها يكون تنوع مجلس الادارة (الجنس، الجنسية، التعليم، العمر) مهم ويجب أن يؤخذ بنظر الإعتبار.

وتعني هذه النظرية بأن مفتاح النجاح التنظيمي هو الوصول والتحكم في الموارد الذي يُعتبر أساس القوة للشركة. ولأجل الوصول السريع للموارد يجب ان تكون هناك إستراتيجيات قوية تتمتع بها الشركة. فالشركات عادة تطمح الى إكتساب موارد خارجية حتى لا تعتمد على مواردها الداخلية فقط (موقع، HR Zoms) .

٣-١-٤: نظرية أصحاب المصالح

نشأت نظرية أصحاب المصلحة في عام ١٩٨٤ من قبل Freeman بعد أن عمل على نشر كتابه الذي يتحدث فيه عن نظرية أصحاب المصلحة فعمل من خلاله على رفع الوعي بالعلاقات وأثرها المضاعف على الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين حيث أوضح Freeman أن جميع أصحاب المصلحة في الشركة مترابطون والشركة يجب أن تخلق قيمة لهم لأجل تحقيق النجاح والاستمرارية في عملها .

عرف Freeman أصحاب المصلحة بأنها تلك المجموعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل، وأن أصحاب المصلحة متمثلين بالعملاء، الموظفين، الموردين، مجموعات العمل السياسي والبيئة، والمجتمعات المحلية، وسائل الاعلام، المؤسسات المالية والحكومية وغيرهم المزيد، فيرى Freeman أن الشركة عبارة عن نظام مترابط حيث يرتبط كل جزء مع الآخر وجميعهم بحاجة الى القرارات السليمة لأجل تحقيق النجاح وإستمرارية الشركة على المدى الطويل، وأضاف Freeman أن الشركة لايمكنها أن تتجاهل اي من أصحاب المصلحة لديها وتنجح، فعلى سبيل المثال لا الحصر في حال عاملت الشركة موظفيها بشكل غير جيد فإنها لن تستطيع الاستمرار وستفشل حتى لو حققت أرباح في المدى القصير لأن شعور عدم الرضا يؤثر بشكل سلبي على إستمرارية الشركة (Freeman et al., ٢٠٠٤) .

أما Clarkson (١٩٩٥) فقد أوضح بان أصحاب المصلحة يمكن تقسيمهم الى مجموعتين أساسية وثانوية إعتياداً على مصالحهم و متطلباتهم وحقوقهم، فالمجموعة الأساسية تشمل (المساهمين، مستثمرين، موظفين، عملاء، موردين، مجموعات أصحاب المصالح العامة) أي أنها تتضمن أصحاب المصلحة الذين لايتطيع الشركة الاستمرار بدونهم، أما اصحاب المصلحة الثانوية فهم الذين يؤثرون ويتأثرون بأهداف الشركة وليس بصله قانونية مباشرة .

تقترح نظرية أصحاب المصلحة انه بالإمكان تجنب الصراعات بين أصحاب المصالح وذلك من خلال تحديد الأهداف الرئيسية للشركة ومن ثم يتم التنسيق والمواءمة بين أصحاب المصالح (Freeman et al., ٢٠٠٤).

في عام ١٩٧٠ روج العلماء والمنظرين الى ان نظرية أصحاب المصالح هي بديل لنظرية الوكالة إما لها من تأثير على حجم الشركة وعلى المجتمع بأكمله وبالتالي تؤثر على حاكمية الشركات وتجعلها مسؤولة أمام جميع أصحاب المصلحة (Clark, ٢٠٠٤) .

أوضح Guo (٢٠١١) بأنه يجب على واضعي السياسات ان يراعوا نظرية أصحاب المصلحة عند إنشاء إطار الحاكمية للشركات ،ومن جهة أخرى فإن دور مجلس الادارة في غاية الأهمية وليس لمراعاة مصالح المساهمين فحسب وإنما لمراعاة مصلحة جميع أصحاب المصلحة .

٣-١-٥ : الحاكمية المؤسسية و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

تعمل الحاكمية المؤسسية على تنظيم العلاقات بين الادارة ومجلس الادارة والمساهمين الذين يمثلون الأطراف الداخلية (مجلس الإدارة ،هيكل الملكية ، الإفصاح والشفافية) (Ajlouni, ٢٠٠٧) حيث تركز الدراسة على مناقشة الحاكمية المؤسسية وأثرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات .

في عالم الأعمال المعاصر هنالك قلق متزايد حول دور الشركات في المجتمع ومدى الأهتمام بهذا الجانب من قبلها، فالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يُعد أحد أهم الجوانب التي تشير الى مدى مساهمة الشركة بالمجتمع (Desender, ٢٠١٤) . فقد عُرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها ممارسات تجارية مفتوحة وشفافة قائمة على القيم الاخلاقية وأحترام المجتمع والموظفين والبيئة والمساهمين (Atan, ٢٠١٣).

فالكشف عن المسؤولية الاجتماعية أصبح قضية مهمة ويثار القلق أرائها نتيجة لزيادة طلب أصحاب المصالح للمعلومات المتعلقة بهذه الانشطة التي تجاوزت الأعتبارات المالية التقليدية فشملت سلامة وصحة الانشطة التي تمارسها الشركة ومدى تأثير الشركات على البيئة والمجتمع لذلك زاد الطلب من قبل اصحاب المصالح وخصوصاً المستثمرين على توفير المعلومات ضمن التقارير السنوية للشركة لغرض فهم أنشطة الشركة ومدى الاستخدام الجيد للموارد الاقتصادية في أنشطة الاعمال

الداخلية والخارجية (Saleh, Hassan et al., ٢٠٢٠) & (Hanefah, ٢٠١٦) & (Atan, ٢٠١٣) .
فأصبح الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أداة لجذب المستثمرين فالشركات التي تفصح عن
مسؤوليتها الاجتماعية تكون محط انظار لهم للاستثمار فيها مقارنة مع تلك التي لاتفصح عن
مسؤوليتها الاجتماعية ونظرا لما للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من أثر على سمعة الشركة
وادائها المالي وزيادة من ولاء العملاء لها (Said, ٢٠٠٩) .

وفي الاردن التي تتصف بأنها دولة صغيرة قليلة الموارد الطبيعة فقد حظيت أنشطة المسؤولية
الاجتماعية باهتمام كبير من الحكومة فتم إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تساعد
الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها السنوية وذلك لتعزيز الثقة لجذب
الاستثمار الأجنبي (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) .

٣-١-٦: فعالية مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية

يشكل مجلس الإدارة أعلى مركز تنفيذي في الشركة، حيث يتم تفويض مجلس الإدارة من قبل
المساهمين لحماية حقوقهم وحقوق أصحاب المصالح الآخرين (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦)
وتولي العديد من المسؤوليات وأهمها الرقابة على إدارة الشركة نيابة عن المساهمين وقبول الخطط
الإستراتيجية الجيدة للشركة منح المكافآت للإدارة وحق إستبدالهم ، وفي الفترة الأخيرة توسعت
أعمال مجلس الإدارة لتشمل الإشراف على جودة التقارير المالية ومراقبة المدراء (Jensen &
١٩٩٨ John & Senbet, ١٩٧٦; Meckling) وضمان الحصول على إفصاحات كافية تخدم جميع
الآطراف سواء كانت من ناحية الأنشطة الإجتماعية التي تقوم بها الشركة تجاه المجتمع او عن
أنشطتها الأخرى .

فأوضح سليمان (٢٠٠٧) لأجل الحصول على مجلس إدارة فعال وضمان الحصول على أفضل
هيكلية يجب ان يتم إتباع المبادئ المتمثلة بوجود أعضاء مستقلين مؤهلين وعقد إجتماعات بصورة
متكررة وكذلك التواصل الفعال وموائمة المصالح بين المساهمين ومجلس الإدارة فهذا يضمن
الحصول على مستوى عالٍ من النزاهة والشفافية وإتخاذ الإجراءات المناسبة . حيثُ توجد علاقة
غير واضحة بين فعالية مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأشارت بعض
الدراسات الى وجود ارتباط إيجابي بينهما فقد أوضحت (Atan, ٢٠١٣) ان فعالية مجلس الإدارة
مرتبطة بأستقلالية أعضائه فكلما كان المجلس مستقل كانت فعالية مجلس الإدارة أكبر وزاد الإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية بالاضافة الى ان المدراء المستقلين يميلون للافصاح الجيد وبشكل طوعي تجنباً لحجب المعلومات .

وأشار كل من (Mousa, al et, ٢٠١٨) الى إن مجلس الإدارة يزداد فعالية ورقابة على الأنشطة كلما كبر حجم مجلس الإدارة، فتزداد عمليات الرقابة على الاعمال والعمليات المالية وكذلك الافصاح عن جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركة مثل الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يعني زيادة وتنوع في الخبرات التي يمتلكها المجلس لكن يقابلة تكاليف عالية كلما إزداد عدد أعضاء مجلس الإدارة وهذا على العكس تماماً فيما لو كان مجلس الادارة صغير حيث تقل التكلفة وتسهل عمليات الاتصال وعقد الاجتماعات و التوصل الى قرارات بصورة أسرع.

٣-١-٧ : إستقلالية مجلس الإدارة

تشير دراسات الحاكمة المؤسسية الى أن الأعضاء المستقلين هم أكثر احترافية في الشركات المدرجة وذلك لأن وجودهم يقلل من إحتمالية التواطؤ بين المدراء التنفيذيين . فوجودهم يُسهل من تنفيذ المهام وكذلك من ناحية إستخدام الموارد الثابتة إستخداماً جيداً ويعزز الأداء الرقابي على المدراء التنفيذيين ،حيثُ أن ضمان إستقلالية مجلس الإدارة يُشكّل الهدف الأساسي لإصلاحات الحاكمة سواء كانت للشركات الناشئة او متقدمة الأسواق (Maklouf, ٢٠١٧) .

أشارَ Adekunle and Aghedo (٢٠١٤) الى أن مجلس الإدارة يجب أن يكون مختلط بين المدراء الداخليين والخارجيين وأن استقلاليته تعتمد على وجود المدراء الخارجيين في المجلس .

هنالك دراسات توصلت الى نتائج مختلطة ، فأشارت (Atan, ٢٠١٣) الى أن إستقلالية أعضاء مجلس الادارة لهم أثر على فعالية المجلس بصورة إيجابية فكلما زاد عدد الأعضاء المستقلين زادت فعالية مجلس الادارة للرقابة على عمليات الافصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة كلافصاح عن المسؤولية الإجتماعية . وأشارَ (Beji et al ., ٢٠٢٠) الى ان أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لهم أثر إيجابي على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت دراسة (الزامل ،٢٠١٥) إلى وجود علاقة سلبية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك نتائج دراسة (Abu Qa'dan ., ٢٠١٩) التي أشارت الى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير سلبي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ومن منظور نظرية الوكالة فإن مجلس الإدارة المستقل يستطيع أن يعمل على تقديم رأي خارجي ذا قيمة كبيرة للشركة وكذلك يسعى للقيام بالمزيد من الأنشطة المجتمعية والافصاح عن المعلومات الخاصة بها، أما من منظور نظرية أصحاب المصالح فإن الدور الاساسي الذي يلعبه المدراء هو الحفاظ على مصلحة اصحاب المصالح ومراعاة مصالحهم من خلال إتخاذ القرارات الجيدة والتي تساعد على تحسين إداء الشركة من النواحي المالية والإجتماعية ، أما نظرية الاعتماد على الموارد تستند على مدى الفائدة المحققة من الاعضاء المستقلين (Miller and Triana, ٢٠٠٩).

٣-١-٨ : الخصائص الديموغرافية لمجلس الإدارة والأفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

أعتبر التنوع بأعضاء مجلس الإدارة أحد أهم القضايا المتعلقة بالحاكمية المؤسسية في السنوات الأخيرة (Barako and Brown, ٢٠٠٨) . حيث عمل (Walt and Ingley, ٢٠٠٣) على تحديد التنوع بأعضاء مجلس الإدارة وأقر على أنه مزيج متنوع من السمات والخبرات والخصائص التي يتصف بها كل عضوٍ عن الآخر والتي تسهم في تحسين أعمال المجلس وصنع القرارات، حيث أن التنوع بالمجالس أصبح أمراً مهماً و يرجع ذلك لزيادة التنوع بالقوى العاملة من ناحية الجنس، الجنسية ، العمر ، المؤهلات العلمية (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) & (Darmadi, ٢٠١١) .

أن ميزة التنوع بأعضاء مجلس الإدارة في الشركات يعمل على تحسين فعالية القيادة في الشركة وعلى فهم السوق بصورة أكبر ويعزز من الحاكمية ويؤثر على أداء الشركة ، فعلى سبيل المثال أن التعامل مع مشكلة معقدة يختلف من عضو الى آخر من ناحية طريقة حل هذه المشكلة فهذا يساعد على التوصل لأراء متنوعة ومختلفة (Makhlouf ., ٢٠١٧) . إن المساهمين والمالكين والمستثمرين يميلون الى تعيين أعضاء لديهم خلفيات علمية متنوعة سواء أكان من ناحية الجنس، الجنسية ، العمر ، المؤهل العلمي لضمان الحصول على حماية لمصالحهم بصورة أكبر (Yusoff, ٢٠١٠). وأشار (Dalton, ٢٠٠٣ Daily and) الى أن المخرجات تقدم وجهات نظر متنوعة وخبرات وأساليب عمل مختلفة سببها يرجع الى التنوع بمجلس الإدارة والتي بدورها تعزز مناقشات المجلس وتحسن من جودة صنع القرارات. حيث أوضح (Hafsi and Turgut., ٢٠١٣) أن التنوع في المجالس يؤثر على إستراتيجيات الشركة، والتنوع بين الجنسين يعمل على تعزيز أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات .

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على عدة نظريات لدراسة علاقة التنوع بالخصائص الديموغرافية والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات مثل نظرية الوكالة ، نظرية الإعتماد على الموارد ، نظرية أصحاب المصلحة.

فنظرية الوكالة تنص على إنه كلما كان المجلس أكثر تنوعاً أدى ذلك الى تحسين المراقبة على الإدارة حيث ان التنوع سيزيد من إستقلالية الأعضاء (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) ويؤدي ذلك الى ميل الشركة للكشف عن المزيد من المعلومات المجتمعية و بصورة أكبر لان ذلك يقلل من تكاليف الوكالة و يقلل من حالة عدم التماثل بالمعلومات ويزيد من حماية سمعة الشركة . أما مفهوم نظرية أصحاب المصلحة فأنها تزيد من ضمان الحصول على حماية أكبر لمصالح أصحاب المصلحة. أما في نظرية الإعتماد على الموارد فأن التنوع بالاعضاء سيزيد من الموارد التي يقدمها الاعضاء كالمهارات والمعلومات والوصول للعديد من الموردين وصناع القرارات ، فنظرية الإعتماد ترى أن حقيقية التنوع بأعضاء مجلس الإدارة سيجعلهم يستخدمون معلومات ذات جودة عالية فيحسنون من عملية صنع القرارات وذلك لأن المجلس هو المسؤول عن عملية إدارة المعلومات والإفصاح عنها بالتقارير السنوية ، فنظرية الإعتماد ترى أن وظيفة الاعضاء الاساسية هي الحصول على موارد للشركة عن طريق ربطها بالبيئة الخارجية (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) . حيث ان تنوع المجلس يوفر آراء ووجهات نظر مختلفة وجديدة فيزيد ذلك من الإبداع والإبتكار وبالتالي ينتج عنه فهم أفضل للمشاكل وأمكانية معالجتها بصورة فعالة (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦).

لقد درست العديد من الادبيات علاقة التنوع بمجلس الادارة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية ،لكنها تفتقر الى استخدام كافة سمات التنوع وعلاقتها بالإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية فقد إستخدم (Khan ٢٠١٠) في دراسته علاقة العنصر النسائي بالإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية ،وكذلك إستخدم في دراسته علاقة عمر الاعضاء ووجود العنصر النسائي على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية. حيث إن التنوع بمجلس الإدارة هو أحد أهم السمات التي تم دراستها، لكن نلاحظ قلة وجود الأدبيات التي تدرس تأثير تنوع المدراء بالمناطق العربية (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦).

في الأردن وعلى الرغم من أن المملكة تحتل المركز الخامس على الشرق الأوسط وشمال افريقيا من ناحية وجود العنصر النسائي الحاصل على درجات تعليمية (البنك الدولي ، ٢٠٠٥) ، إلا أن

العنصر النسائي لم يحظَ بفرص كافية في سوق العمل والخبرات الى الآن. فالعنصر النسائي لا يحصل على اجور مماثلة للعنصر الرجالي . فحسب إحصائيات أجريت وُجد أن ٢٣% من الرجال حاصلين على مناصب إدارية اكثر من العنصر النسائي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،٢٠١١). اما من ناحية البطالة فحسب الاحصائيات فإن معدل بطالة العنصر النسائي يبلغ ٢٥% مقارنة بالعنصر الرجالي فقد كان المعدل ١٠.٧% . وعلى الرغم من وجود عدة مواد قانونية في الدستور الأردني تنص على وجوب المعاملة المتساوية بين الجنسين، كما نص الدستور الاردني عام ١٩٥٢ على " إن جميع الأردنيين سواء أمام القانون ولايجوز التمييز بينهم فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم على أساس العرق أو اللغة أو الدين " ، وكذلك يضمن قانون العمل الأردني الحصول على الاجور مقابل العمل الذي يقوم به الجنسين سواء أكان رجل ام امرأة فنص قانون العمل "يؤدي عملاً مقابل أجر" (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦).

٣-١-٨-١: التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة

يُعد وجود العنصر النسائي في مجالس الإدارة أحد أهم أشكال التنوع بالمجالس (Riyadh et al ٢٠١٩). . ويُشير إلى مدى تنصيب العنصر النسائي في مجالس الإدارة ، حيثُ أن وجود العنصر النسائي يُزيد من مستوى العطاء الإجتماعي، فأشار (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) الى أن وجود العنصر النسائي يُزيد من مستوى العطاء الخيري للشركة، وأُوضَحَ (Sundarasan et al. ٢٠١٦) أن العنصر النسائي يتمتع بقيم مهنية مختلفة عن الرجال ، فوجود العنصر النسائي في مجلس الإدارة يُزيد من مستوى الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية ، ويرجع ذلك الى أن النساء يتمتعن بإحساس مجتمعي عالي ، وأشارَ (Beji., ٢٠٢٠) الى أن التنوع بمجالس الإدارة مرتبط بشكل إيجابي مع جميع مجالات المسؤولية الإجتماعية . وأُوضَحَ (Bear et al., ٢٠١٠) أن المسؤولية الإجتماعية مرتبطة بشكل إيجابي مع وجود النساء في مجلس الإدارة.

وقد أشارت أغلب الدراسات الى وجود علاقة إيجابية بين عدد العنصر النسائي الموجود في مجلس الإدارة والمسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها .

حيث يُوضَحَ (Beji., ٢٠٢٠) أن العنصر النسائي اكثر اهتماماً بالقضايا الخضراء ولهن دور كبير في تحسين كفاءة مجلس الإدارة من ناحية السياسات البيئية. وأُوضَحَ (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) أن تنوع مجلس الإدارة يوفر رؤى جديدة وواسعة وكذلك يحفز الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية وكذلك يزيد من فعالية مجلس الإدارة وكفاءته ويشكل التنوع بمجلس الإدارة مؤشراً إيجابياً للشركة في جميع الأنشطة المختلفة. وأوضح (Bear., ٢٠١٠) هناك علاقة إيجابية بين عدد النساء في المجلس والمسؤولية الاجتماعية للشركات .

وهناك دراسات أشارت الى عدم وجود علاقة بين وجود العنصر النسائي والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، فأشارت (Mousa, al et, ٢٠١٨) في دراستها الى عدم وجود تأثير للعنصر النسائي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٣-١-٨-٢: التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة

أن العديد من إرشادات الحاكمية المؤسسية تدعم التنوع بالجنسيات في أعضاء مجلس الإدارة ، نظراً لأنه ينعكس على التنوع بالعملاء، الموظفين، أصحاب المصلحة (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) ، وبالرغم من ذلك إلا ان الدراسات حول موضوع تأثير جنسية أعضاء مجلس الإدارة يواجه نقصاً كبيراً سواء كان تأثيره على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية او على فعالية مجلس الإدارة وأداء الشركات .

حيث يوفر التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة التعامل الجيد مع أصحاب المصالح المختلفين للشركة، وكذلك يساهم في تحسين جودة صنع القرارات نظراً للكفاءة العالية التي يتمتعون بها الأعضاء الأجانب . وبيّن (Ruigrok et al. , ٢٠٠٧ & Yusoff ., ٢٠١٠) أن التنوع بجنسية أعضاء المجلس يوفر وجهات نظر مختلفة ومتنوعة ويرجع ذلك الى إختلاف الديانة ، الثقافة ، تجارب الحياة ، السلوك والمعايير المختلفة لكل بلد أو لكل منطقة ، وأكد (Yusoff ., ٢٠١٠) على أن التنوع يوفر ٩٦ ميزة تنافسية للشركة من خلالها يتم الوصول الى الشبكات الدولية .

واشار Darmadi (٢٠١١) الى أن أغلب الاستثمارات والتدفقات النقدية تأتي للشركة من قبل مصادر أجنبية ولضمان التجانس بالتعامل مع المستثمرين الاجانب فيجب أن يكون هناك تنوع بأعضاء مجلس الادارة .

وأوضح Ayuso and Argandona (٢٠٠٧) أن الاعضاء الاجانب يوفرون للشركة معرفة متنوعة تساعد على تحسين صنع القرارات الإستراتيجية للشركة مثل إستراتيجية إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويُشير (Masulis et al., ٢٠١١) الى أن المدراء الاجانب

يتمتعون باستقلالية عالية نظراً لانهم غرباء لذلك فمن المتوقع توافر مستوى عالي من الإفصاح والشفافية لديهم ، وأيضاً امتلاك الاعضاء الاجانب إتصالات واسعة بالعديد من أصحاب المصالح المختلفين الذين قد يحققون فائدة للشركة .

هنالك العديد من الدراسات أوضحت تأثير جنسية أعضاء مجلس الإدارة على أداء الشركة وفعالية مجلس الإدارة ، وأشارت نتائج البعض منها الى وجود علاقة إيجابية بين التنوع بجنسية الاعضاء وبين أداء الشركة ، فأشارت نتائج دراسة كل من (Ujunwa ., ٢٠١٢) (Ararat et al., ٢٠١٠) الى ان التنوع باعضاء المجلس الإدارة له أثر ايجابي في تحسين اداء الشركة وفعالية المجلس وكذلك تعزيز القيمة السوقية للشركة .

هنالك بعض الدراسات حول تأثير التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركة، كانت نتائجها مختلطة فالبعض من هذه النتائج أقرت بوجود علاقة إيجابية بين التنوع بجنسية الاعضاء والافصاح عن المسؤولية الإجتماعية، ومنها نتائج دراسة (Khan, ٢٠١٠) التي أشارت الى وجود علاقة إيجابية بين المدراء الاجانب ومستوى الافصاح الطوعي في تقارير المسؤولية الإجتماعية لدى البنوك البنكلاديشية . وكذلك أوضح (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) بأن التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة يعمل على تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة كما ويعزز من الإفشاء عن معلومات المسؤولية الإجتماعية بشكل طوعي .

والبعض الاخر من النتائج أشار الى عدم وجود علاقة بين التنوع بالجنس والافصاح عن المسؤولية الإجتماعية ، كما في نتائج دراسة (Barako and Brown ., ٢٠٠٨) والتي أشارت الى عدم وجود تأثير لجنسية أعضاء مجلس الإدارة على الافصاح عن المسؤولية الإجتماعية .

٣-١-٩ : إستقلالية لجنة التدقيق .

أن لجنة التدقيق لها أثر على هيكل الحاكمية للشركات بأكمله وذلك حسب ماجاء في دراسة (Hussain et al., ٢٠١٨) أن إحتماالية تعرض الشركة الى ضائقة مالية يرجع سببها الرئيسي الى تقرير المدقق الذي أشار إلى وجود نسبة قليلة من إحتماالية إن الشركة سوف تتعرض لضائقة مالية ولكن في الحقيقة توجد نسب عالية تشير عكس ذلك (Atan, ٢٠١٣).

تشير Atan (٢٠١٣) الى ان إستقلالية لجنة التدقيق تؤثر على موضوعية وإستقلالية المدقق الخارجي وان إستقلالية لجنة التدقيق تؤثر وبشكل فعال على تحسين أداء الشركة وبمعنى آخر كلما كانت لجنة التدقيق تتمتع بإستقلالية أدى ذلك الى تحسين أداء الشركة وتحسين مستوى الإفصاح لديها وتوفر ضمان أكثر لتطبيق معايير الحاكمية بصورة فعالة . أن الدور الأساسي للجنة التدقيق هو القيام بالتعديلات الأساسية والموافقة على السياسات الجيدة للشركة لضمان الإفصاح بصورة أكثرفاعلية عن المسؤولية الإجتماعية للشركات (Parveen et al ., ٢٠١٨) .

وأوضحَت Atan (٢٠١٣) وجود ارتباط وثيق بين تكوين لجنة التدقيق والإبلاغ المالي ودَعَمَ الارتباط بينهما للحصول على تقارير مالية أكثر موثوقية كلما كانت لجنة التدقيق متكونة من أعضاء مستقلين .

وأشارَت Atan (٢٠١٣) الى أن لجنة التدقيق مرتبطة بشكل إيجابي مع الإفصاح الطوعي. وأشار (Parveen et al., ٢٠١٨) الى أن للجنة التدقيق أثر على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للبنوك الاسلامية المدرجة في بورصة باكستان.

ويُوضَح عيسى (٢٠١٩) أن إستقلالية لجان التدقيق ومعايير الحاكمية المؤسسية لها أثر إيجابي في رفع القيمة السوقية للشركات. وأشار (إلياس، ٢٠١٨) الى أن إستقلالية لجان التدقيق لها أثر إيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية . وتشير (Atan, ٢٠١٣) الى أن تشكيل لجنة التدقيق يجب أن يكون من الأعضاء المستقلين وذلك لان وجود الأعضاء المستقلين يعمل على تقليل كلفة الوكالة ويحسن عملية الرقابة الداخلية ويزيد من جودة الإفصاح .

وبيّن دليل حوكمة الشركات الأردني أن على مجالس الإدارة أن تُشكّل على الأقل لجنتين للشركات الكبيرة (لجنة التدقيق ، لجنة الترشيحات والمكافآت) ، أما الشركات الصغيرة فيجب عليها أن تشكل لجنة واحدة على الأقل وهي لجنة التدقيق وأن يكون أغلب أعضاء اللجان مستقلين ويتمتعون بالعديد من المسؤوليات والواجبات مثلا دعم الإشراف المالي وزيادة نطاق المساءلة ، ضمان قيام الإدارة بوضع ضوابط داخلية وسياسات محاسبية للشركة وضمن الإلتزام بها على نحو كافي ،التأكد من الإلتزام باللوائح المعمول بها والمزيد من المهام الاخرى . (دليل حوكمة الشركات الأردني, ٢٠١٧)

١٠-١-٣ : إزدواجية الأدوار

تعني ازدواجية الأدوار أن نفس الشخص يشغل منصبتين منصب رئيس التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة، لكن هذا المبدأ يختلف مع ما تنص عليه نظرية الوكالة حيث أنه يجب أن يكون الفصل واضحاً بين مسؤوليات الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة .

تُشير Atan (٢٠١٣) الى أن الأدوار المنفصلة تعمل على تحسين عملية المراقبة وتقلل من حجب المعلومات والذي يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية، و أن ازدواجية الادوار أو مايعرف - بهيمنة الرئيس التنفيذي- لها أثر سلبي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيثُ يعكس الجمع بينهما على قضايا الحاكمية المؤسسية ، فأن تولي شخص واحد منصبين بنفس الوقت يحول ذلك إلى عدم قدرة المجلس على ممارسة السيطرة الفعالة وايضاً انها تسبب ضعف في الرقابة على الرئيس التنفيذي ففتيح له الفرصة لاتخاذ قرارات لتعظيم منفعة على حساب منفعة المساهمين .

وأوضحَ Adekunle and Aghedo (٢٠١٤) بأن مشكلة الوكالة تزداد صعوبة وتعقيداً في حالة ازدواجية الأدوار . أشارت (Mousa, al et, ٢٠١٨) الى أن ازدواجية الأدوار تقلل من إنجاز الوظائف الرئيسية للشركة وتقلل من عملية السيطرة و المراقبة وله أثر سلبي على مراقبة الاعمال التي يقوم بها الرئيس التنفيذي . وأشار (Beji et al ., ٢٠٢٠) الى ان ازدواجية الأدوار تؤدي الى تركيز السلطة وقوة تحكم عالية بيد المدراء التنفيذيين تمكنهم من إتباع سياسات إنتهازية لحماية مصالحهم على حساب المساهمين وتمكنهم من تهميش المشاريع التي تعزز القيمة وخصوصاً المشاريع طويلة الأجل ، وكذلك ان لإزدواجية الأدوار أثر سلبي على أداء المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها .

وقد أشارت نتائج دراسة Kajola (٢٠٠٨) الى ان ازدواجية الادوار تؤثرعلى أداء الشركة وأن الفصل بين المنصبين سيعزز من أداء الشركة ، وهناك دراسات اوضحت عدم وجود ارتباط بينهما ، حيث أوضح (Haniffa& Hudaib, ٢٠٠٦) عدم وجود علاقة بين ازدواجية الأدوار وبين أداء الشركة وأن ازدواجية الأدوار تعمل على تحسين أداء الشركة. وأشاروا (Omran et al ., ٢٠٠٨) بدراستهم الى علاقة بين حاكمية الشركات وأداء الشركات فوجدوا أن ازدواجية الأدوار لاتؤثرعلى أداء الشركة .

٣-١-١١ : المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الإدارة

يُعتبر المجال التعليمي أحد أهم الجوانب التي تعزز من أداء الشركة، فالمستوى التعليمي يعكس خبرة وكفاءة الأعضاء (Makhlouf., ٢٠١٧) ، فأعضاء مجلس الإدارة الحاصلين على مؤهلات علمية يتميزون بإمتلاكهم الآراء الواسعة (Boulouta, ٢٠١٢) نتيجة للخبرات والخلفيات العلمية التي يمتلكونها إضافة إلى ذلك فمن المحتمل أن يكون لديهم خلفيات بحثية حول المسؤولية الإجتماعية ومدى أهميتها، وبذلك سيشجعون الشركة على القيام بأداء جيد في المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عن معلوماتها بصورة أكبر (Slechten & Homroy., ٢٠١٧) . فالمعروف عن الأعضاء الذين يمتلكون مؤهلات علمية جيدة أنهم أكثر إهتماماً بقضايا المسؤولية الإجتماعية (Zhuang et al ٢٠١٨ .).

فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر حصول الأعضاء على مستوى تعليمي عالي (ماجستير ودكتورا) والتي تساعدهم في إكتساب الخبرات والمهارات وتطويرها والتي تساهم في رفع جودة صنع القرارات و وضع الخطط الاستراتيجية (Hilmer, ١٩٩٨; Westphal& Milton, ٢٠٠٠; Darmadi, ٢٠١٣) . فأوضحت دراسة (Darmadi, ٢٠١٣) أن المجلس الذي يحتوي على أعضاء حاصلين على شهادات عليا (ماجستير ودكتورا) أو حاصلين على شهادات جامعية من جامعات محلية مرموقة لديهم أفكار إبداعية وقوة فكرية ووجهات نظر مميزة تسمح لهم بالتعامل مع قضايا مختلفة بشكل فعال . لكن هذه الدراسة ستتناول دراسة المؤهلات العلمية من ناحية مختلفة وهي أثر وجود أعضاء حاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية ، ودور خبراتهم ومهاراتهم في اتخاذ القرارات الجيدة والفعالة .

٣-١-١٢: حجم مجلس الإدارة .

يُشير حجم مجلس الإدارة الى عدد أعضاء مجلس الإدارة، وقد اختلف العديد من الباحثين بشأن عدد أعضاء مجلس الإدارة الأمثل، وهذا الأمر يصعب تحديده ويمثل مشكلة للعديد من الشركات (Arora., ٢٠١٥) ، وتناولت العديد من الدراسات تأثير حجم مجلس الإدارة على أداء الشركات لما له من تأثير على فعالية المجلس وأداء الشركات ومنها (المناصير .، ٢٠١٣) . لكن هنالك بحوث قليلة تناولت تأثير حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية لكن نتائجها كانت مختلطة. فقد أشارت بعض الدراسات الى وجود ارتباط إيجابي بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات ، فأشارت (Atan, ٢٠١٣) الى ان حجم مجلس الإدارة له تأثير

إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويزيد من فعالية المجلس وقدرته على مراقبة أعمال المدراء التنفيذيين بصورة أفضل، و أوضحت (Mousa, al et, ٢٠١٨) وجهتي نظر في بحثها حيث أشارت الى ان حجم مجلس الأداره الكبير يزيد من فعالية مجلس الإدارة وجودة الإفصاح عن جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركة ويحد من الصراعات ويزيد الخبرة المتنوعة بين الأعضاء ولكنه يكون ذا تكلفة مرتفعة، أما وجهة النظر الثانية فهي أن حجم مجلس الإدارة الصغير يقلل من التكلفة ويسهل عملية الإتصال بين أعضاء المجلس وكذلك سهولة التنسيق بين الأعضاء. وأشارَ (Beji et al., ٢٠٢٠) الى أن مجالس الإدارة الكبيرة لها إرتباط إيجابي مع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

والبعض الآخر وَجَدَ العكس أي عدم وجود أي إرتباط بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أو وجود إرتباط ضعيف فيما بينهم. فأوضحَ (Said et al ., ٢٠٠٩) بأنه يوجد إرتباط ضعيف بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

أما (الزامل ،٢٠١٥) فقد أشار الى عدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

٣-١-١٣ : هيكل الملكية كمتغير معدل

يوجد عدد قليل من الدراسات التي عملت على دراسة تأثير هيكل الملكية كمتغير معدل وأثره على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حتى الوقت الحالي. ومن هذه الدراسات التي أجريت هي دراسة (Atan, ٢٠١٣) التي استهدفت ٦٤ شركة من الشركات الماليزية و٦٤ شركة من الشركات العالمية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهيكل الملكية كمتغير مستقل وأوضحت نتائج الدراسة أن هياكل الملكية يؤثر على مستوى الإفصاح الطوعي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية .

وأوضحت Selcuk (٢٠١٧) في دراستها التي اجرتها على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة اسطنبول من الفتره ٢٠١٤ والى ٢٠١٨ اشارت نتائج الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية

لها أثر إيجابي على الاداء المالي للشركات وان هيكل الملكية له أثر سلبي على العلاقة بين الاداء المالي والمسؤولية الإجتماعية.

واشارت Samaha واخرون (٢٠١١) في دراستها الى أن الملكية الادارية تؤثر على الافصاح في الشركات . ووضح (Hoau & elsayed ,٢٠١٠) ان الملكية الحكومية تؤثر بشكل سلبي على مستوى الافصاح الطوعي ، كذلك ان الملكية المؤسسية لا يوجد لها اي اثر على مستوى الافصاح الطوعي .

واشار Bansal واخرون (٢٠١٨) في دراسته التي أجراها على ٢٩ دولة من عام ٢٠٠٦ الى ٢٠١٤ و اشارت النتائج الى ان الملكية العائلية تقلل من قلق المدير المستقل من مخاطر السمعة المرتبطة بتلقي المعلومات المضللة والتي تسهم في تقليل مشاكل الوكالة من النوع الاول، نظراً لان الادارة ستكون من نفس العائلة من جهة ولكنها سوف تخلق مشاكل الوكالة من النوع الثاني بين اصحاب الاغلبية والاقلية من جهة اخرى وذلك لان المعلومات ستتركز بصورة أكبر لدى افراد العائلة الذين يعملون على ادارة الشركة والذي من المتوقع أن يستفيدوا او ينتهزوا تلك المعلومات بصورة اكبر من الملاك الذين لايتنمون لنفس العائلة (Cho & Che et al., ٢٠٠٨) (et al .,٢٠١٣) .

لوحظ ان العديد من الدراسات عملت على استخدام الملكية العائلية كمتغير معتدل ، وان السياق الاردني والذي يتميز بوجود الملكية العائلية بصورة اكبر (Mahklouf., ٢٠١٧) هذا يولد اهتمام لمعرفة دور افراد الاسرة في الافصاح عن المسؤولية الإجتماعية، وكذلك تُنشأ اهتمام كبير بالآليات الحاكمة كفعالية مجلس الادارة والتنوع الديموغرافي بالمجالس وبالتالي تسعى هذه الدراسة الى إثراء الادبيات من خلال دراسة تأثير هيكل الملكية كمتغير معدل على العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

٣-١-١٤ : أثر هيكل الملكية على الافصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات

أن انفصال الملكية عن الإدارة والعمل على توكيل مدراء من قبل المالكين لغرض إدارة الشركة أدى الى نشوء مشكلة الوكالة من النوع الاول بين المدراء والملاك سببها إختلاف المصالح بين الطرفين، وفي ظل الأزمات الاخيرة التي أدت الى فقدان ثقة المالكين وأصحاب المصالح الآخرين

كالمستثمرين وبذلك إحتل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دوراً بارزاً لزيادة الثقة بين المدراء وأصحاب المصلحة، فيمثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مؤشراً إيجابياً لأصحاب المصلحة بأن المدراء يسعون جاهدين لحماية مصالحهم (Soliman, et. al., ٢٠١٢) & (Atan, ٢٠١٣). والمشكلة الأخرى هي عدم تماثل المعلومات التي تم الإفصاح عنها مثل اختلاف المعلومات عند الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة (Alzoubi, ٢٠١٦).

وأشار Soliman وآخرون (٢٠١٢) إلى أن الأهداف والقرارات الإدارية تتغير إستناداً إلى التغيير الحاصل في أنواع هيكل الملكية، وأن التغيير في هيكل الملكية يؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٣-١-١٥: تركيز الملكية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يقصد بتركيز الملكية أن أسهم الشركة تتركز بأيدي عدد قليل من المساهمين (السموني، ٢٠١٩). فقد نلاحظ بعض الأحيان أن عدد قليل من المساهمين يعملون على الإحتفاظ بعدد قليل من الأسهم في الشركة بمعنى آخر أن المساهمين يعملون على الإحتفاظ بحصص صغيرة من الأسهم وينتج عن ذلك عدد من المساهمين كبير مما يجعل الشركة سهلة التعرض إلى سيطرة الجمهور وتحتاج إلى مستويات عالية من المساءلة العامة و المشاركة الإضافية في الأنشطة الاجتماعية (Atan, ٢٠١٣).

ستعمل هذه الدراسة على أخذ نسبة الأسهم التي تسيطر عليها العائلات إلى إجمالي أسهم الشركة نظراً لأن الأردن تتمتع بدرجة عالية من السيطرة العائلية على الشركات. وأشارت نتائج بعض الدراسات إلى تأثيرها على الإفصاح الطوعي ومنها دراسة (Makhlouf et al., ٢٠٢٠) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن هنالك تأثير للإفصاح الطوعي على قيمة الشركة ولكن بصورة سلبية.

فأوضحت Atan (٢٠١٣) بأن تركيز الملكية مهم ومرتبب بشكل سلبي بمدى الإفصاح الطوعي. وإتفقت نتائج دراسات كل من (Haniffa and Cooke., ٢٠٠٢) & (Samaha et al., ٢٠١١) على أن الملكية المركزة تؤثر على مستوى الإفصاح الطوعي على الحاكمة.

وأشار Habbash (٢٠١٦) إلى أن الملكية العائلية لها أثر على مستوى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية. ويوضح (Samaha, Dahawy, ٢٠١١) أن الملكية الإدارية تؤثر على مستوى الإفصاح الطوعي. وأشار (عزت والمصري، ٢٠١١) إلى أن هيكل الملكية الذي يتم قياسه بالنسبة

المئوية الحرة للامتلاك تؤثر بشكل ايجابي على مستوى الافصاح بالتقارير السنوية . وأوضح Elsayed and Hoque (٢٠١٠) أن الملكية الحكومية تؤثر وبشكل سلبي على مستوى الافصاح الطوعي .

٣-١-١٦ : أثر الملكية العائلية على الافصاح عن المسؤولية الإجتماعية

ويُقصد بها أن ملكية الشركة ترجع الى عائلة واحدة او عدة عائلات (السموني، ٢٠١٩). ان الشركات ذات الملكية العائلية يجب أن تكون أكثر كفاءة وفعالية من جميع النواحي وخصوصا من ناحية المراقبة على سلوك الإدارة بالمقارنة مع الشركات الاخرى (Alzoubi, ٢٠١٦) ويرجع السبب في ذلك الى الانخفاض بتكلفة المراقبة وان الملكية العائلية يجب ان يكون لها أثر ايجابي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات .

هنالك بعض الدراسات تناولت أثر الملكية العائلية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لكن النتائج كانت مختلطة ، فبعض الدراسات أشارت الى وجود ارتباط ايجابي بين الملكية العائلية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . فأشار (Habbash, ٢٠١٦) الى أن الملكية العائلية تؤثر بشكل ايجابي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية موضحة ذلك برغبة الشركات على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وبذلك ينعكس على الافصاح عن المعلومات المجتمعية .

وتشير دراسات أخرى الى وجود ارتباط سلبي بين الملكية العائلية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. فتشير (Rees and Rodionova, ٢٠١٥) ان الملكية العائلية لها أثر سلبي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويوضح (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) أن ملكية الشركة من قبل أفراد الأسرة سيؤدي الى نشوء مشاكل الوكالة من النوع الثاني بين المساهمين الذين يمتلكون نسب قليلة من الاسهم وبين المساهمين الذين يمتلكون نسب اسهم كبيرة وهذا يؤدي الى تقليل مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

الدراسات السابقة

٣-٢-١ : الدراسات العربية :

اولاً: (عيسى، ٢٠١٩) بعنوان : " أثر الافصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى أثر الافصاح عن معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية وتم أخذ عينة عددها ٥٦ شركة صناعية حيث تم الاعتماد على البيانات المالية من سنة ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٤ وأشارت نتائج تحليل البيانات الى ان كل من معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات لها أثر إيجابي على رفع القيمة السوقية للشركة وإنها سوف تخلق مؤشر إيجابي جيد بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمتوقّعين والمستقبليين.

ثانياً: (إلياس، ٢٠١٨) بعنوان: " أثر ممارسة الحوكمة على الافصاح المحاسبي البيئي للشركات دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية "

هدفت الدراسة الى بيان أثر ممارسة الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث تم أخذ عينة مكونة من ١٠٢ شركة من الشركات الجزائرية والفرنسية المدرجة في بورصة الجزائر وتم الاعتماد على بيانات سنة ٢٠١٥ لغرض التحليل . وأشارت النتائج الى وجود مؤشر إيجابي بين استقلالية أعضاء مجلس الادارة -استقلالية لجنة المراجعة -الملكية الحكومية على الافصاح المحاسبي البيئي، ووجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وازدواجية الادوار على الافصاح المحاسبي البيئي، وعدم وجود علاقة حجم المجلس ولجته الترشيحات والمكافآت على مستوى الافصاح المحاسبي البيئي .

ثالثاً: (ميتاني وجمال، ٢٠١٦) بعنوان: "اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرة - دراسة ميدانية في اربد"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال الخيرية. وكانت عينة الدراسة مكونة ١٢٦ موظف|موظفة وتم الاعتماد على بيانات سنة ٢٠١٦ لأغراض التحليل ، وتوصلت النتائج الى أن هنالك مؤشر إيجابي لتطبيق الحوكمة

على المؤسسات الخيرية لما لها من أثر كبير في إضفاء الثقة على هذا القطاع ، كما وأن للحوكمة علاقة طردية مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: (حافظ ، سماح طارق أحمد، ٢٠١٦) بعنوان: "العلاقة التآثرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر اليات الحوكمة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى أثرها على قيمة المنشأة حيث تم أخذ ٥٧ شركة كعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وتم الاعتماد على بيانات الاعوام مابين ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ وأشارت نتائج التحليل الى ان الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعضها تعمل على الافصاح والتي بلغت نسبة الافصاح ل ١٦ شركة ٥٠ % والشركات المتبقية بلغت نسبتها ٤١% . وعند استخدام معدلات هيكل الملكية توصلت النتائج الى وجود تأثير معنوي لاليات الحوكمة متمثلة بـ (إستقلالية مجلس الادارة – هيكل الملكية العامة – الملكية الخاصة) ويوجد تأثير للمتغيرات المتحكمة (حجم الشركة –نوع القطاع) على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد اخذت الباحثة بفرضية ان المسؤولية الاجتماعية متغير تابع وان لها تأثير على قيمة المنشأة. وتوصلت نتائج التحليل الى عدم وجود اي تأثير للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة الشركة.

خامساً: (الزامل والمعتاز، ٢٠١٥) بعنوان: "مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية- دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمنت والبتروكيماويات"

تهدف هذه الدراسة الى بيان مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات . حيث تم اخذ عينة مؤلفة من ٢٧ شركة مدرجة في اسواق المالية السعودية وتم الاعتماد بالتحليل على بيانات سنة ٢٠١٣ . وقد أشارت نتائج التحليل الى أن نسبة درجه الافصاح كانت ٢٩.٢% وقد كانت أعلى نسبة تم رصدها في المجتمع المحلي للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ٣٤.٤% و تعتبر هذه النسب منخفضة فيما لو قورنت بالدول المتقدمة .كذلك اشارت هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية مابين إجمالي الاصول وإجمالي المبيعات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود تأثير لأي من عدد اعضاء مجلس الادارة وعدد الاجتماعات

المنعقده وعمر الشركة والموقع الجغرافي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على درجة الافصاح . ووجود علاقة عكسية ما بين الافصاح و عدد اعضاء مجلس الادارة المستقلين وعدد لجان مجلس الادارة.

٢-٢-٣ : الدراسات الاجنبية:

أولاً: (Beji et al., ٢٠٢٠)

(Board Diversity and Corporate Social Responsibility: Empirical Evidence from France)

(تنوع مجالس الإدارة مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دليل تجريبي من فرنسا)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى ارتباط خصائص مجلس الادارة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الصعيد العالمي .تكونت عينة الدراسة من ١٢٠ شركة للفترة الزمنية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦ ، وتشير نتائج الى وجود ارتباط إيجابي بين المجالس الكبيرة والتنوع بين الجنسين في المجالس والتنوع بعمر اعضاء مجلس الادارة و وجود مدراء مستقلين والمؤهلات العلمية مع ابعاد المسؤولية الاجتماعية ، و وجود ارتباط سلبي بين هياكل الرئيس التنفيذي مع درجات المسؤولية الاجتماعية للشركات المحدودة والشاملة .

ثانياً: (Vacca et al., ٢٠٢٠)

(The Role of Gender Diversity on Tax Aggressiveness and Corporate Social Responsibility: Evidence from Italian Listed Companies)

(دور التنوع بين الجنسين في العدوانية الضريبية والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دليل من الشركات الإيطالية المدرجة)

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة كمتغير وسيط على العلاقة بين العدوانية الضريبية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات . تكونت عينة الدراسة من ١٦٨ شركة ايطالية مدرجة للفترة الزمنية من ٢٠١١ الى ٢٠١٨ . اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة مباشرة بين العدوانية الضريبية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وان التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة يؤثر بشكل ايجابي على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويزيد من توجه الشركات للمسؤولية الاجتماعية ، ولكنه لا يؤثر على العدوانية الضريبية ، وان لجنس المدير التنفيذي اثراً ايجابياً على العلاقة بين التخطيط الضريبي وتقارير المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: (Nour et al., ٢٠١٩)

(Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure)

(حوكمة الشركات و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات)

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر اليات مجلس الادارة على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وشملت عينة الدراسة جميع الشركات الصناعية الاردنية العامة للفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٤ . اشارت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ايجابي لحجم مجلس الادارة و نسبة النساء في المجالس على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، و وجود تأثير سلبي لازدواجية الادوار وعمر اعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود أي تأثير لاجتماعات مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً : (Riyadh et al., ٢٠١٩)

(The impact of corporate social responsibility disclosure and board characteristics on corporate performance)

(تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وخصائص مجلس الإدارة على أداء الشركة)

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وخصائص المجلس على اداء الشركات، تكونت عينة الدراسة من الشركات الطاقة العالمية البالغ عددها ٢٥٠ شركة للفترة الزمنية من ٢٠١٦ الى ٢٠١٨ . وأشارت نتائج التحليل الى عدم وجود اثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات واستقلالية مجلس الادارة على اداء الشركة ، و وجود تأثير لكل من حجم مجلس الادارة والتنوع بين الجنسين على اداء الشركة.

خامساً: (Matuszak et al., ٢٠١٩)

(The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland)

(تأثير خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: دليل من بولندا)

تهدف هذه الدراسة الى بيان تأثير حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية في بولندا للفترة الزمنية من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٥ ، وتشير نتائج التحليل الى وجود تأثير ايجابي لحجم مجلس الادارة وقيادة مجلس الادارة النسائي ووجود اعضاء اجانب على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وان جميع متغيرات الاشرافية والملكية لا يوجد لها اي تأثير على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية في بولندا.

سادساً: (Mousa et al., ٢٠١٨)

(The Association between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure-Evidence From Gulf Cooperation Council Countries)

(العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات - دليل من دول مجلس التعاون الخليجي)

تهدف هذه الدراسة الى بيان علاقة الحوكمة وتأثيرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقد تناولت مجموعة من شركات المدرجة في بورصة مجلس التعاون الخليجي وكانت عينة الدراسة ٢٤٦ شركة منها ١٠٤ صناعية و ١٤١ شركة غير صناعية والبيانات مأخوذة لسنة ٢٠١٦ . وكانت نتائج التحليل ان هناك علاقة ايجابية بين كل من حجم مجلس الادارة والمدراء غير التنفيذيين على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. أما بالنسبة الى أعضاء مجلس الادارة من ناحية التنوع بالجنس ولجان المراجعة وإزوداجية الادوار فقد أشارت النتائج الى وجود علاقة سلبية بينها وبين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

سابعاً: (Mukhtaruddin et al., ٢٠١٨)

(Firm's Characteristics, Corporate Governance Quality and Corporate Social Responsibility Disclosure)

(خصائص الشركة وجودة حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات)

هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير كل من خصائص الشركة وجودة الحوكمة وتأثيرهما على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم أخذ عينة من ٢٥ شركة تعدين اندوسية وتم الاعتماد على البيانات المالية للشركات للفترة من سنة ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٣ ، وتوصلت نتائج التحليل الى ان كفاءة المدراء لها علاقة ايجابية بالكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بينما ربحية الشركة وحجمها وعمرها ليس لها اي تأثير على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ثامناً : (Yasser & Hussain, ٢٠١٨)

(Impact of Corporate Governance Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure Index – A Case Study of Islamic Banks in Pakistan)

(أثر خصائص حوكمة الشركات على مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات - دراسة حالة على البنوك الإسلامية في باكستان)

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر خصائص الحوكمة ومدى تأثيرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية في باكستان ، حيث تم أخذ عينة مكونة من أربعة بنوك وتم اعتماد البيانات الخاصة بها من سنة ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٦ وعند تحليل البيانات اشارت النتائج الى وجود علاقة إيجابية بين خصائص الحوكمة وتأثيرها على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تاسعاً : (Siam& Idris, ٢٠١٨)

(Board independence, earnings management and the moderating effect of family ownership in Jordan)

(استقلالية المجلس وادارة الارباح والاثر المعتدل لملكية الاسرة في الاردن)

هدفت هذه الدراسة الى بيان التأثير المعتدل لملكية الاسرة على العلاقة بين إستقلالية مجلس الادارة وادارة الارباح للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية ، حيث تم أخذ عينة مكونة من ٦٤ شركة وتمت الدراسة وفق بيانات الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٣ ، و اشارت نتائج التحليل الى وجود مؤشر سلبي للملكية العائلية على العلاقة بين استقلالية مجلس الادارة وادارة الارباح اي ان العلاقة ما بين استقلالية المجلس وادارة الارباح تكون ذات مؤشر ضعيف عندما يوجد تفاعل مع ملكية العائلية ، وان زيادة نسبة المدراء المستقلين يقلل من ادارة الارباح ويقلل تأثيرها في حالة سيطرة الملكية العائلية على الشركة .

عاشراً : (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦)

(Board Diversity and Corporate Social Responsibility in Jordan)

(تنوع أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن)

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر تنوع اعضاء مجلس الادارة من ناحية العمر -الجنس - الجنسية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية . حيث تم أخذ عينة مكونة من ١١٧ شركة وتمت الدراسة وفق بيانات الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١١ ، وأشارت نتائج التحليل الى وجود مؤشر إيجابي على التنوع بين أعضاء مجلس الادارة و تأثيره على التوسع بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وما يضيفه من سمعة جيدة ويخلق مؤشر إيجابي للشركة يكسب ثقة المستثمرين بصورة أكبر.

٣-٢-٣ : ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

١. تتناول هذه الدراسة أثر هيكل الملكية على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحسب علم الباحثة لاتوجد هنالك دراسات حول اثر هيكلية الملكية على العلاقة ما بين الحاكمية والافصاح .
٢. تتميز هذه الدراسة بأنها تبحث في أثر التنوع بالجنس والجنسية والمؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الادارة ،حيث ندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع .
٣. تتميز هذه الدراسة بكونها الاولى من نوعها حسب علم الباحثة التي تناولت المؤهلات العلمية من ناحية الاعضاء الحاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة وبيان أثرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
٤. ان هذه الدراسة تساهم في التعرف على اهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدول النامية مثل الاردن لما لها اهمية من التقليل والمساهمة في الحد من خط الفقر

جدول (٢) مقارنة الدراسات

التشابه	الاختلاف	متغيرات البحث	أهداف البحث	أسم الباحث	البحث
الدراسات العربية					
	توجد علاقة ايجابية لاستقلالية اعضاء مجلس الادارة واستقلالية لجنة التدقيق على القيمة السوقية للشركات	المتغيرات المستقلة: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية أتجاه المجتمع والعاملين والبيئة) حوكمة الشركات (استقلالية مجلس الادارة -استقلاليه لجان التدقيق، عنصر الافصاح والشفافية) متغيرات تابعة القيمة السوقية متغيرات المتحكمة: (حصة السهم من ارباح الشركة، وحصة السهم من الارباح الموزعة)	هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى أثر الافصاح عن معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية	محمد عبدالله عيسى (٢٠١٩)	اثر الافصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية
وجود اثر	وجود اثر	المتغيرات المستقلة	هدفت الدراسة الى	لشرشافة الياس	أثر ممارسة الحوكمة

<p>لاستقلالية لجنة التدقيق و استقلالية مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>سليبي بين ازدواجية الادوار على الافصاح المحاسبي البيئي وجود اثر ايجابي بين استقلالية اعضاء مجلس الادارة واستقلالية لجنة التدقيق على الافصاح المحاسبي البيئي لا يوجد اثر لحجم مجلس الادارة على الافصاح المحاسبي البيئي</p>	<p>(استقلالية مجلس الادارة ،ازدواجية الادوار، استقلالية لجنة المراجعة ،لجنة مسؤولية البيئة والاجتماعيه، لجنه الترشيحات والمكافآت ،تركيز الملكية، ملكية حكومية) المتغيرات التابعة الافصاح البيئي</p>	<p>بيان أثر ممارسة الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>٢٠١٨</p>	<p>على الافصاح المحاسبي البيئي للشركات دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية</p>
<p>وجود أثر للحاكمية المؤسسية على المسؤولية الاجتماعية للشركات</p>		<p>المتغيرات المستقلة (مبادئ الحوكمة :ضمان وجود اساس فعال لحوكمة الشركات ،الافصاح والشفافيه ،مسؤوليات مجلس الادارة) المتغيرات التابعة المسؤولية الاجتماعية)</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال الخيرية</p>	<p>ديلال ميتاني، حمدان رشيد ٢٠١٦</p>	<p>اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرة - دراسة ميدانية في اربد</p>
<p>توجد علاقة لإستقلالية اعضاء مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>		<p>المتغيرات المستقلة (استقلالية اعضاء مجلس الادارة ، ازدواجية الادوار، حجم مجلس الادارة ، هيكل الملكية ، لجنة المراجعة) المتغيرات التابعة (المسؤولية</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر اليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى أثرها على قيمة المنشأة</p>	<p>لحافظ، سماح طارق احمد ٢٠١٦</p>	<p>العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية</p>

		الاجتماعية،قيمة المنشأة (متغيرات تحكم (حجم الشركة، الرافعه المالية، نوع القطاع)			
	عدم وجود تأثير لعدد اعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المتغيرات المستقلة (اجمالي الاصول ،اجمالي المبيعات ،موقع الشركة ، عمر الشركة ، عدد اعضاء مجلس الادارة ،استقلالية مجلس الادارة ، عدد لجان مجلس الادارة ، عدد اجتماعات مجلس الادارة) المتغيرات التابعة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (حماية البيئة ، الموارد البشرية ، المنتج والعملاء، المجتمع المحلي)	تهدف هذه الدراسة الى بيان مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات	سليمان عبد الله الزامل – أحسان صالح المعتاز ٢٠١٥	مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية- دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمنت والبتروكيماويات

الدراسات الأجنبية

توجد علاقة بين تنوع جنس اعضاء مجلس الادارة مع المسؤولية الاجتماعية للشركات	وجود علاقة بين التنوع بجنسية اعضاء مجلس الادارة والمسؤولية الاجتماعية توجد علاقة بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة والمسؤولية الاجتماعية توجد علاقة ايجابية بين استقلالية مجلس الادارة والمسؤولية	متغيرات المستقلة حجم مجلس الادارة ، إستقلالية مجلس الادارة، ازدواجية الأدوار، تنوع جنس اعضاء مجلس الادارة، تنوع عمر اعضاء مجلس الادارة، وجود مدراء اجانب، المؤهلات العلمية) متغيرات تابعه المسؤولية الاجتماعية متغيرات الضابطة الملكية الاداريه الملكية الحكومية الملكية الادارية	تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى ارتباط خصائص مجلس الادارة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الصعيد العالمي	١. Rania Beji ٢. Ouidad Yousfi ٣. Nadia Loukil ٤. Abdelwahed Omri ٢٠٢٠	Board Diversity and Corporate Social Responsibility: Empirical Evidence from France
---	--	---	--	---	---

	الاجتماعية	السيطرة العائلية حجم الشركة الربحية الرافعة المالية			
وجود اثر ايجابي للتنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات		المتغيرات المستقلة لمسؤولية الإجماعية المتغيرات التابعة العدوانية الضريبية المتغير الوسيط التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة المتغيرات الضابطة الرافعه المالية اجمالي الاصول ربحية الشركة	تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة كمتغير وسيط على العلاقة بين العدوانية الضريبية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات	١.Andrea Vacca ٢.Antonio Iazzi ٣. Demetris Vrontis ٤.Monica Fait ٢٠٢٠	The Role of Gender Diversity on Tax Aggressiveness and Corporate Social Responsibility: Evidence from Italian Listed Companies
وجود اثر ايجابي لتنوع بجنس الاعضاء على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	وجود اثر ايجابي لحجم مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجود اثر لازدواجية الادوار على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات (نسبة وجود نساء في مجالس الادارة ، عمر اعضاء مجلس الادارة ، حجم مجلس الادارة ، عدد اجتماعات مجلس الادارة ، ازدواجية الادوار) المتغير التابع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية المتغيرات الضابطة الرافعه المالية حجم الشركة ربحية الشركة .	تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر اليات مجلس الادارة على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	١. Abdel-Aziz Ahmad Sharabati. ٢. Khitam Mahmoud Hammad. ٢٠١٩	Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure
وجود اثر لاستقلالية مجلس الادارة وتنوع جنس اعضاء مجلس الادارة على اداء الشركة		المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية المتغيرات التابعة حوكمة الشركات (حجم مجلس الادارة ، استقلالية المجلس ، الادارة، جنس اعضاء مجلس الادارة، اداء الشركة	هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وخصائص المجلس على اداء الشركات	١.Hosam Alden Riyadh ٢. Eko Ganis Sukoharsono ٣. Salsabila Aisyah Alfaiza ٢٠١٩	The impact of corporate social responsibility disclosure and board characteristics on corporate performance
يوجد اثر ايجابي	يوجد اثر ايجابي لحجم مجلس	المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات	تهدف هذه الدراسة الى بيان تأثير حوكمة الشركات على	١.Łukasz	The impact of

<p>لتنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>الادارة و تنوع جنسية اعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>(تنوع بجنسية الاعضاء، حجم البنك ، هيكل الملكية، حجم مجلس الادارة، تنوع جنس اعضاء مجلس الادارة ، تنوع جنسية اعضاء مجلس الادارة تنوع بجنس و جنسية اعضاء المجلس الاشرافي المتغيرات التابعة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية في بولندا</p>	<p>Matuszak ٢. Ewa Róžańska ٣. Małgorzata Macuda ٢٠١٩</p>	<p>corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland</p>
<p>وجود علاقة سلبية بين استقلالية لجنة التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>وجود علاقة ايجابية بين المدراء غير التنفيذيين وحجم مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>المتغيرات المستقلة للحوكمة (حجم مجلس الادارة ، ازوداجية الادوار ، اعضاء مجلس الادارة(من ناحية التنوع بالجنس فقط) ، حجم لجنة المراجعة ، المدراء الغير التنفيذيين) متغيرات الضابطة (حجم الشركة ، نوع القطاع ، ربحية الشركة) متغيرات تابعه (معلومات البيئية والمعلومات ذات الصلة ،معلومات رفاهية الموظف ،جودة المنتجات ومعلومات السلامة ،مشاركة المجتمع والمعلومات المجمعيه)</p>	<p>تهدف هذه الدراسة الى بيان علاقة الحوكمة وتأثيرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>١. Gehan A. Mousa ٢. Abdelmohsen M. Desoky ٣. Ghias U. Khan ٢٠١٨</p>	<p>The Association between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure- Evidence From Gulf Cooperation Council Countries</p>
<p>ان خصائص الشركة والتي اخذت على انها متغيرات ضابطة كان لها اثراً ايجابيا على</p>	<p>ظهرت النتائج ان خصائص الشركات ليس لها علاقة في جودة الحوكمة</p>	<p>المتغيرات المستقلة خصائص الشركة (حجم الشركة ، عمر الشركة ، ربحية الشركة) المتغيرات التابعة</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير كل من خصائص الشركة وجودة الحوكمة وتأثيرهما على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>١. Mukhtaruddin ٢. Yulia Saftiana ٣. Pandu Arya Dwikatama ٢٠١٨</p>	<p>Firm's Characteristics, Corporate Governance Quality and Corporate Social Responsibility</p>

العلاقة بين الحاكمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية		الكشف عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المتغيرات الوسيطة (حوكمة الشركات) حجم مجلس الادارة استقلالية مجلس الادارة جودة المدراء			Disclosure
	وجود اثر ايجابي لحجم مجلس الادارة و استقلالية المجلس ولجنة المراجعة وازدواجية الادوار على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المتغيرات المستقلة : للحوكمة الشركات حجم مجلس الادارة، استقلالية مجلس الادارة، لجنة المراجعة، ازدواجية الادوار متغيرات تابعه الكشف عن المسؤولية الاجتماعية): مشاركة المجتمع البيئية معلومات المنتجات والخدمات معلومات القيمة المضافة متغير الضابطة: الملكية العامة الملكية الاجنبية ربحية الشركة	هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر خصائص الحوكمة ومدى تأثيرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية في باكستان	١. Mariam Parveen ٢. Farah Yaseer Assistant ٢٠١٨	Impact of Corporate Governance Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure Index – A Case Study of Islamic Banks in Pakistan
	يوجد اثر سلبي لملكية الاسرة على العلاقة بين استقلالية المجلس الادارة وادارة الارباح	المتغير المستقل استقلالية مجلس الادارة المتغير التابع ادارة الارباح المتغير الوسيط ملكية الاسرة	هدفت هذه الدراسة الى بيان التأثير المعتدل لملكية الاسرة على العلاقة بين استقلالية مجلس الادارة وادارة الارباح للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية	١. Mohammed IDRIS ٢. Yousef ABU SIAM ٣. Mahmoud NASSAR ٢٠١٨	Board independence, earnings management and the moderating effect of family ownership in Jordan
يوجد اثر لتنوع بجنس	يوجد اثر لتنوع بجنسية اعضاء	المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات	هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر تنوع اعضاء مجلس	١. Abdul Hadi	Board Diversity and Corporate

اعضاء مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	مجلس الادارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	(تنوع اعضاء مجلس الادارة من ناحيه العمر، الجنس الجنسية) المتغيرات التابعة عن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الادارة من ناحية الجنس الجنسية على، العمر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية	Ibrahim ٢. Mustafa MOHD HANEFAH ٢٠١٦	Social Responsibility in Jordan
---	---	--	--	--	---------------------------------------

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

١-٤ : المقدمة

سيتم في هذا الفصل بيان أهم الأساليب المستخدمة في جمع البيانات ، و كذلك التطرق فيه لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وكذلك منهجية الدراسة و أخيراً طرق قياس المتغيرات .

٢-٤ : أساليب جمع البيانات

عملت الباحثة على إعتداد الأساليب التالية لجمع البيانات :

١. الحصول على المعلومات المستخدمة في الدراسة من خلال التقارير المالية والتي حصلت عليها الباحثة من الموقع الرسمي للشركات من خلال بورصة عمان حيث تم الاعتماد على طريقة تحليل المحتوى للقوائم المالية لاستخراج البيانات .
٢. الجانب النظري للدراسة . إستعانت الباحثة بالأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة وكذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستها وكذلك بدليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية ، وأيضاً من خلال النشرات التي حصلت عليها من الهيئات العامة

٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة

تضمنت الدراسة الشركات الصناعية الأردنية والتي يبلغ عددها (٤٦) شركة ، وتم تحديد عينة الدراسة إعتماً على الأسس التالية :

١. مطابقة الشركات لمعايير الدراسة وفترتها الزمنية المحددة ، على أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية .

٢. توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة وأن تكون التقارير كاملة ، وان الشركة لاتزال مستمرة بمزاولة نشاطها التجاري للفترة من عام (٢٠١٥) وحتى عام (٢٠١٩) وهي الفترة التي إعتمتها الباحثة في دراستها .

٣. يجب أن تكون شركات عينة الدراسة غير مدرجة ضمن قائمة التصفية أو الأندماج .

ووفقاً لما جاء أعلاه فقد تم إعتماً (٤٤) شركة لمطابقتها المعايير المطلوبة والتي تتوفر لديها البيانات اللازمة لقياس متغيراتها والفترة الزمنية مدار البحث من عام (٢٠١٥) حتى عام (٢٠١٩). وقد تم إستبعاد شركتين وذلك لعدم توافر فيهما البيانات المستهدفة لهذه الدراسة والقوائم المالية الكاملة .

٤-٤ : منهجية الدراسة

أعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على طريقة تحليل المحتوى للقوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية وذلك بأستخدام طريقة (Panel Data) او التي يعرف بالسلاسل الزمنية المتقطعة والتي تدرس العلاقة لاكثر من متغير لاكثر من سنة حيث سيتم استخدام برامج احصائية معينة لتحليل البيانات واستخراج النتائج، ولغايات ذلك اعتمدت الدراسة على البرنامج الاحصائي STATA سيتم ادراج نموذجين .

النموذج الاول: يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

$$TOIG_{it} = \alpha + \beta_1 NED_{it} + \beta_2 GD_{it} + \beta_3 ND_{it} + \beta_4 ACIND_{it} + \beta_5 CEO_{it} + \beta_6 ED_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 Control\ variables$$

حيث إن :

$TOIG_{it}$: تمثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة | السنة t.

NED : تمثل نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الى كامل عدد الأعضاء .

GD : تمثل نسبة النساء من أعضاء مجلس الإدارة .

ND : تمثل نسبة عدد الاجانب من أعضاء مجلس الإدارة .

ACIND : تمثل نسبة عدد أعضاء اللجنة المستقلين الى اجمالي عدد الاعضاء .

CEO : يقصد به تولى رئيس مجلس ادارة الشركة منصبين معاً .

ED : تمثل عدد الأعضاء الحاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة .

SIZE : تمثل عدد أعضاء مجلس الادارة .

Control variables : تمثل المتغيرات الضابطة : حجم الشركة ، ربحية الشركة ، الرافعة المالية

النموذج الثاني : يهدف الى دراسة أثر هيكل الملكية على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

$$\begin{aligned} TOIG_{it} = & \alpha + \beta_1 NED_{it} + \beta_2 GD_{it} + \beta_3 ND_{it} \\ & + \beta_4 ACIND_{it} + \beta_5 CEO_{it} + \beta_6 ED_{it} + \beta_7 SIZE_{it} \\ & + \beta_8 OCIN_{it} + \beta_9 NED_{it} * OCEN_{it} + \beta_{10} GD_{it} * OCEN_{it} \\ & + \beta_{11} ND_{it} * OCEN_{it} + \beta_{12} ACIND_{it} * OCEN_{it} + \beta_{13} CEO_{it} \\ & * OCEN_{it} + \beta_{14} ED_{it} * OCEN_{it} + \beta_{15} SIZE_{it} * OCEN_{it} \\ & + \beta_{16} Control\ variables_{it} \end{aligned}$$

أضافة الى المتغيرات التي سبق ذكرها تم اضافة المتغير المعدل هيكل الملكية وكذلك اثر العلاقة التفاعلية للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على كافة المتغيرات المستقلة.

OCEN : تمثل هيكل الملكية للشركة | بفترة زمنية معينة t ، وتقاس وفق نسبة الأسهم التي تسيطر عليها العائلات الى اجمالي اسهم الشركة .

$NED_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين إستقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركة * و هيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

$GD_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين تنوع بجنس اعضاء مجلس إدارة الشركة * وهيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

$ND_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين الاعضاء الاجانب في مجلس الادارة الشركة * وهيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

$ACIND_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين اعضاء مجلس الادارة المستقلين * وهيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

$CEO_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين ازدواجية الادوار * و هيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

$ED_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة * وهيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

$SIZE_{it} * OCEN_{it}$: تمثل العلاقة التفاعلية بين حجم مجلس الادارة * وهيكل ملكية الشركة i في مدة زمنية معينة t .

Control variables : تمثل حجم الشركة والتي تقاس باللوغارتم الطبيعي لاجمالي الاصول ، وربحية الشركة والتي تقاس على اساس العائد على الاصول ، وكذلك الرافعة المالية التي تقاس اجمالي الخصوم مقسوماً على اجمالي الاصول .

٥-٤ : قياس المتغيرات

تم الاعتماد على مقاييس أُستخدمت في دراسات سابقة منشورة في مجالات علمية محكمة لأجل قياس متغيرات هذه الدراسة . ولاستخراج المتغيرات تم الاعتماد على التقارير المالية للشركات المنشورة في بورصة عمان .

٦-٤ : قياس المتغيرات

أولاً : المتغير التابع

الأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هو أحد فروع المحاسبة والذي يهدف الى تحديد المركز المالي للشركة من المدخل الاجتماعي بإعتبارها عضواً مساهماً بالمجتمع تربطها مع أصحاب المصالح علاقة تعاقدية أساسها قواعد العقد

الاجتماعي الذي يجمع بينهما .(المطر والسويطي ٢٠١٢) . وقد تم الإعتماد في قياسها على تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان إستناداً إلى عدة بنود ومنها معلومات عن المنتجات والخدمات حيث تم الاعتماد على البنود الفرعية التالية (تطوير المنتج، جودة المنتج ،الإنتباه لشكوى العملاء عن المنتجات او الخدمات، دور الشركة في ضبط الاسعار وتعظيم الأرباح ،برامج خدمة العملاء السوق والضمان،حمايه العملاء واللوائح ذات الصلة) وكذلك بند المعلومات عن الأنشطة البيئية (سياسة البيئه ، المشاركة في برامج حماية البيئه ،المحافظة على الموارد الطبيعية، تدوير المخلفات ، توفير الطاقة ، مكافحة التلوث، التخلص من النفايات، بحث وتطوير في مجال حماية البيئه، الإلتزام في الأنظمة البيئية). والعديد من البنود الاخرى الرئيسة التي تم وفقها قياس الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية) وتم إعتماد هذه البنود وفقاً لدراسة (Mouse et al ., ٢٠١٨) ، ووفقاً لذلك تم إعطاء (١) في حالة أفصاح الشركة عن معلومات المسؤولية الإجتماعية و(٠) خلاف ذلك (Mouse et al ., ٢٠١٨) والتالي جدول يوضح البنود المتبعة في قياس الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول (٣) بنود قياس الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

البند الأساسي	البنود الفرعية
أولاً: المعلومات عن الانشطة البيئية	سياسية البيئية
	المشاركة في برامج حماية البيئية
	المحافظة على الموارد الطبيعية
	تدوير المخلفات
	مكافحة تلوث
	توفير الطاقة
	التخلص من النفايات
	بحث وتطوير في مجال حماية البيئية
	الالتزام بالانظمة البيئية
	ثانياً: رعاية الموظفين والدورات التأهيلية
مرافق تعليمية	
الرعاية الصحية دخل وخارج الشركة	
الأمن والسلامة	
الترفية والعطلات	
الأنشطة الثقافية	
منح قروض بأسعار خاصة	
مرافق الاسكان	
تدريب الخريجين	
مخطط المكافآت	

دوام الموظفين	ثالثاً: مشاركة بالمجتمع
المشاركة بالاقواف المختلفة	
علاقة الشركة بالمجتمع المحلي	
دعم الانشطة التربوية والثقافية	
تسهيلات النقل لأسر الموظفين	
الاشتراك بالمراكز الصحية والطبية	
هدايا الشركة والمكافآت النقدية	
تأسيس قاعات عامه	
المنح الدراسية	
خفض معدل البطالة	
المساهمة في برامج خدمة المجتمع	
اقامة مشاريع في المناطق الفقيره	
تقديم دعم مالي للمجتمع	
المشاركة في الاحتفال المجتمعي وتمويله	
تطوير المنتج	رابعاً : معلومات عن المنتجات والخدمات
جودة المنتج	
الانتباه لشكوى العملاء عن المنتج او الخدمة	
دور الشركة في ضبط الاسعار وتعظيم الارباح	
برامج خدمة العملاء ،السوق والضمان	
حمايه العملاء واللوائح ذات الصلة	

ثانياً : المتغير المستقل :

إستقلالية مجلس الادارة

ويقصد به عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة ، ولغرض قياسها تم الاعتماد على نسبة عدد الأعضاء المستقلين الى كامل عدد الاعضاء (Atan, ٢٠١٣).

التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة

ويقصد بها تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة .ولأجل قياس المتغير فقد تم الإعتماد على أساس نسبة النساء في مجلس الادارة (Makhlouf., ٢٠١٧) .

التنوع بجنسبة أعضاء مجلس الادارة

ويقصد به مدى تعيين الجنسيات المختلفة في مجلس الإدارة ، ولغرض قياس هذا المتغير تم الاعتماد على أساس نسبة الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦).

إستقلالية لجنة التدقيق

يقصد بها عدد الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق، ولأجل قياس المتغير تم الاعتماد على أساس نسبة أعضاء اللجنة المستقلين الى إجمالي عدد أعضاء اللجنة الكلي (Atan, ٢٠١٣).

إزدواجية الأدوار

يقصد بها تولي رئيس مجلس ادارة الشركة منصبين معاً، ولقياس المتغير تم الاعتماد على أساس تحليل المحتوى فقد تم اعطاء (١) إذا كان رئيس مجلس ادارة يشغل منصب الرئيس التنفيذي وتم إعطاء (٠) خلاف ذلك (Atan, ٢٠١٣).

المؤهلات العلمية

لقياس هذا المتغير تم الاعتماد على أساس نسبة عدد الاعضاء الحاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة الى إجمالي عدد الاعضاء .

حجم مجلس الإدارة

ويقصد به عدد أعضاء مجلس الإدارة، ولقياس هذا المتغير تم الاعتماد على عدد أعضاء مجلس الإدارة (Mousa et al., ٢٠١٨).

ثالثاً : المتغير المعدل

هيكل الملكية المقاس (بالملكية العائلية)

ويعني أن الملكية والسيطرة تكون في يد عائلة أو أسرة معينة وتكتسب الشركة شهرتها من شهرة تلك العائلة والعكس صحيح (جيهان، ٢٠١٩). ولغرض قياس هذا المتغير تم الاعتماد على نسبة الأسهم التي تسيطر عليها العائلات الى إجمالي عدد الاسهم (Atan, ٢٠١٣).

رابعاً : المتغيرات الضابطة

حجم الشركة

يعمل هذا المتغير على قياس الفرق بحجم الشركات لمعرفة مدى تأثيره على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ولقياس هذا المتغير تم الاعتماد على اللوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (Atan, ٢٠١٣).

ربحية الشركة

ويقصد به صافي الأرباح التي تحققها الشركة ، ولقياس هذا المتغير تم الاعتماد على العائد من الأصول (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦).

الرافعة المالية

يقصد بها مدى إعتداد الشركة على التمويل الخارجي ، فكلما زاد الاعتماد على التمويل الخارجي زادت درجة الرافعة المالية ، وتم قياس المتغير من خلال قسمة إجمالي الخصوم على إجمالي (Atan, ٢٠١٣).

جدول (٤) قياس المتغيرات

المتغير	الرمز	طريقة القياس	المرجع
المتغير التابع :			
الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	TOIG	يتم اعطاء رقم (١) اذا تم الكشف عن المعلومات المرتبطة بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية المعلومات (٠) اذا لم يتم الكشف عنها	(Gehan A. Mousa Abdelmohsen M. Desoky Ghias U. Khan., ٢٠١٨)
المتغيرات المستقلة :			
استقلالية مجلس الادارة	NED	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى كامل عدد الأعضاء.	(Ruhaya Atan , ٢٠١٣)
التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة	GD	نسبة النساء في مجلس الادارة	(Makhlouf, ٢٠١٨)
التنوع بجنسية اعضاء مجلس الادارة	ND	نسبة الاعضاء الاجانب في مجلس الادارة	(Hadi , ٢٠١٦)
استقلالية لجنة التدقيق	ACIND	نسبة أعضاء اللجنة المستقلين إلى اجمالي عدد أعضاء اللجنة.	(Ruhaya Atan , ٢٠١٣)
ازواجية الادوار	CEO	(١) اذا كان رئيس مجلس الادارة يشغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة، (٠) اذا كان غير ذلك	(Ruhaya Atan , ٢٠١٣)
المؤهلات العلمية	ED	نسبة أعضاء مجلس الاداره الحاصلين على شهادات لها علاقه بعمل الشركة الى اجمالي عدد الاعضاء	
حجم مجلس الادارة	SIZE	عدد اعضاء مجلس الادارة.	(Gehan A. Mousa Abdelmohsen M. Desoky Ghias U. Khan., ٢٠١٨)
المتغير المعدل:			
هيكل الملكية	OCEN	نسبة الاسهم التي تسيطر عليها عائلات الى اجمالي اسهم الشركة.	(Ruhaya Atan , ٢٠١٣)
المتغيرات الضابطة :			
حجم الشركة	FSIZE	اللوغارتم لاجمالي الاصول	(Ruhaya Atan , ٢٠١٣)

(Hadi , ٢٠١٦)	تقاس على اساس العائد على الاصول	PRO	ربحية الشركة
(Ruhaya Atan , ٢٠١٣)	اجمالي الخصوم مقسوماً على اجمالي الاصول	LEV	الرافعه المالية

الفصل الخامس

التحليل الأحصائي واختبار الفرضيات

الفصل الخامس

التحليل الأحصائي وأختبار الفرضيات

١-٥ : المقدمة

في هذا الفصل سيتم استخدام النموذج القياسي للدراسة وذلك لعرض نتائج التحليل الأحصائي . في البداية سيتم عرض المتوسطات الحسابية والقيم العليا والقيم الدنيا و الانحراف المعياري لتوضيح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لتعرض الخصائص الأحصائية الوصفية للبيانات المستخدمة بالجانب التطبيقي من الدراسة بشكل واضح وشامل وذلك عن طريق إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ، أما تحديد مدى قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات وبيان فيما إذا كان هنالك احتمالية لوجود مشاكل في الارتباط الذاتي فسيتم توضيحها من خلال نتائج تحليل العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة . ولأجل التأكد من عدم وجود مشاكل بقياس النموذج سيتم إجراء الأختبارات التشخيصية عن طريق إجراء الأختبار الخطي المتعدد وبعدها التأكد من عدم وجود مشاكل عدم التجانس ومشاكل الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة وهو ماسيتم تناوله في المرحلة الثانية . بعد ذلك وبأستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد فسيتم عرض نموذج الدراسة متضمناً أختبار فرضيات الدراسة المصاغة مسبقاً من قبل الباحثة . أما في المرحلة الأخيرة فسيتم عرض ملخص لنتائج أختبار الفرضيات واتجاهات التأثير لكل متغير بشكل منفصل.

٢-٥ : الأحصاء الوصفي

من خلال الجدول رقم (٥) والذي يوضح القيم المتعلقة بالوسط الحسابي وكذلك القيم الدنيا والقيم العليا لكل متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (٥) الاحصاء الوصفي

المتغيرات	عدد المشاهدات	وسط حسابي	الانحراف المعياري	القيم الصغرى	القيم العليا
TOIG	٢٢٠	٠.٣٤٨	٠.١٦٩	٠	٠.٧٤٣
NED	٢٢٠	٠.٣٩٠	٠.٣٣٨	٠	١
ND	٢٢٠	٠.١٦٠	٠.٢٩٠	٠	١
GD	٢٢٠	٠.٠٢٤	٠.٠٩٤	٠	٠.٨
ACIND	٢٢٠	٠.١٥٠	٠.٣٣٨	٠	١
CEO	٢٢٠	٠.٠٩٠	٠.٢٨٠	٠	١
ED	٢٢٠	٠.٣٣٢	٠.٢٨٠	٠	١.٥٦
SIZE	٢٢٠	٧.٥٤٥	٢.٢٨٤	٤	١٣
OCEN	٢٢٠	٠.١٥٤	٠.١٢١	٠	٠.٩٥٥
FSIZE	٢٢٠	٧.٢٣١	٠.٦٠٦	٥.٥٥٦	٨.٩٩٦
PRO	٢٢٠	٠.٠٠٠٦	٠.٠٩٩	-٠.٣٦	٠.٤٢
LEV	٢٢٠	٠.٣٣٥	٠.٢٢٤	٠.٠٠٥	١.٤٩٥

TOIG الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، NED استقلالية اعضاء مجلس الادارة، ND التنوع بجنسية اعضاء مجلس الادارة، GD التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة، ACIND استقلالية لجنة التدقيق، CEO ازدواجية الادوار، ED المؤهلات العلمية، SIZE حجم مجلس الادارة، OCEN هيكل الملكية، PRO ربحية الشركات، FSIZE حجم الشركات، LEV الرافعة المالية

فالمتغير التابع المتمثل بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والذي يُعبر عنه بالرقم (١) إذا تم الكشف عن المعلومات المرتبطة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المعلومات والرقم (٠) اذا لم يتم الكشف عنها، يتضح لنا إن قيمة الوسط الحسابي هي (٠.٣٤) أما القيمة العليا فهي (٠.٧٤) والقيمة الدنيا هي (٠).

بالنسبة لمتغيرات الحاكمية المؤسسية (استقلالية اعضاء مجلس الادارة، التنوع بجنسية اعضاء مجلس الادارة، التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة، استقلالية لجنة التدقيق، ازدواجية الادوار، المؤهلات العلمية، حجم مجلس الادارة) .

فالمتغير المستقل الاول والذي هو استقلالية اعضاء مجلس الادارة نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الوسط الحسابي لاستقلالية اعضاء مجلس الادارة قد بلغت ٣٩ % تقريباً، و بلغت أدنى قيمة (٠)

وهذا يشير إلى إن بعض مجالس الادارة في الشركات غير مستقلين، أما القيمة العليا لهذه النسبة بلغت ١٠٠% وهذا يشير إلى إن معدل الاستقلالية مرتفع في مجالس ادارة الشركات الأردنية، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذا المتغير (٣٤%) تقريباً مما يدل على التزام الشركات الأردنية بتعليمات حاكمية الشركات التي تنص على ضرورة أن يتمتع على الأقل ثلث الاعضاء المجلس بالاستقلالية .

أما المتغير المستقل الثاني وهوتنوع جنسية أعضاء مجلس الادارة فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لتنوع جنسية الاعضاء مجلس الادارة بلغت (١٦%) تقريباً، وإن أدنى قيمة قد بلغت (٠) وهذا يُشير إلى إن بعض مجالس الادارة لا يوجد فيها اعضاء اجانب، أما القيمة العليا لهذه النسبة بلغت (١٠٠%) وهو ما يشير إلى وجود اعضاء اجانب بشكل مرتفع في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، حيث بلغت نسبة الانحراف المعياري (٢٩%) وهذا يتوافق مع دليل الحاكمية المؤسسية الذي أقر أنه يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بالتنوع من ناحية الجنسيات والاعمار والمهارات لما له من دور فعال في استمرارية ونجاح الشركة واستدامة اعمالها .

وبالنسبة للمتغير المستقل الثالث وهو التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة فيشير الجدول أعلاه إلى إن قيمة الوسط الحسابي بلغت مايقارب (٢.٤%) ، وإن أدنى قيمة بلغت (٠) مما يدل على إن بعض المجالس الادارة في الشركات الصناعية الأردنية لا تتولى فيها النساء مناصب في مجالس الادارة، أما القيمة العليا لهذه النسبة فقد بلغت (٨%) وهي نسبة قليلة نوعا ما وتدل على ان الشركات لم تُقْم بتعيين العنصر النسائي في مناصب ادارية ، حيث بلغت نسبة الانحراف المعياري ما يقارب (٩.٤ %) وهذا يتوافق مع دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الاردنية الذي نص على ضرورة التنوع بمجلس الإدارة من ناحية الكفاءات والمهارات وأن يكون هنالك مزيج متوازن بين الأعمار والجناس.

المتغير المستقل الرابع وهو أستقلالية لجنة التدقيق فالجدول أعلاه يشير إلى إن قيمة الوسط الحسابي وصلت مايقارب (١٥%) ، وقد بلغت القيمة الدنيا (٠) وهذه النسبة تدل على وجود بعض لجان التدقيق الغير مستقلة في الشركات الأردنية، أما القيمة العليا لهذه النسبة بلغت (١٠٠%) وهذا بحد ذاته يؤشر على إن لجان التدقيق لدى الشركات الصناعية الاردنية لها إستقلالية تامة، وإن نسبة الانحراف المعياري تقريباً (٣٤%)، وهو ما يتفق مع دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية الذي نص على ضرورة ان يكونوا أعضاء اللجان مستقلين .

اما المتغير المستقل الخامس والذي هو ازدواجية الأدوار فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي بلغت مايقارب (٩%) ، والقيمة الدنيا بلغت (٠) وهذا يدل على عدم وجود ازدواجية في الادوار في بعض الشركات الصناعية ، أما القيمة العليا لهذه النسبة بلغت (١٠٠%) وهذا يشير الى وجود ازدواجية في الادوار لدى بعض من الشركات الصناعية الاردنية. وقد بلغت نسبة الانحراف المعياري (٢٨%) وهذا يتفق مع دليل الحاكمية المؤسسية الذي أقرّ لضمان عدم تضارب المصالح والمحافظة على الرقابة الفعالة يجب أن يستلم شخصان مختلفان لكلا المنصبين ومن الافضل أن يتم اختيار عضواً مستقلاً لمنصب رئيس تنفيذ .

أما المتغير المستقل السادس وهو المؤهلات العلمية والذي تم قياسه على أساس نسبة أعضاء مجلس الاداره الحاصلين على شهادات لها علاقه بعمل الشركة الى اجمالي عدد الاعضاء ، فنلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الوسط الحسابي بلغت ما يقارب (٣٣%) ، وإن القيمة الدنيا بلغت (٠) وهذه النسبة تشير الى وجود أعضاء في مجالس الادارة غير حاصلين على شهادات تخدم مجال عمل الشركة لدى بعض من الشركات الأردنية، أما القيمة العليا لهذه النسبة بلغت (١٠٥٦%) وهذه النسبة تشير الى وجود بعض الاعضاء في مجالس ادارة الشركات حاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة لدى بعض الشركات الصناعية الاردنية، وبلغت نسبة الانحراف المعياري (٢٨%) وهو يتفق مع ما نص عليه دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الاردنية بضرورة تنوع مجلس الادارة من كافة النواحي سواء أكانت من ناحية الخبرات والمهارات لأجل أداء الأدوار بشكل جيد كما وأشار الى ضرورة وجود اعضاء في مجلس الإدارة لديهم الخبرة والمعرفة التامة بمجال عمل الشركة.

أما المتغير المستقل السادس حجم مجلس الادارة فنلاحظ من الجدول أعلاه بلغت قيمة الوسط الحسابي (٧٠٥٤%) تقريباً، و كما بلغت أدنى قيمة (٤) وهذه النسبة تشير الى تكون مجلس الادارة لبعض من الشركات الصناعية على اربعة اشخاص ، أما القيمة العليا لهذه النسبة بلغت (١٣) وهذا بحد ذاته يؤشر على استقلالية تامة في لجنة التدقيق لدى الشركات الصناعية الاردنية وبلغت نسبة الانحراف المعياري (٢٠٢٨%) تقريباً . وهذا يتفق مع دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية حيثُ يجب أن يكون عدد الاعضاء في مجالس الإدارة كأدنى حد ٣ أعضاء وان لايزيد عن ١٣ عضواً .

اما المتغير الاخير وهو متغير معدل هيكل الملكية الذي تم قياسه على اساس نسبة الاسهم التي تسيطر عليها عائلات الى اجمالي اسهم الشركة فنلاحظ من الجدول أن قيمة الوسط الحسابي قد بلغت (١٥.٤%) ، وبلغت أدنى قيمة (٠) وهذه نسبة تشير الى وجود بعض الشركات التي لا تسيطر العائلات على اسهمها ، أما القيمة العليا لهذه النسبة فقد بلغت (٠.٩٥٥) ، وبلغ الانحراف المعياري (١٢.١%) .

٣-٥ : الارتباط المتعدد

سيتم عرض نتائج تحليل العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة وذلك عن طريق عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه ، ومن خلال هذا التحليل تم تحديد مدى قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات وكذلك تقديم معلومات مهمة تتعلق بأحتمالية وجود مشاكل الارتباط الذاتي .

و أوضح العالم (Hair et al., ٢٠٠٩) ان العلاقة الخطية المتعددة تحدث في حالة وجود علاقة بين متغيرين مستقلين يتجاوزان (٠.٩٠) ونلاحظ في مصفوفة الارتباط أن اقصى قيمة للارتباط هي أقل بكثير من هذا الحد ، مما يعني ان متغيرات الدراسة المدرجة في النموذج القياسي لا تحتوي على مشاكل الارتباط الذاتي بين المتغيرات مما يعزز مصداقية ودقة نتائج تحليل الانحدار.

الجدول رقم (٦) مصفوفة ارتباط بيرسون

OCEN	SIZE	ED	CEO	ACIND	ND	GD	NED	LEV	PRO	FSIZE	TOIG	Variabl e
											١.٠٠٠ ٠	TOIG
										١.٠٠٠ ٠	٠.٢٤١ ٨	FSIZE
									١.٠٠٠ ٠	٠.١١٤ ٤	٠.١٩٦ ٠	PRO
								١.٠٠٠ ٠	- ٠.٢٤٦ ٤	٠.١٥٥ ٢	- ٠.٠١٥ ٣	LEV

							١.٠٠٠	٠.٠٣٥	٠.٠١٠	٠.٠٤٥	٠.٠٦٣	NED
							١.٠٠٠	٠.٠٨٧	-	٠.١٥٦	-	GD
							١.٠٠٠	٠.٠٦٠	٠.٢٢٥	٠.٠٨٩	٠.٠٩٠	ND
							١.٠٠٠	٠.٠٠١	-	٠.٣٧٧	٠.٠٦٢	ACIND
							١.٠٠٠	٠.٠١٩	٠.١٥٢	٠.٣٤٦	٠.٠١٧	CEO
							١.٠٠٠	٠.٠٠٨	٠.٠٧٤	٠.١٤٩	٠.٣٦٤	ED
							١.٠٠٠	٠.٠٥٧	٠.١١٧٣	٠.٠٩٦	٠.٣٣٦	SIZE
							١.٠٠٠	-	-	-	-	OCEN
							١.٠٠٠	٠.٢٥٤	٠.١٦٤	٠.٠٤٣	٠.٠٥٥	
<p>TOIG الأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، FSIZE حجم الشركات ، PRO ربحية الشركات ، LEV الرافعة المالية ، NED استقلالية اعضاء مجلس الادارة ، GD التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة ، ND التنوع بجنسية اعضاء مجلس الادارة ، ACIND استقلالية لجنة التدقيق ، CEO ازدواجية الادوار ، ED المؤهلات العلمية ، SIZE حجم مجلس الادارة ، OCEN هيكل الملكية.</p>												

٤-٥ : اختبار الارتباط الخطي المتعدد (VIF)

من خلال نموذج الانحدار الخطي تبرز مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وذلك عند وجود علاقة خطية بين متغيرين مستقلين أو أكثر أي متغيرات شديدة الارتباط وبذلك تصبح نتيجة الأنحدار غير واضحة عند وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات والتي تؤدي إلى معامل التغير المستقل غير موثوق به (Gujarati ٢٠١٥) حيث أن هذه المشكلة هي نقطة حاسمة لوجود معامل متغير مستقل من عدمة وذلك لدورها في تفويض الأهمية الإحصائية للمتغير المستقل .

في هذه الدراسة تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون (مصفوفة الارتباط) كمؤشر أول للتحقق من المشكلة وكما هو مبين بالجدول (٦) ولغرض التأكد من إن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد فقد استخدمت طريقة معامل ارتفاع التباين (VIF) ومعكوس ارتفاع التباين والمسمى بالتفاوت والمدرجة على شكل نموذجين حيث يوضح (النموذج ١) العلاقة المباشرة بين الحاكمة المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أما (النموذج ٢) فإنه يوضح تأثير المتغير المعدل هيكل الملكية على العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

نلاحظ إن الجدول (٧) يوضح قيم VIF & TOL لنموذج الأنحدار في هذه الدراسة وعدم وجود مشكلة خطية في نموذج الدراسة ذلك لأن قيم VIF لجميع المتغيرات هي اقل من ١٠ وقيم TOL لجميع

المتغيرات تزيد عن ١٠% لذا فإنه يمكن الحكم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد في نموذج الدراسة .

الجدول (٧) نموذج الانحدار

النموذج (٢)			النموذج (١)		
يُوضح تأثير المتغير المعدل هيكل الملكية على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية			يُوضح العلاقة المباشرة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية		
Variable	VIF	١/VIF	Variable	VIF	١/VIF
SIZE	١.٨٣	٠.٥٤٦	SIZE	١.٧٣	٠.٥٧٧
ED	١.٦١	٠.٦١٩	ED	١.٦٠	٠.٦٢٣
NED	١.٥٠	٠.٦٦٦	NED	١.٤٩	٠.٦٧١
ND	١.٣٣	٠.٧٥١	ND	١.٣٠	٠.٧٦٩
GD	١.٢٧	٠.٧٨٨	GD	١.٢٧	٠.٧٨٨
CEO	١.١٩	٠.٨٣٩	CEO	١.١٩	٠.٨٣٩
ACIND	١.١٩	٠.٨٤٠	ACIND	١.١٩	٠.٨٤٠
OCEN	١.١٤	٠.٨٧٥	LEV	١.١٥	٠.٨٧٢
LEV	١.١٧	٠.٨٥٧	PRO	١.١٣	٠.٨٨٣
PRO	١.١٤	٠.٨٧٩	FSIZE	١.٠٨	٠.٩٢٥
FSIZE	١.١٠	٠.٩١٢	Mean VIF	١.٣١	
Mean VIF	١.٣٢		variable: TOIG- FSIZE- PRO- LEV- NED -GD -ND		
variable: TOIG- FSIZE- PRO- LEV- NED- GD -ND ACIND -CEO -ED- SIZE- OCEN*with Moderating variable			ACIND- CEO- ED -SIZE *Without Moderating variable		

٥-٥: الاختبارات التشخيصية

تُطبق الاختبارات التشخيصية لغرض تحديد ما إذا كانت بيانات الدراسة تعاني من أي مشاكل في اختبار نماذج القياس، ووفقاً لأفترضات طريقة (Panel data)، فإن الاختبارات التشخيصية المستخدمة في هذه الدراسة هي اختبارات عدم التجانس واختبار الارتباط الخطي المتعدد .

١-٥-٥: أختبارات عدم التجانس

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity ، وقد أشارت نتائج اختبار الفرضية العدمية الى وجود تجانس البيانات عند مستوى دلالة المعنوية ٠.٠٥ ، وأما الفرضية البديلة فقد أشارت نتائجها الى عدم وجود مشكلة في تجانس بين بيانات متغيرات الدراسة، والجدول أدناه يوضح نتيجة اختبار Heteroskedasticity حيث بلغت (٠.٧٨٣) وبقيمة احتمالية (٠.٠٨). حيث تم استخدام اختبار (the Modified Wald test) لغرض التحقق من نتائج اختبار عدم التجانس وإشارت النتائج الى عدم وجود مشاكل تجانس بين بيانات المتغيرات الدراسة .

الجدول رقم (٨) اختبار عدم التجانس

اختبار Heteroskedasticity	قيمة p-value
٠.٧٨٣	٠.٠٨

٦-٥ : اختبار نموذج الدراسة

يمكن استخدام نموذجين عند تحليل بيانات (Panel Data) وذلك حسب طبيعة هذه البيانات، يتمثل هذين النموذجين بنموذج التأثير الثابت (Fixed Effect) ونموذج التأثير المتغير (Random Effect). ولأجل تحديد النموذج المناسب للدراسة فقد قامت الباحثة بتطبيق اختبار Hausman وذلك للمقارنة بين النموذجين . وبعد التحليل والمقارنة توصلت الباحثة الى أن النموذج المناسب هو نموذج التأثير الثابت .

١-٦-٥ : اختبار Hausman لتحديد النموذج الانسب (ثابت - عشوائي)

يُوضح الجدول أدناه إن قيمة اختبار Hausman بلغت (٠.٠٠٠٠) وبأحتمالية (١٢٠.٧٩) وهذه النتائج تُشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات التفسيرية والخطأ العشوائي في نموذج الدراسة ولذا فإن الاختيار الأنسب هو نموذج التأثير الثابت (Fixed Effect).

الجدول رقم (٩) اختبار Hausman

القرار	P-valu	قيمة-Hasuman
تأثير ثابت	١٢٠.٧٩	٠.٠٠٠

٥-٦-٢ : تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار الفرضيات :

حسب إختبار Hasuman فإن الجدول أدناه يعرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثابت بعد إجراء إختبار عدم التجانس بإستخدام Heteroskedasticity والذي من خلاله يمكننا إختبار فرضيات الدراسة المصاغة مسبقاً. وسوف تُعرض في الجدول رقم (١٠) النتائج التي توضح العلاقة المباشرة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي تمثل عينة الدراسة.

الجدول رقم (١٠) تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار الفرضيات

$TOIG_{it} = \alpha + \beta_1 NED_{it} + \beta_2 GD_{it} + \beta_3 ND_{it} + \beta_4 ACIND_{it} + \beta_5 CEO_{it} + \beta_6 ED_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 Control\ variables$		المتغيرات
p- value	COEF	
٠.٠٦٧	-٠.٠٠٨	NED
٠.٠٥٨	٠.٠٥٥	GD
٠.١١١	٠.٩٥٥	ND
٠.٠٢١	-٠.٠٢٠	ACIND

٠.٩٢٦	٠.٠٠٢	CEO
٠.٤٦٧	٠.٠٣١	ED
٠.٠٣٧	-٠.٠٠٧	SIZE
٠.٢٢٢	٠.٠٤٨	FSIZE
٠.٤١٣	٠.٠٥١	PRO
٠.٣٧١	-٠.٠٢٩	LEV
	-٠.٠٤٧	_Cons
٠.٦٠		\hat{R}
٢١.٢٣(٠.٠٠٠٠)		F
<p>NED أستاذية أعضاء مجلس الإدارة، GD التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة، ND التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة، ACIND استقلالية لجنة التدقيق، CEO ازدواجية الأدوار، ED المؤهلات العلمية، SIZE حجم مجلس الإدارة، FSIZE حجم الشركات، PRO ربحية الشركات، LEV الرافعة المالية.</p>		

المتغير المستقل الاول المتمثل باستقلالية مجلس الإدارة والذي عُبرَ عنه بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى كامل عدد الأعضاء ، فإن قيمة Coff (-٠.٠٠٨) وهي قيمة سالبة ، ولها قيمة إحصائية P-value تبلغ (٠.٠٦٧) ، وبالأستناد الى الدراسات السابقة عملت الباحثة على صياغة الفرضية التالية " هنالك علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" . واستناداً الى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية و ان إتجاه التأثير الناجم عن أستاذية أعضاء مجلس الإدارة هو سلبياً على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ،وعليه فإن النتائج تؤكد على أن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين بشكل كبير يؤثر سلباً على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . ويشير دليل الحاكمية المؤسسية إلى ضرورة أن يتمتع على الأقل ثلث أعضاء المجلس بالاستقلالية (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧)، وتبرير هذه النتيجة يعود الى مفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي يعتبر حديثاً على الشركات الأردنية ، وكذلك إلى قلة إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمدى أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية سواء أكانت باتجاه (المجتمع ، البيئة ، الموظفين ، العملاء) وكذلك إلى عدم معرفة ما يعود للشركة من فوائد نتيجة تبنيها للمسؤولية الاجتماعية (الزامل ، ٢٠١٥) .

ومن منظور نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة المستقل يستطيع أن يعمل على تقديم رأي خارجي ذا قيمة كبيره للشركة وكذلك يسعى للقيام بالمزيد من الانشطة المجتمعية والافصاح عن المعلومات الخاصة بها ، ولأجل تحقيق الاستقلالية في المجلس يجب أن يتم تعيين أعضاء مستقلين يساهمون في تقييم أداء المدراء بشكل احترافي ومراقبة قراراتهم وأيجاد الحلول المناسبة والصحيحة لمشاكل الوكالة وكذلك يعملون على تحديد المكافآت وبذلك فأنهم سيرفعون في قيمة واداء الشركة. أما من

منظور نظرية أصحاب المصالح أن الدور الاساسي الذي يلعبه المدراء هو الحفاظ على ومراعاة مصلحة اصحاب المصالح من خلال اتخاذ القرارات الجيدة والتي تساعد على تحسين أداء الشركة من النواحي المالية والاجتماعية التي زداد الاهتمام بها من قبل اصحاب المصالح. أما من منظور نظرية الاعتماد على الموارد فأنها تستند على الفائدة المحققة من اعضاء مجلس الإدارة وبأنهم قادرين على جلب موارد مختلفة وجديدة للشركة. (Makhlouf, ٢٠١٧).

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الزامل، ٢٠١٥) حيث أوضحت نتائج دراسته إلى وجود علاقة سلبية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وكذلك مع نتائج دراسة (Abu Qa'dan, ٢٠١٩) أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير سلبي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتتعارض مع نتائج دراسة (Beji et al, ٢٠٢٠) ان اعضاء مجلس الإدارة المستقلين لهم أثر إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك مع نتائج دراسة (Atan, ٢٠١٣) إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لهم أثر على فعالية المجلس بصورة إيجابية فكلما زاد عدد الاعضاء المستقلين زادت فعالية المجلس الإدارة للرقابة على عمليات الإفصاح عن الانشطة التي تقوم بها الشركة كالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

و بالنسبة للمتغير المستقل الثاني المتمثل بتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والذي عُبرَ عنه بنسبة النساء في مجلس الإدارة، فإن قيمة Coff (٠.٠٥٥)، ولها قيمة إحصائية P-value تبلغ (٠.٠٥٨)، وبالاستناد إلى الدراسات السابقة عملت الباحثة على صياغة الفرضية التالية " هنالك علاقة بين وجود العنصر النسائي ضمن اعضاء مجلس الإدارة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية". ووفقاً لنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد قبول الفرضية وإن نتائج الأحصائية تُشير إلى ان التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة يساهم إيجابياً في زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا بدوره يتفق مع دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية والتي تنادي بضرورة تولي النساء لمناصب إدارية لتكون هيكلية المجلس متوازنة (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧)، ومن منظور نظرية الوكالة إن وجود تنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة سيُزيد الرقابة على أعمال الإدارة لأجل ضمان الإفصاح عن المزيد من المعلومات والذي بدوره يخفض كلفة الوكالة وكذلك يخفض

عدم التناسق بالمعلومات. ومن منظور نظرية الاعتماد على الموارد فإن التنوع بجنس اعضاء مجلس الإدارة سيعمل على زيادة موارد الشركة من خلال ما يمتلكه الأعضاء من مهارات وخبرات، وهذا التنوع يجلب وجهات نظر جديدة للشركة ويزيد من الأبداع والابتكار. (Ferede ٢٠١٢).

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) والذي أشار إلى وجود علاقة إيجابية بين التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة وزيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك تتفق مع نتائج دراسة (Mousa et al ., ٢٠١٨) حيث أوضحت نتائج هذه الدراسة أنه كلما زاد عدد الأناث زادت الأنشطة الاجتماعية والافصاح عنها وذلك لأن الإناث أكثر حساسية للمسائل الخيرية والمجتمعية ، وكذلك تتفق مع نتيجة دراسة (Beji., ٢٠٢٠) والتي أشارت الى أن التنوع بمجالس الإدارة مرتبطة بشكل إيجابي مع جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية فأوضح Beji إن العنصر النسائي أكثر إهتماماً بالقضايا الخضراء ولهُنَّ دور كبير في تحسين كفاءة مجلس الإدارة من ناحية السياسات البيئية. وإستناداً الى نظرية الوكالة فإن التنوع يزيد من درجة الافصاح عن المعلومات، فالمدراء يسعون للافصاح عن المعلومات وعدم إخفائها أو تظليلها وخاصة معلومات المسؤولية الاجتماعية التي تساهم في تخفيض كلفة الوكالة، واستناداً إلى نظرية الاعتماد على الموارد والتي تهتم بصورة مباشرة بالاستفادة القصوى من الموارد الخارجية التي تستطيع الشركات الحصول عليها حيث ناقش Fered في دراسته عام ٢٠١٢ أنه لو أعتبر أن مجلس الإدارة مورد هام بالنسبة للشركة فعندها يكون التنوع بالمجلس مهم .

أما المتغير المستقل الثالث المتمثل بتنوع جنسية أعضاء مجلس الإدارة والذي عُبرَ عنه بأنه نسبة الاجانب في مجلس الادارة ، فإن قيمة Coff (٠.٩٥٥) ، ولها قيمة إحصائية P-value تبلغ (٠.١١١) ، وبالإستناداً الى الدراسات السابقة فإن الباحثة عملت على صياغة الفرضية بالشكل التالي " هناك علاقة بين التنوع في جنسية اعضاء مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" وإعتماداً على نتائج الانحدار فإن الباحثة تؤكد على رفض الفرضية ، حيث إن التنوع بجنسية أعضاء مجلس الادارة لا تزيد من مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويشير دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الاردنية بموجب التنوع بأعضاء المجلس من نواحي عدة من العمر والجنس والمؤهل العلمي وكذلك الجنسية لجلبهم وجهات نظر واسعة ومختلفة إضافة الى ذلك أنهم يعتبرون أكثر أستقلالية (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧) ولذا يمكن تعليل سبب عدم وجود

علاقة بين التنوع بالجنسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بعدم تجانس الافكار والابتكارات التي يحملها الافراد الاجانب لذلك نجد أن أغلب الشركات الأجنبية قد أتمدت وبصورة أكبر على توظيف أفراد ينتمون إلى نفس البلد (Kana., ٢٠١٠).

ومن منظور نظرية الوكالة أن الزيادة في تنوع المجلس من نواحي عدة ومنها جنسية الأعضاء سيعمل على زيادة جودة الرقابة على الادارة لأن التنوع يعمل على زيادة في استقلالية المجلس ويؤدي ذلك إلى عدم حجب المعلومات وتقليل كلفة الوكالة وتخفيض من حدة عدم تناسق المعلومات والذي بدور سيحتمى سمعة الشركة. أما من منظور نظرية الاعتماد على الموارد فأنها تنظر إلى المدراء الأجانب يقدمون قيمة إضافية للشركة لأمتلاكهم مهارات وخبرات مختلفة. حيثُ تتفق هذه النتيجة نتائج دراسة (Barako and Brown ., ٢٠٠٨) والتي أشارت الى عدم وجود تأثير لجنسية أعضاء مجلس الإدارة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة (Ibrahim & Hanefah, ٢٠١٦) حيثُ أشارت ان التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة يعمل على تحسين فعالية وكفاءة مجلس الادارة ويعزز من الأفضاء عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بشكل طوعي.

وفيما يخص المتغير المستقل الرابع المتمثل بإستقلالية لجنة التدقيق والذي عُبرَ عنه بأنه نسبة أعضاء اللجنة المستقلين إلى اجمالي عدد أعضاء اللجنة، فإن قيمة Coff (-٠.٠٢٠) ، ولها قيمة إحصائية P-value تبلغ (٠.٠٢١) ، وبالاستناد الى الدراسات السابقة فإن الباحثة عملت على صياغة الفرضية التالية " هنالك علاقة بين استقلالية لجان التدقيق و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية". ووفقاً لنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية حيثُ إن نتائج التحليل توضح إن إتجاه التأثير الناجم عن استقلالية لجنة التدقيق هو سلبياً على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعليه فإن النتائج تؤكد على أن وجود أعضاء مستقلين في لجنة التدقيق بشكل كبير يؤثر سلباً على زيادة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ويشير دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية على ضرورة ان يكونوا أعضاء اللجان مستقلين (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧) . ويمكن تفسير ذلك أن الأردن كدولة تتميز بالسيطرة العائلية على الشركات او ما يعرف بهياكل الملكية العائلية عادة مايفضل مدرائها السيطرة ومراقبة كافة الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الشركة وعليه فإن إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق تأثيرها منخفض المستوى

في ظل وجود التحكم العائلي بالشركة (Darus., ٢٠١٣)، وعليه تشير النتائج الى أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين شكّل ذلك تأثيراً سلبياً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة (Parveen et al., ٢٠١٨) أن للجنة المراجعة أثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية المدرجة في بورصة باكستان، وايضاً تتعارض مع نتائج دراسة (إلياس، ٢٠١٨) أن أستقلالية لجان المراجعة لها أثر إيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يخص المتغير المستقل الخامس المتمثل بإزدواجية الأدوار والذي عُبرَ عنه بإعطاء رقم (١) اذا كان رئيس مجلس الادارة يشغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة، و(٠) اذا كان غير ذلك. فإن قيمة Coff بلغت (٠.٠٠٢) ، ولها قيمة احتمالية قدرها P-value تبلغ (٠.٩٢٦) ، وبالاعتماد على الدراسات السابقة فإن الباحثة قد عملت على صياغة الفرضية المرتبطة بهذا المتغير " هنالك علاقة بين ازواجية الادوار و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" وحسب نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على رفض الفرضية وأعتبرها غير مقبولة وعليه فان النتائج تؤكد على أن ازواجية الأدوار ليس لها تأثير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية . ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر الى دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الاردنية والذي ينص لضمان عدم تضارب المصالح والمحافظة على جودة الرقابة يجب أن يستلم شخصان مختلفان لكلا المنصبين ومن الأفضل أن يتم إختيار عضواً مستقلاً لمنصب رئيس التنفيذي لأجل المحافظة على فعالية مجلس الادارة (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧).

وعليه ومن خلال تحليل محتوى القوائم المالية للشركات عينة الدراسة فإن القليل من الشركات كان لديها خاصية إزدواجية الادوار وهذا يدل على التزام الشركات الصناعية المدرجة بدليل حاكمية الشركات وبالتالي فإنه يعزز عملية الرقابة وكذلك تقليل حجب المعلومات والذي يؤدي الى تقليل كلفة الوكالة (Atan., ٢٠١٣) وإضافةً الى ذلك فإن إزدواجية الادوار تزيد من تركيز سلطة إتخاذ القرار وإن الرئيس المستقل يوفر سلطة قوية للمجالس وذلك ينعكس وبشكل إيجابي على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Habbash., ٢٠١٦). حيثُ نظرية الوكالة تنص على انه يجب أن يكون هنالك فصل واضح بين منصب رئيس التنفيذي ورئيس مجلس الادارة حيثُ ان ازواجية الأدوار تمنح فرصة للمدراء التنفيذيين للسيطرة على عمليات صنع القرار وكذلك ضمان جودة الرقابة

فعند ازدواجية الادوار تكمن صعوبة بمعرفة فيما اذا كانت المهام تؤدا بشكل مستقل وبعيدة عن المصالح الشخصية .

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الياس، ٢٠١٨) حيث أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين ازدواجية الأدوار و مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وتعارض مع نتائج دراسة (Atan, ٢٠١٣) التي أوضحت أن لأزدواجية الأدوار أثر سلبي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك مع دراسة (Beji et al ., ٢٠٢٠) حيث اشار الى أن ازدواجية الأدوار تؤثر وبشكل سلبي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

أما المتغير المستقل السادس المتمثل بالمؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة والذي عُبرَ عنه بنسبة أعضاء مجلس الإدارة الحاصلين على شهادات لها علاقة بعمل الشركة الى إجمالي عدد الاعضاء. فإن قيمة Coff بلغت (٠.٠٣١) ، لها قيمة إحصائية P-value تبلغ (٠.٤٦٧)، وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة وإستناداً إلى الدراسات السابقة عملت على صياغة الفرضية التالية " هنالك علاقة بين المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" وحسب نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على رفض الفرضية وعليه فإن النتائج تؤكد على أن المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة لاتساهم إيجاباً في زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية .

حيث نص دليل الحاكمية المؤسسية أن من الأفضل للشركات أن يكون مجلس أدارتها متنوع من الناحية التعليمية لضمان النمو والنجاح والأستدامة (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧) ، فيمكن أن يكون مقياس المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس من ناحية الأعضاء الحاصلين على شهادات عليا أو المرتبطين بمجال عمل الشركة أو الاعضاء الحاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة . وأكدت نتائج الدراسات السابقة على أن الاعضاء الحاصلين على شهادات عليا سيعملون وبشكل عام على رفع أداء الشركة وكذلك تحسين سمعتها، وأن هذه الشركات سيكون لديها المزيد من الأموال والحوافز التي تجعلها تؤدي المسؤولية الاجتماعية وأن جودة الموظفين وكفائتهم سينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي ورفع القدرة التنافسية للشركة (Li et al ., ٢٠٢٠) .

ومن خلال نتائج تحليل المسؤولية الاجتماعية المقدمة من الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة توصلت أن الشركات التي يوجد فيها أعضاء حاملين شهادات في نفس مجال عمل الشركة لا يوجد له

علاقة بمستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لان الشركات التي لم يكن لديها أعضاء حاصلين على شهادات في نفس مجال عمل الشركة قد عملت على تقديم والافصاح عن جميع أنشطتها المجتمعية . فبموجب نظرية الأعتداع على الموارد أن مجلس الادارة يعتبر مورد رئيسي ومهم للشركة فتوافر مؤهلات علمية مرتبطة في مجال عمل الشركة سيساعد الشركة في إدارة مهامها على مستوى عالي من الكفاءة (Fered , ٢٠١٢).

أما فيما يخص المتغير المستقل السابع المتمثل بحجم مجلس الادارة والذي عُبر عنه بعدد أعضاء مجلس الادارة، فإن قيمة Coff (-٠.٠٠٧) ، ولها قيمة إحصائية P-value تبلغ (٠.٠٣٧) ، وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة وبالاعتماد على الدراسات السابقة عملت على صياغة الفرضية التالية " هنالك علاقة بين حجم مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية". ووفقاً لنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية و ان إتجاه التأثير الناجم عن حجم مجلس الإدارة هو سلباً على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وعليه فإن النتائج تؤكد على أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة يؤثر سلباً على زيادة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن تفسير هذه النتيجة أنه ليس من الضروري وجود عدد كبير من الأعضاء في مجلس الادارة ليساهم في العمل على زيادة المهتمين بالقضايا المتعلقة بالمجتمع والبيئة والموظفين في الشركة، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يسجل معدلات قليلة في الدول النامية كمثل الأردن فأصحاب المصالح يسعون الى تطبيق المسؤولية الاقتصادية أكثر من تركيزهم على تطبيق المسؤولية الاجتماعية (الزامل ، ٢٠١٥).

ويشير دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية أن عدد الاعضاء في الحد الأدنى ٥ أعضاء وكحد أقصى ١٣ عضواً (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧). ومن منظور نظرية الوكالة التي تقر أن المجالس المتكونة من عدد كبير من الأعضاء سيجعل عملية التنسيق وإتخاذ القرارات أكثر صعوبة وستقل من كفاءة وأداء الشركة وإحتماليات ظهور تعارضات بين الوكالات لضعف الإتصال بين الأعضاء والذي سيؤثر وبشكل سلبي على أعمال الإدارة وبالتالي تراجع إداء الشركة والعكس صحيح بالنسبة لمجالس الإدارة المتكونة من عدد قليل من الاعضاء .

وهذه النتيجة تتفق مع وجهة النظر الثانية لدراسة (Mousa, al et, ٢٠١٨) والتي أقرت بأن حجم مجلس الإدارة الصغير يقلل التكلفة ويسهل عملية الإتصال بين أعضاء المجلس وكذلك يسهل عملية

التنسيق بين الأعضاء، وتتعارض مع نتائج دراسة (Beji et al., ٢٠٢٠) التي أوضحت أن مجالس الإدارة الكبيرة لها إرتباط إيجابي مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك مع نتائج دراسة (Atan, ٢٠١٣) حيث أشارت الى ان حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويزيد من فعالية المجلس وقدرة على المراقبة أعمال المدراء التنفيذيين بصورة أفضل.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة والمتمثلة بربحية الشركة والتي تم قياسها على أساس العائد على الأصول، وحجم الشركة والمقاسة باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول، والرافعة المالي والتي قيست على أساس إجمالي الخصوم مقسوماً على إجمالي الأصول فأوضحت نتائج التحليل الى عدم جود علاقة بين المتغيرات الضابطة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية الأردنية.

٧-٥: ملخص إختبار الفرضيات :

إن ملخص النتائج الموضحة في الجدول (١١)، إنها تُوضح ابعاد الحاكمية المؤسسية والتي لها علاقة إيجابية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وأن التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة له تأثيراً إيجابياً ودو دلالة إحصائية بزيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وان إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وإستقلالية لجنة التدقيق وكذلك حجم مجلس الإدارة لها تأثير سلبي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية، وأما الأبعاد المتبقية للحاكمية المؤسسية (التنوع بالجنسية، وازواجية الأدوار، المؤهلات العلمية) فقد بينت النتائج عدم وجود تأثيراً ذا دلالة إحصائية لهذه الأبعاد على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية الأردنية التي تم دراستها.

جدول (١١) ملخص اختبار الفرضيات

القرار	صيغة الفرضية	الفرضية
المجموعة الأولى		
مقبولة	هنالك علاقة بين استقلالية اعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية الأولى
مقبولة	هنالك علاقة بين وجود العنصر النسائي ضمن اعضاء مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية الثانية
مرفوضة	هنالك علاقة بين التنوع في جنسية اعضاء مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية الثالثة
مقبولة	هنالك علاقة بين استقلالية لجان التدقيق و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .	الفرضية الرابعة
مرفوضة	هنالك علاقة بين ازدواجية الادوار و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية الخامسة
مرفوضة	هنالك علاقة بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية السادسة
مقبولة	هنالك علاقة بين حجم مجلس الادارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية السابعة

٨-٥ :الإختبار الخطي المتعدد : (إختبار تأثير المتغير المعدل على العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية).

تناول هذا الجزء من الدراسة فحص دور المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .وقد تميزت الدراسة بإعتمادها على قياس مجموعة من خصائص مجلس الإدارة للحصول على نتائج ذات دقة عالية ومعرفة مدى تأثيرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .فقد تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد دور المتغير المعدل على العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

حيثُ تم عرض تأثير المتغيرات المستقلة للحاكمة المؤسسية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية عينة الدراسة في النموذج رقم (١).

أما نموذج رقم (٢) فيوضح نتائج إدخال المتغير المعدل على نموذج (١) لمعرفة دوره في هذه العلاقة وأما نتائج ضرب المتغير المعدل مع كل متغير مستقل لغرض إنشاء متغير التفاعل فهي موضحة في نموذج رقم (٣)

جدول رقم (١٢) دور هيكل الملكية في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

نموذج ٣		نموذج ٢		نموذج ١		Variable
P-value	Coff	P-value	COFF	P-value	COFF	
٠.٠٩٣	٠.٠٠٠٢	٠.٠٨٣	-٠.٠٠٠٨	٠.٠٦٧	-٠.٠٠٠٨	Ned
٠.٦٣٨	٠.٠٥٧	٠.٠٥٤	٠.٠٥٦	٠.٠٥٨	٠.٠٥٥	GD
٠.٣٦٨	٠.٠٥٩	٠.١٠٩	٠.٩٦٣	٠.١١١	٠.٩٥٥	ND
٠.٠٧٠	٠.٠٨٦	٠.٢٢٣	-٠.٠٢٠	٠.٠٢١	-٠.٠٢٠	ACind
٠.٦١٥	-٠.٠١٨	٠.٩٣٢	٠.٠١٢	٠.٩٢٦	٠.٠٠٢	CEO
٠.٩٩٨	٠.٠٠٠١	٠.٤٧٥	٠.٠٨٩	٠.٤٦٧	٠.٠٣١	ED
٠.٠٢٥	-٠.٠٠٣	٠.٠٤٩	-٠.٠٠٠٨	٠.٠٣٧	-٠.٠٠٠٧	SIZE
٠.١٥١	٠.٢٢٥	٠.٠٦٢	-٠.٠٢٣			OCEN
٠.٠٩٥	٠.٠١٤					NED*OCEN
٠.٩٩١	٠.٠١٤					GD*OCEN
٠.٠٧٥	٠.٢٦٤					ND*OCEN
٠.٠٩٨	-٠.٢١٤					ACIND*OCEN
٠.٤٧٠	٠.٠٨٥					CEO*OCEN
٠.٤٠١	٠.٢٩٤					ED*OCEN
٠.٠٧٨	-٠.٠٥٨					SIZE*OCEN

٠.٣١٨	٠.٠٤٠	٠.٦٢٥	٠.١٣٨ ١.٢٣	٠.٢٢٢	٠.٠٤٨ ١.٢٣	FSize
٠.٤٤٤	٠.٠٤٩	٠.٤٠٤	٠.٠٥٣ ٠.٨٤	٠.٤١٣	٠.٠٥١ ٠.٨٢	POR
٠.٣٦٧	-٠.٠٣١	٠.٣٥٠	-٠.٠٣١ -٠.٩٤	٠.٣٧١	-٠.٠٢٩ -٠.٩٠	LEV
٠.٦٢		٠.٦١٦		٠.٦٠		R ^٢
١٩.٢٤(٠.٠٠٠٠٠)		٢٠.٩٤(٠.٠٠٠٠٠)		٢١.٢٣(٠.٠٠٠٠٠)		F- statistic
<p>NED أستقلالية اعضاء مجلس الادارة ، GD التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة، ND التنوع بجنسية اعضاء مجلس الادارة، ACIND استقلالية لجنة التدقيق، CEO ازدواجية الادوار، ED المؤهلات العلمية، SIZE حجم مجلس الادارة، OCEN هيكل الملكية FSIZE حجم الشركات ، PRO ربحية الشركات ،LEV الرافعة المالية.</p>						

بالنسبة للمتغير المستقل الأول إستقلالية مجلس الإدارة ففي النموذج (١) يتضح إن العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الإجتماعية أنها علاقة سلبية . ويوضح نموذج (٢) أثر إدخال المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الإجتماعية فأشارت النتائج إن العلاقة لاتزال سلبية بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، أي إن أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) سلبياً على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويستعرض نموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) وإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الإجتماعية ، حيث توضح النتائج قيمة (٠.٠١٤) Coff ، ولها قيمة إحصائية (٠.٠٩٥) P-value ، وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة قد اعتمدت على دراسات السابقة لصياغة الفرضية المتعلقة بهذا المتغير " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين استقلالية اعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" واستناداً إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية وإن للمتغير المعدل أثراً إيجابياً على العلاقة بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السموني ،٢٠١٩) حيث أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للملكية المؤسسية والملكية العائلية على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك والشركات التأمين الفلسطينية . وكذلك أوضح (Makhlouf et al .،٢٠١٨) في دراسته إن الملكية الإدارية والملكية العائلية لهم ارتباط وثيق بأستمرارية أعمال الشركة .

وفيما يخص المتغير المستقل الثاني المتمثل بتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة ، حيث يوضح النموذج (١) اثر العلاقة المباشرة بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وعند إدخال أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة وكما موضح في نموذج (٢) تبين إن له أثر إيجابي على العلاقة بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويوضح نموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، فأوضحت النتائج إلى أن قيمة (Coff) (٠.٠١٤) ، ولها قيمة احتمالية تبلغ P- (٠.٩٩١) value . وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة عملت على صياغة الفرضية المتعلقة بهذا المتغير " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية " وأتماداً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد رفض الفرضية. حيث أوضحت النتائج أن هيكل الملكية لا يوجد له أثر على العلاقة بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويمكن تبرير هذه النتيجة بأنعدام القدرة على التفاعل بين حملة الأسهم مع الإدارة وبما أن الملكية يتم اعتبارها أحد أهم المحددات التي تعزز أداء الشركة، وعليه أن هيكل الملكية لايعزز أداء الشركة بسبب عدم وجود تفاعل جيد بين حملة الأسهم وإدارة الشركة وهذا سيؤدي إلى مشاكل الوكالة من النوع الاول بين حملة الاسهم والإدارة بسبب عدم التناسق بالمعلومات ومن ضمنها معلومات أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي يمتلكها المدراء والتي يحصلون عليها الملاك (حملة الاسهم) (السموني، ٢٠١٩). وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Abu Sufian & Zahan ٢٠١٣) حيث أوضح عدم وجود علاقة بين الملكية الادارية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Uwugbe, ٢٠١١) حيث أشارت نتائج دراسته إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الادارية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

أما المتغير المستقل الثالث المتمثل تنوع الجنسية أعضاء مجلس الإدارة ، فأشارت نتائج التحليل المتعلقة بالعلاقة المباشرة بين تنوع جنسية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية

الأجتماعية الموضحة في نموذج (١) إلى عدم وجود علاقة بين تنوع جنسية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وعند إدخال أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين تنوع جنسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكما موضح في نموذج(٢) فأوضحت النتائج لعدم وجود أثر لهيكل الملكية على العلاقة بين تنوع جنسية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويعرض نموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) و التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين تنوع جنسية أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، فتوصلت نتائج الدراسة إلى ان قيمة (Coff(٠.٢٦٤) ، ولها قيمة إحتتمالية P-value (٠.٠٧٥) ، وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة وإستناداً للدراسات السابقة قد عملت على صياغة الفرضية " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين تنوع الجنسية لاعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" وأعتماًداً على نتائج تحليل الأندثار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية أي ان المتغير المعدل(هيكل الملكية) له أثراً إيجابياً على العلاقة بين تنوع جنسية أعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (ابراهيم ،٢٠١٤) فأشارت نتائج دراسته الى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك تتفق مع نتائج دراسة (Hu, et.) (٢٠١٦ ، al.) فأوضحت نتائج دراسته إلى وجود تأثير إيجابي للملكية المؤسسية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المتغير المستقل الرابع المتمثل بإستقلالية لجنة التدقيق حيث يوضح نموذج (١) نتائج تحليل العلاقة المباشرة بين إستقلالية لجنة التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ،فأشارت النتائج إلى وجود علاقة بين إستقلالية لجنة التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكن تجاه العلاقة سلبية . وفي نموذج (٢) يوضح أثر إدخال المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين إستقلالية لجنة التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث أوضحت نتائج التحليل إلى عدم وجود اثر لهيكل الملكية على العلاقة بين إستقلالية لجنة التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويوضح النموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) وإستقلالية لجنة التدقيق ،حيثُ توصلت نتائج الدراسة الى إن قيمة (Coff(-٠.٢١٤) ، ولها قيمة إحتتمالية P-value (٠.٠٩٨

(. وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة واستناداً للدراسات السابقة فإنها عملت على صياغة الفرضية " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين استقلالية لجان التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية " ووفقاً لنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية وأن أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) كان سلبياً . ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى أن تدخل العائلات في إدارة الشركة والعمل على اتخاذ قرارات لها تأثير على الانشطة المجتمعية. (Rees and Rodionova, ٢٠١٥)

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Paek et al ,٢٠١٣) أن الملكية الادارية لها اثر سلبية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك تتفق مع نتائج دراسة (ابراهيم ، ٢٠١٤) فأوضحت نتائج التحليل إلى وجود تأثير سلبي لهيكل الملكية الادارية وملكية الافراد على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . ويشير دليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية على ضرورة ان يكونوا أعضاء اللجان مستقلين (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٧).

بالنسبة للمتغير المستقل السادس المتمثل بإزواجية الأدوار حيثُ يوضح نموذج (١) أثر العلاقة المباشرة بين إزدواجية الأدوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين إزدواجية الأدوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وعند إدخال المتغير المعدل (هيكل الملكية) وكما موضح في نموذج (٢) أشارت النتائج إلى عدم وجود اثر للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين إزدواجية الأدوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

يعرض النموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل هيكل الملكية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيثُ أوضحت النتائج أن قيمة (Coff) (٠.٠٨٥) ، ولها قيمة إحصائية P-value (٠.٤٧٠) . وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة ووفقاً للدراسات السابقة فإنها عملت على صياغة الفرضية " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين ازدواجية الادوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" وإعتماداً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على رفض الفرضية وعدم وجود أثر للمتغير المعدل (هيكل الملكية) . ويمكن تبرير هذه النتيجة لمشاركة بعض أفراد العائلات في ادارة الشركة والعمل على إتخاذ قرارات تؤثر على الانشطة المجتمعية (Rees and Rodionova, ٢٠١٥). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (بدوي

٢٠١٦) حيثُ اشار إلى عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

وفيما يخص للمتغير السادس المتمثل بالمؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة حيثُ يوضح نموذج(١) العلاقة المباشرة بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ،فأشارت نتائج التحليل إلى عدم وجود علاقة بين المؤهلات العلمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وعند إدخال المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين المؤهلات العلمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية تبيّن انه لا يوجد أثر للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين المؤهلات العلمية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويوضح النموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) والمؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة ،حيثُ أشارت نتائج الدراسة الى إن قيمة (Coff(٠.٢٩٤) ،ولها قيمة إحصائية (٠.٤٠١) P-value . وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة وإستناداً للدراسات السابقة قد عملت على صياغة الفرضية بالشكل التالي " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" وإستناداً إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على رفض الفرضية وان المتغير المعدل (هيكل الملكية) ليس له أثر على العلاقة بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويمكن تبرير هذه النتيجة بأنعدام أهتمام الشركات بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاقتصار على الافصاح الاجباري وأهمالهم الافصاح الاختياري عن المعلومات المتعلقة بالانشطة المجتمعة (Salehi, et al ., ٢٠١٧) . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Abu Sufian & Zahan ٢٠١٣) فاوضحت نتائج الدراسة الى عدم وجود اثر للملكية الادارية على المسؤولية الاجتماعية .

بالنسبة للمتغير السابع المتمثل بحجم مجلس الادارة حيثُ يوضح نموذج (١) العلاقة المباشرة بين حجم مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، فأشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة بين حجم مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ولكن تجاه هذه العلاقة سلبياً، ويعرض نموذج (٢) أثر إدخال المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين حجم مجلس الادارة والافصاح

عن المسؤولية الاجتماعية فأشارت النتائج إلى عدم وجود أثر للمتغير المعدل على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ويوضح نموذج (٣) أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) وحجم مجلس الإدارة ، فأشارت نتائج التحليل إلى إن قيمة (Coff(-٠.٠٥٨) ، ولها قيمة إحصائية (P-value (٠.٠٧٨) . وفي سياق إختبار الفرضية المرتبطة بهذا المتغير فإن الباحثة وإستناداً للدراسات السابقة فقد عملت على صياغة الفرضية بالشكل التالي " ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية " وبالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد فإن الباحثة تؤكد على قبول الفرضية وأن أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) كان سلبياً . ويمكن تبرير ذلك بسبب أن بعض الشركات ترى إنه لا يوجد حاجة للمشاركة بالانشطة المجتمعية وبالتالي أعدام الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها (Ghazali, ٢٠٠٧). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Chang et al., ٢٠١١) حيث أشارت نتائج إلى أن الملكية الادارية لها أثر سلبي على الافصاح عن المسؤولية الإجتماعية .

وأما المتغيرات الضابطة والمتمثلة بحجم الشركة والمقاسة باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول ، و ربحية الشركة والتي تم قياسها على أساس العائد على الأصول ، والرافعة المالي والتي قيست على أساس إجمالي الخصوم مقسوماً على إجمالي الاصول فأوضحت نتائج التحليل إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات الضابطة ومستوى الأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية الأردنية.

٩-٥ : ملخص أختبار الفرضيات

إن ملخص النتائج موضح في الجدول (١٢) ، حيث يعرض في نموذج (٣) نتائج ضرب المتغير المعدل (هيكل الملكية) بكل متغير مستقل وأثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين متغيرات الحاكمة المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وتشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين استقلالية المجلس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، و لا يوجد أثر للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين التنوع بين التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهناك أثر إيجابي للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأثراً سلبياً للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين

إستقلالية لجنة التدقيق والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية ، ولايوجد أثر للمتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين إزدواجية الأدوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ولايوجد أثر للمتغير المعدل المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين المؤهلات العلمية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهناك اثر سلبي للمتغير المعدل على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وهيكل الملكية

جدول (١٣) ملخص اختبار الفرضيات

القرار	صيغة الفرضية	الفرضية
المجموعة الثانية		
مقبولة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين استقلالية اعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	الفرضية الأولى
مرفوضة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين التنوع بجنس اعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .	الفرضية الثانية
مقبولة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين تنوع الجنسية لاعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية الثالثة
مقبولة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين استقلالية لجان التدقيق والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية الرابعة
مرفوضة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين ازدواجية الادوار والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .	الفرضية الخامسة
مرفوضة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين المؤهلات العلمية لاعضاء مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	الفرضية السادسة
مقبولة	ان هيكل الملكية يؤثر على العلاقة بين حجم مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .	الفرضية السابعة

الفصل السادس النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١-٦ : المقدمة

سيتم في هذا الفصل عرض ملخص النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الدراسة ، وكذلك التوصيات والمقترحات للدراسات المستقبلية .

٢-٦ : النتائج

تستعرض هذه الفقرة ملخص لنتائج الدراسة .حيثُ سيتم عرض ملخص نتائج كل من نموذج (١)، نموذج (٢) ،نموذج (٣) سيتناول الاول العلاقة المباشرة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة ، أما الثاني فسيتناول أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية)على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الإجتماعية ، والثالث سيتناول أثر العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) المضروب بجميع المتغيرات المستقلة .

(١) بالنسبة نموذج(١) والذي يوضح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات الأردنية عينة الدراسة ،حيثُ أتضحَ أن العلاقة بين (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، وإستقلالية لجنة التدقيق ، و حجم مجلس الإدارة) والأفصاح عن المسؤولية الإجتماعية علاقة سلبية، ويتضح أن العلاقة بين التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية علاقة إيجابية، وإنه لاتوجد علاقة بين (التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة، أزوداجية الأدوار، المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة) والأفصاح عن المسؤولية الإجتماعية ، ويظهر كذلك إن للمتغيرات الضابطة (حجم الشركة ، ربحية الشركة ، الرافعة المالية) الى عدم وجود أثر على تلك العلاقة .

(٢) توضح النتائج المتعلقة بأثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) عند إدخاله على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات الصناعية الأردنية عينة

الدراسة الموضحة في نموذج (٢) إلا أن المتغير المعدل (هيكل الملكية) قد أثر إيجاباً على العلاقة بين التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وقد أثر المتغير المعدل (هيكل الملكية) بشكل سلبي على العلاقة بين (إستقلالية مجلس الإدارة ، حجم مجلس الإدارة) و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ولا يوجد للمتغير المعدل أي تأثير على العلاقة بين (التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة ، أستقلالية لجنة التدقيق ، وأزدواجية الأدوار، والمؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة) والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان وهي عينة الدراسة ، و ان تأثير المتغيرات الضابطة ليس لها تأثير على تلك العلاقة .

(٣) إستعرضت الباحثة في نموذج (٣) نتائج العلاقة التفاعلية بين المتغير المعدل (هيكل الملكية) في المتغيرات المستقلة ، حيثُ تبين إن للمتغير المعدل أثر إيجابياً على العلاقة بين (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، التنوع بجنسية أعضاء مجلس الإدارة) والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية أي عند ضرب المتغير المعدل مع المتغيرات المستقلة نَتَجَّ عن المتغير المعدل أثراً إيجابياً، وتوضح أن للمتغير المعدل (هيكل الملكية) أثراً سلبياً عندما تم ضربه مع المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (إستقلالية لجنة التدقيق، حجم مجلس الإدارة) أي أن للمتغير المعدل أثراً سلبياً على علاقة هذه المتغيرات والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وأن في المتغيرات المستقلة المضروبة بالمتغير المعدل (هيكل الملكية) المتمثلة (التنوع بجنس أعضاء مجلس الإدارة ،أزدواجية الأدوار، المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة) لم يُشكل المتغير المعدل أي أثرا على هذه المتغيرات ، والمتغيرات الضابطة المتمثلة بـ (حجم الشركة وربحية الشركة ، والرافعة المالية) لم يكن لها أي تأثير .

(٤) يتضح من نتائج التحليل إن إزدواجية الأدوار لم يكن لها أي علاقة بزيادة مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يدل وبالاستناد إلى نتائج تحليل المحتوى التي تم القيام بها أن الشركات الصناعية الاردنية لاتمتلك نسب أزدواجية عالية وهذا دليل على إلتزامها بدليل الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية

٣-٦ : التوصيات

إعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل الإنحدار الخطي المتعدد ،فقد وضعت الباحثة بعض التوصيات التالية :

- ١) ضرورة التزام الشركات بقواعد حاكمية الشركات لأنها توفر قوانين تساعد على ضمان الإفصاح عن معلومات بشكل أكبر حول المسؤولية الاجتماعية .
- ٢) من خلال ماتوصلت اليه الدراسة هو أن جنس أعضاء مجلس الادارة له دور أساسي بزيادة الالتزام و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لذا نوصي الشركات على زيادة نسبة النساء في مجلس الادارة .
- ٣) بما أن حجم مجلس الادارة ومن خلال الدراسة تبين أنه يؤثر وبشكل سلبي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فعليه نوصي الشركات بتقليل حجم أعضاء مجلس الادارة الذي بدوره سيعمل على تنسيق الجهود واتخاذ قرارات ذات كفاءة عالية .
- ٤) ضرورة التزام الشركات بالقيام بالمسؤوليتها الاجتماعية والإفصاح عنها لما لها من أهمية في خلق مؤشر إيجابي للشركة .
- ٥) زيادة التوعية عن أهمية وفوائد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للشركات .

٤-٦ : الدراسات المستقبلية

وفقاً لنتائج الدراسة، ستعمل الباحثة على إدراج بعض الآراء للدراسات المستقبلية .

(١) ركزت هذه الدراسة على دور المتغير المعدل (هيكل الملكية) على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتناولت عينة الدراسة الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان ، وعليه يمكن العمل على دراستها على قطاع آخر كقطاع الخدمات ، التأمين ، البنوك .

(٢) ركزت هذه الدراسة على المتغير المعدل (هيكل الملكية) المقاس بالملكية العائلية، في الدراسات المستقبلية يمكن أخذ طريقة قياس أخرى لهيكل الملكية كالملكية الادارية، الحكومية أو يمكن استخدام متغير معدل آخر ودراسة تأثيره على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

(٣) يمكن أخذ المزيد من متغيرات الحاكمية المؤسسية كعمر أعضاء مجلس الادارة .

(٤) تم استخدام عدد من البنود مختلفة لتحليل محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الأردنية ،في المستقبل يمكن الاعتماد على بنود أخرى لم تأخذها الدراسة .

(٥) العمل على استخدام طرق أخرى لقياس المتغيرات التي لم تنتج عنها علاقة بطرق قياس آخر في الدراسات القادمة .

المراجع :

المراجع العربية :

إلياس، ش. (٢٠١٨). اثر ممارسة الحوكمة على الافصاح المحاسبي البيئي للشركات دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية.

البكري. (٢٠١٨). تطبيق الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية. جامعة الخليل، ١-١٧٠.

بدوي، هبة. (٢٠١٦). أثر هيكل الملكية ومستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، جامعة الاسكندرية، ٢ (٠١)، ١٧١-٢٠٦.

دائرة مراقبة الشركات. (٢٠١٢). دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية.

الزامل، س. ع. م. (٢٠١٥). مستوى الافصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية"دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية للشركات الاسمنت والبتروكيماويات".

زلوم، عمر، ا. (٢٠١٤). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة الدراسات العلوم الادارية، ٤١ (٢)، ٢٤٠-٢٥٨.

سمرة، ح. ا. ص. ا. (٢٠٠٩). معوقات الافصاح ع المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية. الجامعة الاسلامية - غزة.

السموني. (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية" دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين". ٣٥(٨٩)، ٣٦٦-٣٨٥.

العبيدي، خ. ع. و. (n.d.). دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للاوراق المالية. ١٣٧-١٧٠.

- العثماني، م. (٢٠١٢). أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الاعمال.
- عودة، ر. ر. م. (٢٠١٧). اثر الحوكمة وخائص الشركات على الافصاح الاختياري : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. الجامعة الاسلامية - غزة.
- عيسى، م. ع. ا. (٢٠١٩). أثر الافصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان. (pp. ١-١٢٣)
- المناصير، ع. ع. ف. (٢٠١٣). اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء الشركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية.
- ميناني، ب.، الجمال، ح.، & الشكري، ق. س. (٢٠١٦). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية: دراسة ميدانية إربد. مجلة الاقتصاد والمالية، ٣، ٥٦-٧٢. <https://doi.org/10.12816/0.3993072>.
- مطر & السويطي. (٢٠١٢). التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية. عمان: دار وائل للنشر.
- ابراهيم، م. ز. (٢٠١٤). اثر هيكل الملكية على مستوى الافصاح عم المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على الشركات المصرية.
- النابلسي، الهيني، ا. (٢٠١٨). اثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الاردن. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، ٢٦ (٣)، ١٥١-١٨٠.
- النصر، أ. د. م. م. ا. (٢٠١٥). الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة.
- ياسين، م. ع. م. (٢٠٠٨). واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية
- الغردى. (٢٠١٣). دور ومبادئ الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الجديد - العدد ٩ - ص ٥٩.

المراجع الالكترونية :

[https://www.un.org/ar/sections/issues-](https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html) ، ٢٠١١ ، برنامج الامم المتحدة الانمائي .
[depth/democracy/index.html](https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html)

تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ ، التقييم القطري للمساواة بين الجنسين

المراجع الانكليزية :

Adekunle, S. A., Maurice, E., & Ph, A. (٢٠١٤). *Corporate Governance and Financial Performance of Selected Quoted Companies in Nigeria Corporate Governance and Financial Performance of Selected Quoted Companies in Nigeria. February ٢٠١٤.*

Ajlouni. (٢٠٠٧). *Corporate governance and performance: the case of Jordanian stock companies Moh ' d Mahmoud Ajlouni.*

Alhazaimh, A., Palaniappan, R., & Almsafir, M. (٢٠١٤). The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Voluntary Disclosure in Annual Reports among Listed Jordanian Companies. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, ١٢٩, ٣٤١-٣٤٨.
<https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.03.686>

Alkababji, M. W. (٢٠١٤). *VOLUNTARY DISCLOSURE ON CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: A STUDY ON THE ANNUAL REPORTS OF PALESTINIAN CORPORATIONS.* ٢(٤), ٥٩-٨٢.

Alzoubi. (٢٠١٦). Ownership structure and earnings management : evidence from Jordan. *Emerald Is a Global Publishe*, ٢٤(٢,pp), ١-٢٠.
<https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/IJAIM-06-2015-0031/full/html>

Ararat, M., Aksu, M., & Classification, J. E. L. (٢٠١٠). *Impact of Board Diversity on Boards ' Monitoring Intensity and Firm Performance : Evidence from the Istanbul Stock Exchange.* ٩٠(٢١٦).

Arora, A. ٢٠١٥. *Literature Review Assessing the Relationship between Corporate Governance and Firm Performance.* Paper presented at the Compendium of Research Papers of National Conference on Managing

tomorrow: Issues and Challenges by DY Patil Institute of Management Studies, Pune

Atan, R. H. (2013). The Relationship Between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure: a Case of High Malaysian Sustainability Companies and Global Sustainability. *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law*, 2(1), 39–48. <https://www.researchgate.net/publication/29298082>.

Ayuso, S., Argandoña, A., & Ayuso, S. (2007). *Working Paper RESPONSIBLE CORPORATE GOVERNANCE: TOWARDS A STAKEHOLDER BOARD OF DIRECTORS? RESPONSIBLE CORPORATE GOVERNANCE: TOWARDS A STAKEHOLDER BOARD OF DIRECTORS? Antonio Argandoña ***. 2(701).

Bansal, S., Lopez-perez, M. V., & Rodriguez-ariza, L. (2018). Board Independence and Corporate Social Responsibility Disclosure : The Mediating Role of the Presence of Family Ownership. *Administrative Sciences*, 4(33), 1–21. <https://doi.org/10.3390/admsci430033>

Barako, B. &. (2008). *Corporate Social Reporting and Board Representation: Evidence from the Kenyan Banking Sector Dulacha*. 1–29.

Bassam, M., Qa, A., & Suwaidan, M. S. (2019). *Board composition , ownership structure and corporate social responsibility disclosure : the case of Jordan*. 19(1), 28–46. <https://doi.org/10.1108/SRJ-11-2017-0225> .

Bassam, M., Qa, A., & Suwaidan, M. S. (2019). *Board composition , ownership structure and corporate social responsibility disclosure : the case of Jordan*. 15(1), 28–46. <https://doi.org/10.1108/SRJ-11-2017-0225>

Bear, S., Rahman, N., & Post, C. (2010). The Impact of Board Diversity and Gender Composition on Corporate Social Responsibility and Firm Reputation. *Journal of Business Ethics*, 91(2), 207–221. <https://doi.org/10.1007/s10551-009-0002-2>

Beji, R., Yousfi, O., Loukil, N., & Omri, A. (2020). Board Diversity and Corporate Social Responsibility: Empirical Evidence from France. *Journal of Business Ethics*, 173(4)6719. <https://doi.org/10.1007/s10551-020-04522-4>

Berla. (٢٠١٣). *The Impact of the Corporation on classical Economic Theory* Author (s): Adolf A . Berle Published by : Oxford University Press. ٧٩(١), ٢٥–٤٠.

Boulouta, I. (٢٠١٢). Hidden Connections: The Link Between Board Gender Diversity and Corporate Social Performance. *Journal of Business Ethics*, ١١٢(٢), ١٨٥–١٩٧. <https://doi.org/10.1007/s10551-012-1293-7>.

Clarke, T. (٢٠٠٤). Theories of corporate governance: The philosophical foundations of corporate governance. *Routledge, Taylor & Francis Group*, ٣١, ٢٦٣–٢٨٣. <http://books.google.com/books?id=ubu9GUxhejYC&pgis=١>

Clarkson, M. A. X. B. E. (١٩٩٥). *A STAKEHOLDER FRAMEWORK AND EVALUATING FOR ANALYZING*. ٢٠(١), ٩٢–١١٧.

Dahawy, K. (٢٠١١). An empirical analysis of corporate governance structures and voluntary corporate disclosure in volatile capital markets : The Egyptian experience An empirical analysis of corporate governance structures and voluntary corporate disclosure in volatile capit. *Nt. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, ١(October), ٦١–٩٣. <https://doi.org/10.1004/IJAAPE.2011.037726>

Daily, C. M. and Dalton, D. R. (٢٠٠٣), “Women in the Board room: A Business Imperative

Darmadi, S. (٢٠١١). *Munich Personal RePEc Archive Board diversity and firm performance : the Indonesian evidence*. ٣٨٧٢١.

Darmadi, S. (٢٠١٣). *Board Members ' Education and Firm Performance : Evidence from a Developing Economy*. ٢, ١–٣٨.

Darus, F., Artini, E., Ku, C., & Yusoff, H. (٢٠١٣). CSR Web Reporting : The Influence of Ownership Structure and Mimetic Isomorphism. *Procedia Economics and Finance*, ١(Icebr), ٢٣٦–٢٤٢. [https://doi.org/10.1016/S2212-0671\(13\)00240-2](https://doi.org/10.1016/S2212-0671(13)00240-2)

Desender, K. A. (٢٠٠٩). *The Relationship between the Ownership Structure and the Role of the Board The relationship between the ownership structure and the role of the board*. July.

Desender, K. A. (2009). *The Relationship between the Ownership Structure and the Role of the Board The relationship between the ownership*

structure and the role of the board. July.

Desender, K. A. (2014). *The Relationship between the Ownership Structure and the Role of the Board The relationship between the ownership structure and the role of the board. July.*

Devi, S., Tan, D. S., Rajangam, J. N., Sundarasan, S. D. D., Je-yen, T., & Rajangam, N. (2016). *Board composition and corporate social responsibility in an emerging market.* <https://doi.org/10.1108/CG-05-2015-009>

Elsayed, H. &. (2010). Perceived international environmental factors and corporate voluntary disclosure practices: An empirical study. *The British Accounting Review*, 42(1), 17-30. <https://doi.org/10.1111/j.bar.2010.01.001>

Esa, E., & Ramli, J. A. (2014). *Ownership and Board Structures and CSR Disclosure: An Empirical Investigation of Malaysian Top 100 Largest Companies. March.*

Ferede. (2013). *The impact of corporate governance mechanisms on firm's financial performance: evidence from commercial banks in ethiopia. December 2013, 2010.*

Ferramosca, S., Ghio, A., & Analysis, A. (2018). *Accounting Choices in Family Firms (Issue DeFond 2010).* <https://doi.org/10.1007/978-3-319-73088-7>

Freeman, R. E., Wicks, A. C., & Parmar, B. (2004). *Revisited " Stakeholder Theory and " The Corporate Objective Revisited ."* October 2020. <https://doi.org/10.1287/orsc.1040.0066>

Haat, M. C., & Raaman, H. R. (2008). *Digital Commons @ Butler University Corporate Governance , Transparency and Performance of Malaysian Companies.*

Habbash. (2016). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Pakistan. *Corporate Governance (Bingley)*, 16(5), 780-797. <https://doi.org/10.1108/CG-05-2016-010>

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. 2009. *Multivariate Data Analysis (7th ed.)*. New Jersey: Person Prentic Hall.

Haniffa, R. (2002). Culture , Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations. *Researchgate*, 28 No 1(September), 317-349. <https://doi.org/10.1111/1467-6281.00112>

Haniffa, R., & Hudaib, M. (2006). *Corporate Governance Structure and Performance of Malaysian Listed Companies*. October. <https://doi.org/10.1111/j.1468-0907.2006.0094.x>

Ibrahim & Hanefah. (2016). Board Diversity and Corporate Social Responsibility in Jordan. *Journal of Engineering, Design and Technology*, 10(12), 1-23. <https://doi.org/10.1108/1726-031211244729>

Hilmer, F. G. 1998. *Strictly Boardroom : Improving Governance to Enhance Company Performance* (2 ed.): Melbourne : Information Australia, in association with The Sydney Institute

HomRoy, S., & Slechten, A. (2017). Board Expertise, Networked Boards and Environmental Performance. *SSRN Electronic Journal*, November 2017. <https://doi.org/10.2139/ssrn.287376>.

Hu, Y. Y., Zhu, Y., & Hu, Y. (2016). *DOES OWNERSHIP TYPE MATTER FOR CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE : EVIDENCE FROM CHINA*. 11(1), 183-197.

Jaafar. (n.d.). *OWNERSHIP CONCENTRATION, BOARD CHARACTERISTICS AND PERFORMANCE: EVIDENCE FROM JORDAN* AZIZ JAAFAR* and MAHMOUD EL-SHAWA**.

Jamil, F. A., Almbaideen, H. I. M., Mamdouh, H. A., & Makhlof, M. H. (2013). Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market- Jordan. *International Journal of Humanities and Social Science*, 1(0), 184-190. www.ijhssnet.com

Jensen, C., & Meckling, H. (1976). *THEORY OF THE FIRM : MANAGERIAL BEHAVIOR , AGENCY COSTS AND OWNERSHIP STRUCTURE I* . Introduction and summary In this paper WC draw on recent progress in the theory of (1) property rights , firm . In addition to tying together elements of the theory of e. 3, 300-360.

JOHN L. COLLEY, J., LOGAN, J. L. D. G. W., & STETTINIUS, W. (n.d.). *What Is Corporate Governance?* .

John, K., & Senbet, L. W. (1998). *Corporate governance and board effectiveness*. 22, 371–403.

Khan. (2010). *The Effect of Corporate Governance Elements on Corporate Social Responsibility (CSR) Reporting : Empirical ... The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) reporting Empirical evidence from private commercial. June.* <https://doi.org/10.1108/17042431011029406>

KPMG. (2017). The road ahead: KPMG International Survey of Corporate Responsibility Reporting. *Nature Nanotechnology*, 4(11), 792–793. <https://doi.org/10.1038/nnano.2017.238>

Li, Q., Luo, W., Wang, Y., & Wu, L. (2013). Firm performance, corporate ownership, and corporate social responsibility disclosure in China. *Business Ethics*, 22(2), 159–173. <https://doi.org/10.1111/beer.12013>

Makhlouf, M. H. S. (2017). *the Moderating Effect of Directors ' Demographic Characteristics and Family Control on the Relationship Between Board of Director S ' Effectiveness and Firm Performance in Jordan. October*, 1–271.

Makhlouf, M. H., & Al-Sufy, F. J. (2018). Ownership Concentration and Going Concern: Evidence from Jordanian Listed Firms. *International Journal of Business and Management*, 13(9), 139. <https://doi.org/10.5539/ijbm.v13n9p139>

Makhlouf, M. H., Oroud, Y., & Soda, M. Z. (2020). *DOES THE BOARD INDEPENDENCE INFLUENCE THE ASSOCIATION BETWEEN RISK DISCLOSURE AND FIRM VALUE ? EVIDENCE FROM.* 4(4), 46–64.

Masulis, R. W., & Wang, C. (2011). *Globalizing the Boardroom - The Effects of Foreign Directors on Corporate Governance and Firm Performance **.

Matuszak, Ł., Róžańska, E., & Macuda, M. (2019). The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(1), 70–102. <https://doi.org/10.1108/JAEE-04-2017-0040>

Mousa, G. A., Desoky, A. M., & Khan, G. U. (2018). The association between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility disclosure-evidence from Gulf Cooperation Council countries. In *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* (Vol. 22, Issue 4).

Miller, T. and Triana, M. (2009), "Demographic diversity in the boardroom: Mediators of the board diversity-firm performance relationship", *Journal of Management Studies*, Vol. 46 No. 5, pp. 700-716.

Nour, A. I., Sharabati, A.-A. A., & Hammad, K. M. (2019). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure. *International Journal of Sustainable Entrepreneurship and Corporate Social Responsibility*, 9(1), 20-41. <https://doi.org/10.1108/ijsecsr-2020-10-102>

Omran, M. M., Bolbol, A., & Fatheldin, A. (2008). *Corporate governance and firm performance in Arab equity markets: Does ownership concentration matter?* *Journal of Business Finance & Accounting*, 35(1), 32-40. <https://doi.org/10.1111/j.1365-0406.2007.12001>

Paek, S., Xiao, Q., Lee, S., & Song, H. (2013). Does managerial ownership affect different corporate social responsibility dimensions? An empirical examination of U.S. publicly traded hospitality firms. *International Journal of Hospitality Management*, 34(1), 423-433 <https://doi.org/10.1016/j.ijhm.2012.12.004>.

Pride, William, et al, (2000), "Business", Houghton Mifflin Company, Boston.

Rees, W., & Rodionova, T. (2010). The Influence of Family Ownership on Corporate Social Responsibility: An International Analysis of Publicly Listed Companies. *An International Review*, 44(3), 184-202.

Rees, W., & Rodionova, T. (2010). The influence of family ownership on corporate social responsibility: An international analysis of publicly listed companies. *Corporate Governance: An International Review*, 18(3), 184-202

Richardson, A. and. (2009). The Financial Crisis of 2007 - 2009: Causes and Remedies. *Article in Financial Markets Institutions & Instruments*, April 2009. <https://doi.org/10.1111/j.1468-0416.2009.01447>

Riyadh, H. A., Sukoharsono, E. G., & Alfaiza, S. A. (2019). The impact of corporate social responsibility disclosure and board characteristics on

corporate performance. *Cogent Business and Management*, 7(1). <https://doi.org/10.1080/23311975.2019.1647917>

Ruigrok, W., Peck, S., & Tacheva, S. (2016). *Nationality and Gender Diversity on Swiss Corporate Boards*. September. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2016.00887.x>

Sahasranamam, S., Arya, B., & Sud, M. (2019). Ownership structure and corporate social responsibility in an emerging market. *Asia Pacific Journal of Management*. <https://doi.org/10.1007/s11490-019-09649-1>

Said, R., Zainuddin, Y., & Haron, H. (2009). The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies. *Social Responsibility Journal*, 5(2), 212–226. <https://doi.org/10.1108/17471110910964496>

Saleh, Hassan, L. S., Mohd, N., & Ibrahim, I. (2020). Board Diversity, Company's Financial Performance and Corporate Social Responsibility Information Disclosure in Malaysia. *International Business Education Journal*, 13(1), 23–49.

Salehi, M., Tarighi, H., Rezanezhad, M., Salehi, M., Tarighi, H., & Rezanezhad, M. (2017). The relationship between board of directors' structure and company ownership with corporate social responsibility disclosure: Iranian angle. *Emerald Is a Global Publisher Linking*, : 07 Decem, 1–23.

Samaha. (2011). An empirical analysis of corporate governance structures and voluntary corporate disclosure in volatile capital markets : the Egyptian experience Khaled Samaha * Khaled Dahawy. *J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 1, 61–93.

Selcuk, E. A., & Kiyamaz, H. (2017). *Corporate Social Responsibility and Firm Performance : Evidence from an Corporate Social Responsibility and Firm Performance : Evidence from an Emerging Market*. December. <https://doi.org/10.5430/afr.v7n4p42>

Shanikat, M. (2011). *Assessment of Corporate Governance in Jordan : An Empirical Study* Assessment of Corporate Governance in Jordan : An Empirical Study. 3(3), 93–106.

Soliman, M. M., Bahaa, M., & Din, E. (۲۰۱۲). Ownership Structure And Corporate Social Responsibility (Csr): An Empirical Study Of The Listed Companies In Egypt. *The International Journal of Social Sciences*, ۲(۱), ۶۳–۷۴.

Sufian, M. A., & Zahan, M. (۲۰۱۳). Ownership structure and corporate social responsibility disclosure in Bangladesh. *International Journal of Economics and Financial Issues*, ۲(۴), ۹۰۱–۹۰۹.

Sundarasan, S. D. D., Je-Yen, T., Rajangam, N., Eweje, G., & Eweje, G. (۲۰۱۶). Board composition and corporate social responsibility in an emerging market. *Corporate Governance*, ۱۶(۱), ۳۰–۵۳

Sunday, O. (۲۰۰۸). *Corporate Governance and Firm Performance : The Case of Nigerian Listed Firms*. ۱(۱۴).

THE IMPACT OF BOARD CHARACTERISTICS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF TANZANIAN FIRMS, (۲۰۱۸). <https://doi.org/۱۰.۱۱۰۸/CG-۰۹-۲۰۱۶-۰۱۷۴>

The Open University. (۲۰۱۹). *Influences on corporate governance*. https://www.listennotes.com/podcasts/influences-on-corporate-governance-for-۳wRDrb_tY°L/

Turgut, H. and. (۲۰۱۳). *Boardroom Diversity and its Effect on Social Performance : Conceptualization and Empirical Evidence*. ۴۶۳–۴۷۹. <https://doi.org/۱۰.۱۰۰۷/s۱۰۵۵۱-۰۱۲-۱۲۷۲-z>

Ujunwa, A., & Ujunwa, A. (۲۰۱۲). *Board characteristics and the financial performance of Nigerian quoted firms*. <https://doi.org/۱۰.۱۱۰۸/۱۴۷۲.۷.۱۲۱۱۲۷۵۵۸۷>

Uwuigbe. (2011). *An Examination of the Relationship between Management Ownership and Corporate Social Responsibility Disclosure : A Study of Selected Firms in Nigeria*. 2(6), 23–30.

Vacca, A., Iazzi, A., Vrontis, D., & Fain, M. (2020). The role of gender diversity on tax aggressiveness and corporate social responsibility: Evidence from Italian listed companies. *Sustainability (Switzerland)*, 12(5). <https://doi.org/10.3390/su12052007>

Westphal, J. D., & Milton, L. P. (2000). *How Experience and Network Ties Affect the Influence of Demographic Minorities on Corporate Boards*. 42(2), 366-398.

Xu, S., Liu, D., & Huang, J. (2010). Corporate social responsibility, the cost of equity capital and ownership structure: An analysis of Chinese listed firms. *Australian Journal of Management*, 42(2), 240-276. <https://doi.org/10.1177/03128962103017894>

Yasser, M. P. F., & Hussain, D. T. (2018). Impact of Corporate Governance Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure Index – A Case Study of Islamic Banks in Pakistan Mariam. *Islamic Banking and Finance*, 9. <https://doi.org/10.4337/9781843760318>

Yusoff, W., & Fauziah, W. (2010). *Characteristics of Boards of Directors and Board Effectiveness : A Study of Malaysian Public Listed Companies*

Zhuang, Y., Chang, X., & Lee, Y. (2018). Board composition and corporate social responsibility performance: Evidence from Chinese public firms. *Sustainability (Switzerland)*, 10(8). <https://doi.org/10.3390/su10082702>

الملاحق

(١) أسماء الشركات الصناعية

التسلسل	اسم الشركات الصناعية
١.	شركة مصانع الكابلات المتحدة
٢.	شركة آرال لصناعة الألمنيوم
٣.	شركة أسمنت الشمالية
٤.	شركة مصانع الاتحاد للسجائر
٥.	شركة مصانع الاجواخ الاردنية
٦.	الشركة الاردنية لانتاج الادوية
٧.	الشركة الاردنية للدواجن
٨.	حديد الاردن
٩.	الشركة الاردنية للتطوير والاستثمار
١٠.	شركة الاساس لصناعة لخرسانه
١١.	شركة الاستثمارات العامة
١٢.	شركة الاقبال الاستثمار
١٣.	الالبان الاردنية المساهمه المحدوده
١٤.	شركة الباطون الجاهز للانشائيات
١٥.	شركة البوتاس العربية
١٦.	شركة الحياة للصناعات الدوائية
١٧.	شركة الزي لصناعة الالبسة
١٨.	شركة صناعات البتروكيماوية الوسيطة
١٩.	شركة الصناعات الكيماوية الاردنية
٢٠.	شركة الصناعات التجارية الزراعية

٢١.	الشركة العالمية لصناعة الزيوت
٢٢.	الشركة العربية لصناعة المواسير
٢٣.	العربية للصناعات الكهربائية
٢٤.	الشركة العربية لصناعة المبيدات
٢٥.	شركة العصر للاستثمار
٢٦.	شركة عقاري لصناعات والاستثمارات
٢٧.	القدس للخرسانه
٢٨.	المتصدرة للأعمال والمشاريع
٢٩.	المناصير للحديد والصلب
٣٠.	شركة الموارد الصناعية
٣١.	الوطنية لصناعة السلاك
٣٢.	الوطنية لصناعة الصلب
٣٣.	الوطنية لصناعة الكلورين
٣٤.	شركة الوطنية للالمنيوم
٣٥.	شركة الوطنية للدواجن
٣٦.	ترافكو
٣٧.	جوايكر لصناعات الخشبية
٣٨.	دار الدواء للتنمية والاستثمار
٣٩.	شركة دار الغذاء
٤٠.	شركة سبأ لسكب المعادن
٤١.	شركة سنيوره
٤٢.	شركة الزيوت العالمية
٤٣.	شركة فيلادفيا لانتاج الادوية
٤٤.	مناجم الفوسفات

The Moderating role of ownership structure on the relationship between corporate governance and disclosure of social responsibility in industrial companies listed on the Amman Stock Exchange

Prepared by

Rawnad Ghalib ALani

Supervised by

Dr. Mohammed Hassan Makhoulf

Abstract

In the last years the interest of companies in social responsibility has increased for being important in creating positive indices for the company. This study, however, aims to illustrate the role of ownership structure as a moderator variable on the correlation between the corporate governance and disclosure of social responsibility. Where this study tackled several variables to know about their effect on disclosing the social responsibility such as, education qualifications adopted in measuring the members' testimonies connected to the company's business area and other demographic properties such as, gender diversity and nationality of the board of directors, and board independence, and independent of the audit committee, and size of the board of directors and respective effect on disclosing the responsibility, besides, the effect of ownership structure, measured by the family ownership, on disclosing the social responsibility. Thus, the study used the content analysis of social responsibility items by reliance on (٣٨) sub-items, and used **Panel Data** technique to a sample composed of (٤٤) industrial company listed on Amman Stock Exchange during (٥) years extending from (٢٠١٥) to (٢٠١٩), where the industrial companies were used for being the most companies causing environmental pollution. However, results of multiple-linear regression analysis pointed to the presence of positive correlation between diversity in the gender diversity of members of the board of directors and disclosure of the

social responsibility, and the presence of negative correlation between (board of directors independence, independent of the audit committee, and size of the board of directors) and the disclosure of social responsibility, and also, lacking of correlation between (gender diversity of the board members, education qualifications of the board members and CEO duality) and disclosure of the social responsibility. Yet, as for the study of interactive correlation between the moderator variable (ownership structure) and independent variables of the corporate governance, the results pointed to the presence of positive effect for the moderator variable (ownership structure) on the correlation between (independent of the board members, gender diversity of members of the board of directors) and disclosure of the social responsibility, and the presence of negative effect for the moderator variable (ownership structure) on the correlation between (independent of audit committee, and size of the board of directors) and disclosing the social responsibility, and lacking of the moderator variable effect (ownership structure) on the correlation between (gender diversity of members of the board of directors, CEO duality, and education qualifications) and disclosure of the social responsibility. Therefore, companies must comply with the code of corporate governance in order to ensure greater disclosure on the social responsibility.